تقرير حول

الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في الضفة الغربية

النتائج النهائية، آب 2015

تقرير حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في الضفة الغربية، آب 2015

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح
الطبعة الأولى، كانون أول 2016

فريق البحث:
أشرف حمدان
فداء البرغوثي

طاقم مفتاح:
نجوى ياغي مديرة مشاريع
حنين الشعيبي مساعدة إدارية للبرنامج

تدقيق لغوي:
مصعب أبو زيد

قائمة المحتويات

كلمة مفتاح **04**

مقدمة **05**

الفصل الأول **ملخص النتائج** **07**

الفصل الثاني **واقع المرأة الفلسطينية من منظور إحصائي** **09**
2.1 الواقع السكاني 09
2.2 المرأة والصحة 09
2.3 المرأة والتعليم 10
2.4 المرأة والعنف 11
2.5 المرأة وسوق العمل 11
2.6 الفقر بين النساء 12
2.7 المشاركة السياسية للنساء 13

الفصل الثالث **منهجية الدارسة** **15**
3.1 هدف الدراسة 15
3.2 استمارة الدراسة 15
3.3 أنواع الاستمارات 16
3.4 مجتمع الهدف 16
3.5 فترة الإسناد 16
3.6 حجم العينة 16
3.7 تصميم العينة 17
3.8 طبقات العينة 17
3.9 العمليات الميدانية 18
3.10 المجموعات البؤرية 18

الفصل الرابع **النساء المقدسيات** **19**
4.1 الدراسات السابقة 19
4.2 أبرز النتائج 23

الفصل الخامس **النساء المقيمات بالقرب من جدار الضم والتوسع** **29**
5.1 الدراسات السابقة 29
5.2 أبرز النتائج 35

الفصل السادس **النساء المقيمات في الأغوار** **39**
6.1 الدراسات السابقة 39
6.2 أبرز النتائج 42

الفصل السابع **النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات** **47**
7.1 الدراسات السابقة 47
7.2 أبرز النتائج 51

الفصل الثامن **الأسيرات المحررات** **57**
8.1 الدراسات السابقة 57
8.2 أبرز النتائج 60

الفصل التاسع **مناقشة واستنتاجات** **65**

الفصل العاشر **التوصيات العامة** **71**

المراجع **73**

كلمة مفتاح

عملت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية **مفتاح** على تقوية الجهود المجتمعية حول حقوق المرأة وإدماجها المنظم في مواقع صنع القرار. وتعتبر مساهمتها في تفعيل القرارت والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بتحقيق الأمن والسلم للنساء الفلسطينيات وفي مقدمتها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وتوصياتها العامة، بالإضافة إلى تفعيلها للقرار الأممي 1325 الذي ينادي بمشاركة المرأة في هيئات صنع القرار، واحداً من أهم الآليات التي تنتهجها **مفتاح** لتحقيق المشاركة الفاعلة للنساء الفلسطينيات في قضايا المرأة السلام والأمن وعلى المستويات كافة.

لقد بادرت **مفتاح**، ومن خلال التنسيق العالي مع مؤسسات المجتمع المدني والائتلافات الوطنية والقاعدية الفاعلة في مجال تطبيق القرار الأممي 1325، إلى تطوير عدد من الاستمارات لرصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات ضمن القرار الأممي 1325 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبإشراف لجنة تم تشكيلها من ذوي الاختصاص بالقانون الدولي الإنساني واتفاقيات حقوق الإنسان والقرار الأممي 1325 والقرارات ذات العلاقة.

قامت **مفتاح** بتطوير الاستمارات التوافقية لتضم مجموعة من الأسئلة التي من شأنها أن تعطي مؤشرات للربط ما بين العنف المنزلي، والعنف من الاحتلال الإسرائيلي، والتي ظهرت جلّية من الربط والتحليل لنتائج استمارات حملة توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي التي نفّذت في 2014، وشملت محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس.

نأمل أن يساهم هذا التقرير الوصفي التحليلي في دعم الائتلافات الوطنية الفاعلة في مجال تطبيق القرار الأممي 1325 في عملية مساءلة جميع الأطراف ذات العلاقة بتوفير عنصري الحماية والأمن للنساء والفتيات الفلسطينيات.

د. ليلي فيضي
المدير التنفيذي

مقدمة

شكّل العنف أحد التحديات المهمة التي يتم العمل عليها من مؤسسات حقوق الإنسان بشكل عام والمؤسسات النسوية بشكل خاص، لإدراكها العميق لما يتركه العنف من آثار مدمرة على بنية المجتمع وأفراده ولا سيما المرأة كأولى ضحايا العنف، فالعنف ضد المرأة هو نتيجة لتراكم سلسلة من التمييز وعدم المساواة بين الرجل والمرأة والذي جعلها تجبر على خسارة الكثير من حقوقها ومكانتها في المجتمع.[1]

يواجه المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات تحديات كبيرة في مواجهة هذه الظاهرة، ويزيد الاحتلال الإسرائيلي والعنف الممنهج الذي يمارسه ضد أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم وجنسهم عبئاً كبيراً على السياسات والإجراءات التي تحاول المؤسسات الفلسطينية، باختلافها، رسمها للحد من هذه الظاهرة.[2] كما أن العوامل الثقافية والاجتماعية المحيطة بالأسرة والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعاتنا قد تساعد على زيادة ممارسة العنف والتمييز.

انعدام الأمن الإنساني كنتيجة لظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي، لا يؤثر على النساء فقط، ولا يقتصر تأثيره على النساء اللواتي يتعرضن للعنف، وإنما ينتقل من خلالهن عبر الأجيال ذكوراً وإناثاً، وتخرج عملية توارث العنف من إطار الأسرة إلى المجتمع المحيط والمجتمع عامة بمؤسساته المختلفة، وبهذا يصبح العنف جزءاً من الثقافة المجتمعية السائدة. ومن هنا، فإن مسؤولية الحد من العنف لا تقتصر على مؤسسات حقوق الإنسان أو المؤسسات النسوية أو الأفراد، وإنما هي مسؤولية عامة، تقع على عاتق مختلف الجهات المختصة الحكومية منها وغير الحكومية.[3]

تبنت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" العمل على قرار مجلس الأمن رقم 1325 عن جلسة المجلس رقم 4213 المنعقدة في العام 2000، ويدعو القرار الأممي 1325 إلى زيادة مشاركة المرأة على جميع الأصعدة، خاصة في مجال صنع القرار على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ومنها: آليات المنع، إدارة وتسوية النزاعات، المفاوضات وعمليات السلام.

كما يدعو القرار الأممي 1325 بشكل خاص إلى حماية المرأة والفتيات من العنف الجنسي وكذلك من العنف القائم على الجنس، خاصة خلال حالات الطوارئ والمآسي الإنسانية. ولتحقيق الغرض نفسه جاء هذا القرار من مجلس الأمن لمنح موضوع المرأة والسلام والنزاعات المسلحة/ الحرب / جرائم ضِد الإنسانية قدراً مهماً من الخصوصية؛ نظراً لحساسية الحال (نحو إطار وطني لتطبيق القرار الأممي 1325 في فلسطين، 2012).

ومن هنا، جاء هذا التقرير للتعرف إلى حجم الانتهاكات وأشكالها المختلفة التي تتعرض لها النساء من الاحتلال أو المستوطنين في محاور مختلفة ومنها النساء المقدسيات، النساء المقيمات في الأغوار ، والنساء المقيمات بالقرب من جدار الضم والتوسع، والأسيرات المحررات، والنساء المقيمات بالقرب من المستوطنات، هذه الفئات الخمس التي تم جمع بيانات عنها بهدف قياس حجم الانتهاكات التي تعرضت لها النساء الفلسطينيات من الاحتلال والمستوطنين.

1 http://www.wclac.org/atemplate.php?id=314.

2 المصدر السابق نفسه.

3 لونا سعادة، 2014. تقرير حول توصيات محلية للحد من ظاهرة العنف ضد النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ستساعد هذه الدراسة المخططين وصانعي السياسات على وضع برامج وتدخلات تساعد في توفير الحماية للنساء والفتيات بالاعتماد على قرار الأمم المتحدة 1325 الصادر في العام 2000، واتفاقية "سيداو" 1979، وإعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، (قرار الجمعية العمومية 2200 أ): 16 من كانون الأول 1966 الذي يؤكد أنه يتعين على الأعضاء المعنيين بالنزاع المسلح القيام بجميع الجهود لحماية النساء والأطفال من معاناة الحرب، كما يجب أخذ جميع التدابير اللازمة للتأكد من منع حدوث أي من الجرائم الآتية: التحرش، التعذيب، العقاب، العنف بالتركيز على السكان المدنيين خصوصاً النساء والأطفال، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (إعلان فيينا وبرنامج العمل)، القانون الإنساني الدولي: (اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولان المرفقان)[4].

4 http://www.arabwomenorg.org/Content/Publications/strpecarabic.pdf.

الفصل الأول
ملخص النتائج

النساء المقدسيات

- أفادت 63.3% من النساء المقدسيات بتعرضهن للعنف من الجيش على حواجز الاحتلال (المتحركة أو الثابتة) أثناء تنقلهن إلى الضفة الغربية من مجموع النساء خلال الـ 12 شهراً الماضية.

- أفادت النتائج بأن 88.3% تعرضن للضرب على الحواجز و90.4% تعرضن للإهانة والشتيمة وإهانة الكرامة على الحواجز من الاحتلال خلال الـ 12 شهراً الماضية.[5]

- 71.2% من النساء المقدسيات تعرضن لأشكال مختلفة من العنف من الاحتلال أو المستوطنين من مجموع النساء أثناء إقامتهن في القدس مقابل 28.8% لم يتعرضن للعنف خلال الـ 12 شهراً الماضية.

النساء المقيمات بالقرب من جدار الضم والتوسع

- أفادت 49.2% من النساء بتعرضهن للعنف من الاحتلال أو المستوطنين بسبب وجود أماكن سكناهن بالقرب من جدار الضم والتوسع مقابل 50.8% لم يتعرضن للعنف خلال الـ 12 شهراً الماضية.

- أفادت البيانات بأن 65.7% من النساء تعرضن للاعتداء من جيش الاحتلال في مناطق جدار الضم والتوسع، و6.2% من المستوطنين، و3.4% من الشرطة الإسرائيلية.

- أفادت 42.0% من النساء المقيمات بالقرب من جدار الضم والتوسع بأن وضع أسرهن الاقتصادي متوسط و12.5% فقير، و28.2% جيد.

النساء المقيمات في مناطق الأغوار

- 30.7% من النساء المقيمات في مناطق الأغوار تعرضن لأشكال مختلفة من العنف من الاحتلال والمستوطنين خلال الـ12 شهراً الماضية.

- أفادت 63.8% من النساء بأنه تمت مصادرة الأراضي والثمار ومنع الرعي في المنطقة التي يقيمن بها من الاحتلال والمستوطنين، وأفادت 69.6% من النساء بمنعهن من الحصول على الخدمات التعليمية أو المياه أو بناء السكن والخدمات السكنية في منطقة الأغوار، وأفادت 42.9% من النساء بتعرضهن للعنف النفسي خلال الـ12 شهراً الماضية.

5 خلال الـ 12 شهراً الماضية نقصد بها الفترة من 2014/10-2013/10.

- 20.9 % من أفراد الأسرة سواء (الزوج أو رب الأسرة أو أي فرد من أفراد الأسرة) تعرضوا للاعتداء من الاحتلال أو المستوطنين خلال الـ 12 شهراً الماضية، الأمر الذي قد يعكس مدى تأثير الاحتلال على العنف الذي تتعرض له النساء داخل الأسرة من أي فرد من أفراد الأسرة، حيث أشارت النتائج إلى أن 28.1 % من النساء تعرضن للعنف الجسدي و14.1 % للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية، و50.0 % للعنف النفسي خلال الـ 12 شهراً الماضية.

النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات

- أشارت البيانات إلى أن 57.7 % من النساء تعرضن للعنف من الاحتلال أو المستوطنين في الضفة الغربية مقابل 42.3 % لم يتعرضن للعنف خلال الـ 12 شهراً الماضية، كما أفادت النتائج بأن 91.5 % منهن تعرضن لاستنشاق الغاز.

- أفادت النتائج بأن 52.5 % من النساء تعرضن للعنف من جيش الاحتلال أو المستوطنين مقابل 47.5 % لم يتعرضن للعنف خلال الـ 12 شهراً الماضية.

- أفادت البيانات بأن 27.4 % من النساء أشرن إلى أن جيش الاحتلال هو من أكثر الفئات اعتداءً على النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات، يليه المستوطنون بنسبة 26.2 % خلال الـ 12 شهراً الماضية.

الأسيرات المحررات

- أشارت البيانات إلى أن 72.1 % من الأسيرات المحررات تعرضن على الأقل لشكل واحد من أشكال العنف المختلفة على حواجز الاحتلال (المتحركة أو الثابتة أثناء تنقلهن بين التجمعات) وذلك في الضفة الغربية خلال الـ 12 شهراً الماضية.

- أفادت البيانات التي تم الحصول عليها من الأسيرات المحررات بأن غالبية الأسيرات تعرضن للضرب أثناء فترة اعتقالهن من البيت أو الحواجز من جنود الاحتلال و88.5 % تعرضن للإهانة والسب والشتم، و78.8 % من الأسيرات أفدن بمنعهن من إحضار الأدوية الخاصة بهن أو حاجياتهن أثناء الاعتقال خلال الـ 12 شهراً الماضية.

- أفادت البيانات التي تم الحصول عليها من الأسيرات المحررات بأن 98.4 % من الأسيرات المحررات تعرضن للضرب والاعتداء والتفتيش الاستفزازي من فترة لأخرى داخل السجن أثناء فترة اعتقالهن، و96.7 % من الأسيرات أفدن بمنعهن من الحصول على الأدوية ورؤية الطبيب ومن بينهم النساء الحوامل وتعرضن للإهمال الصحي وذلك خلال فترة اعتقالهن، و4.9 % من الأسيرات المحررات أفدن بأنه تمت تعريتهن أمام زميلاتهن داخل السجن خلال الـ 12 شهراً الماضية.

الفصل الثاني
واقع المرأة الفلسطينية من منظور إحصائي

2.1 الواقع السكاني

بناء على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، فقد بلغ عدد السكان المقدر نهاية العام 2014 نحو 4.62 مليون فرد؛ منهم 2.35 مليون ذكر بنسبة 50.8 % و2.27 مليون أنثى بنسبة 49.2 %، فيما وصلت نسبة الجنس 103.3، أي أن هناك 103 ذكور لكل 100 أنثى،[6] مع العلم أن هذه النسبة لم تختلف كثيراً خلال العقد الماضي، إذ بلغت 102.3 ذكر لكل مائة أنثى في العام 2001، وهي بذلك أيضاً لا تختلف كثيراً عن باقي الدول العربية المجاورة كالأردن ومصر، إذ بلغت هذه النسبة في مصر 101.4 ذكر لكل مائة أنثى، وفي الأردن ترتفع النسبة إلى نحو 106.3 ذكر لكل مائة أنثى وفي سورية 104.6 وذلك للعام 2009.[7]

يتسم المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث يشكل الأفراد أقل من 15 سنة 39.7 % وذلك في منتصف العام 2014 من مجمل السكان؛ 39.9 % ذكور و39.5 % إناث، في المقابل يشكل الشباب 15-29 سنة 30.0 %، ويشكل كبار السن 65 سنة فأكثر 2.9 % من مجمل سكان فلسطين ويتوزعون بواقع 42.9 % للذكور و57.1 % للإناث، وذلك منتصف عام 2014.[8]

وعلى مستوى كبار السن (65 سنة فأكثر) فيبدو أن الأمر مختلف، إذ ترتفع نسبة المسنات بشكل ملحوظ مقارنة بالمسنين الذكور، إذ بلغت النسبة نحو 3.4 % للإناث المسنات مقارنة بـ 2.5 % للذكور المسنين في منتصف العام 2014، ويعزى هذا التفاوت الواضح بين نسب كبار السن من الذكور والإناث إلى ارتفاع توقع البقاء عند الإناث مقارنة بالذكور.

2.2 المرأة والصحة

الخصوبة أحد أهم عناصر النمو السكاني، ولها تأثير كبير في الحالة الفلسطينية في تزايد عدد السكان بصورة ملحوظة، إذ مازالت الخصوبة في فلسطين مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هنالك دلائل تؤكد أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من القرن الماضي.[9]

فقد أشارت نتائج المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات 2014،[10] إلى أن انخفاضاً طرأ على معدل الخصوبة الكلية، حيث بلغ 4.1 مولود للفترة 2011-2013 مقابل 6.0 مواليد في العام 1997. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة عنه في

6 بيان صحفي بمناسبة يوم المرأة العالمي، 2015.

7 Pocketbook on Euro-Mediterranean Statistics, 2011 edition.

8 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 . المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات 2013، رام الله-فلسطين.

9 المرجع السابق.

10 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات 2014، شباط، 2015.

الضفة الغربية خلال الفترة (1997–2014)، حيث بلغ 3.7 مولود للفترة 2011–2013 في الضفة الغربية مقابل 5.6 مولود في العام 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 4.5 مولود للفترة 2011–2013 مقارنة بـ 6.9 مولود في العام 1997.

معدل الخصوبة الكلية حسب المنطقة لسنوات مختارة

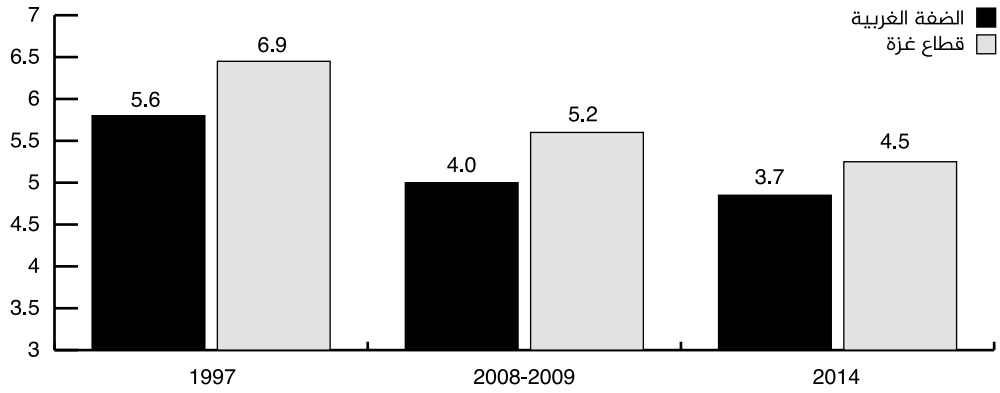

كما يلاحظ أن أكثر من نصف النساء المتزوجات (15–49 سنة) في فلسطين يستخدمن وسيلة تنظيم أسرة بنسبة 57.2% بواقع؛ 59.8% في الضفة الغربية مقابل 53.4% في قطاع غزة. كما أشارت البيانات إلى أن 44.1% من النساء يستخدمن وسائل تنظيم أسرة حديثة، وأن 13.1% يستخدمن وسائل تقليدية.[11]

وعلى الرغم من التحسن في برامج صحة المرأة وارتفاع نسب الرعاية الصحية كما تشير بيانات المسوح الصحية المختلفة فإن هناك مخاطر صحية تواجه المرأة الفلسطينية ومنها الحمل في سن مبكرة، إذ بلغ معدل خصوبة المراهقات في الفئة العمرية (15–19) سنة 48 ولادة لكل ألف امرأة وفق بيانات المسح الصحي 2014.

2.3 المرأة والتعليم

عانى قطاع التعليم في فلسطين مثل باقي القطاعات من الاحتلال ومخططاته، حيث عملت السلطة الفلسطينية على إعداد خطة طوارئ لوقف الانهيار، وأخذت تعد العدة لأول خطة خمسية منذ اليوم الأول لتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها، ووضعت من خلالها المبادئ والأسس لعملها المستقبلي ومنها "التعليم حق إنساني ولجميع أفراد الشعب ذكوراً وإناثاً وفي قراه ومخيماته ومدنه، فالإنسان الفلسطيني يعتبر التعليم أعلى وأغلى قيمة، ومستعد للتضحية في سبيل تعليم أبنائه وبناته".[12]

أشارت البيانات المتوافرة إلى زيادة معدل معرفة القراءة والكتابة في فلسطين للأفراد 15 سنة فأكثر وانخفاض معدلات الأمية، حيث زادت معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد 15 سنة فأكثر من 84.3% (91.5% للذكور و77.0% للإناث) عام 1995 إلى 96.4% (98.4% للذكور و94.4% للإناث)

11 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، رام الله–فلسطين.

12 المرأة والرجل في فلسطين، 2013.

في العام 2014، وبلغت نسبة الزيادة الكلية 14.4% في معدل معرفة القراءة والكتابة بين العامين 1995 و2014، وبلغت نسبة الزيادة في معدل معرفة القراءة والكتابة 22.6% للإناث خلال هذه الفترة، أما نسبة زيادة الذكور فبلغت 7.5%. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على التحاق الإناث في التعليم في آخر 10 سنوات، فإن فرص حصول النساء على حقهن في التعليم مازالت أقل من فرص الذكور من جانب العمل، حيث بلغت نسبة البطالة بين النساء الخريجات اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر 50.6% مقابل 19.1% للذكور.[13]

2.4 المرأة والعنف

أظهرت بيانات مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011، أن نحو نصف الأسر الفلسطينية تعرضت لعنف بشكل مباشر من قوات الاحتلال/المستوطنين خلال الفترة التي سبقت تموز/2010، وكانت النسبة الأعلى في قطاع غزة 49.1%، مقابل 47.8% في الضفة الغربية. وفي الضفة الغربية كانت الأعلى في محافظة قلقيلية؛ 60.0%، كما أن نحو 50.0% من الأسر تعرضت لعنف سياسي من قوات الاحتلال والمستوطنين؛ 52.6% في الضفة الغربية مقابل 37.9% في قطاع غزة، ونحو 5% من المجتمع الفلسطيني تعرض لعنف سياسي؛ 8.1% في الضفة الغربية مقابل 0.1% في قطاع غزة خلال الـ12 شهراً الماضية.

وعلى صعيد العنف الأسري، أفادت البيانات بأن 37.0% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من أزواجهن خلال الـ 12 شهراً الماضية؛ 29.9% في الضفة الغربية مقابل 51.0% في قطاع غزة. كما بلغت نسبة اللواتي تعرضن لعنف نفسي "لمرة واحدة على الأقل" من هؤلاء السيدات 58.6%، و55.1% تعرضن لعنف اقتصادي، و54.8% لعنف اجتماعي، و23.5% لعنف جسدي، و11.8% لعنف جنسي.[14]

2.5 المرأة وسوق العمل

على الرغم من أن المرأة تشكل ما يقارب نصف المجتمع الفلسطيني، وعلى الرغم من فرص التعليم المتاحة لها، وتوليها العديد من المناصب الوزارية وعضوية المجلس التشريعي والوظائف الإدارية العليا والقضاء فإن مساهمتها في القوى العاملة ما زالت محدودة؛ وقد يكون ذلك بسبب تدني مستوى الخبرة العملية لديها والتمييز الذي يمارسه المجتمع بحقها في الحصول على فرص العمل، مقارنة بالرجل؛ نتيجة للموروثات الاجتماعية التي تدفع بالكثير من الأسر الفلسطينية إلى عدم السماح لها بالخروج للعمل، إضافة إلى أمور تتعلق بها كأنثى، كالزواج، والحمل، والولادة.

أدت سياسة التدمير الممنهج للاقتصاد الفلسطيني التي تتبعها سلطات الاحتلال إلى خلق حالة من التبعية الاقتصادية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، انعكست آثارها بشكل واضح على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني في الضفة والقطاع؛ ما أدى إلى دفع أعداد كبيرة من أبناء المجتمع الفلسطيني إلى السماح للنساء بخوض غمار سوق العمل؛ ولهذا يمكن القول: إن خروج المرأة الفلسطينية لسوق العمل لم يكن في سياق التطور الطبيعي للمجتمع الفلسطيني، وإنما كان نتيجة للضغط الاقتصادي الذي أملته التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي.[15]

13 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، مسح القوى العاملة 2014. رام الله- فلسطين.

14 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011. النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

15 المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، التقرير التحليلي 2008، 2013.

تأثر دور المرأة في عملية الإنتاج وموقعها في سوق العمل بعدد من العوامل أهمها: العادات والتقاليد الموروثة، التي حصرت دور المرأة في مهن محددة، ومواقع عمل محددة؛ وعدم وجود خطط تنموية تسعى لاستيعاب اليد العاملة النسائية وفق منهج اقتصادي اجتماعي، يأخذ بعين الاعتبار الحاجات والخصائص الأساسية لاستيعاب المرأة في مواقع الإنتاج، بما في ذلك خطط التدريب والتأهيل المهني؛ والتضارب في قوانين العمل المعمول بها، وعدم الإفادة من جوانبها الإيجابية لمعالجة قضايا المرأة العاملة وإحقاق حقوقها.[16]

كما بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 19.4% من مجمل الإناث في سن العمل في العام 2014 مقابل 10.3% في العام 2001. في حين ما زالت نسبة مشاركة الذكور 71.5% والتي تزيد على 3 أضعاف مشاركة الإناث، مع وجود فجوة في معدلات الأجرة اليومية بين الإناث والذكور، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للإناث 80.9 شيقل مقابل 105.8 شيقل للذكور في العام 2014.[17] كما بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 38.4% في العام 2014 مقابل 23.9% بين الرجال، وترتفع معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على 13 سنة دراسية فأعلى 50.6% مقابل 19.1% للرجال. كما يعتبر قطاعا الخدمات والزراعة المشغل الرئيس للنساء العاملات بما نسبته 57.0% و20.9% على التوالي، من مجموع النساء العاملات خلال العام 2014.[18]

2.6 الفقر بين النساء

أشارت بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2011 إلى تقارب في نسب الفقر بين الأسر التي تترأسها نساء ورجال والتي بلغت 25.9% للرجال مقابل 25.0% للإناث على مستوى فلسطين. وتزيد نسبة الأسر الفقيرة التي تترأسها نساء في قطاع غزة عن نسبة الأسر الفقيرة التي تترأسها نساء في الضفة الغربية؛ 29.7% و22.5% على التوالي، للعام 2011.[19]

نسبة الأسر الفقيرة حسب جنس رب الأسرة، 2011

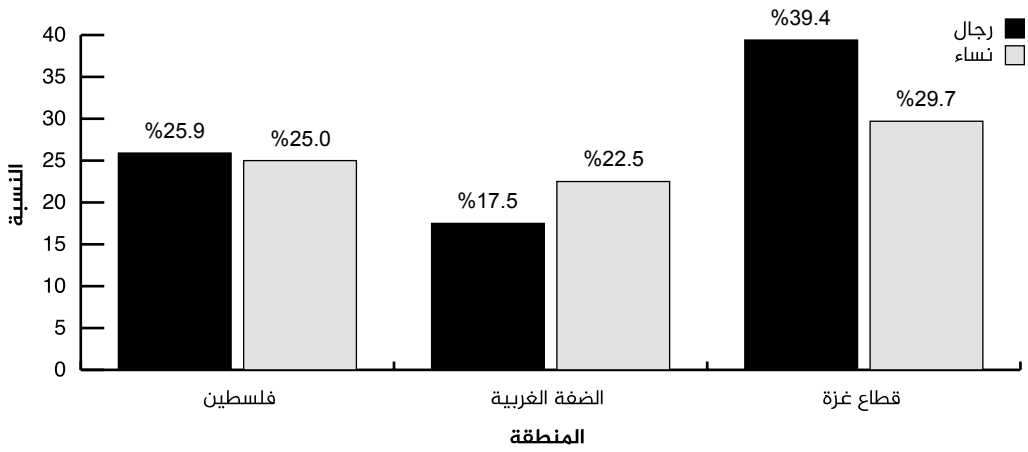

16 http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3407.

17 مسح القوى العاملة، 2014.

18 المصدر السابق.

19 بيان صحافي لمناسبة يوم المرأة العالمي، 2013.

2.7 المشاركة السياسية للنساء

لا تزال مشاركة النساء في الحياة السياسية المباشرة وعملية صنع القرار ضئيلة جداً مقارنةً بالذكور. وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث لم تزد نسبة السفيرات الفلسطينيات على 5.1% مقارنة بـ 94.9% للسفراء، ونسبة الإناث في المجلس التشريعي 13.6% وذلك بسبب الكوتا النسائية التي حصلت عليها النساء خلال العام 2013، كما بلغت نسبة النساء أعضاء الهيئات المحلية 21.0% في الضفة الغربية مقابل 79.0% ذكور في العام 2012. وعلى مستوى مجلس الوزراء فقد بلغ عدد الإناث في الحكومة السابعة عشرة 3 وزيرات فقط من أعضاء مجلس الوزراء خلال العام 2015. وبلغت نسبة النساء في سلك القضاء 15.6% مقابل 84.4% للذكور، كما أن 20.0% من الصحافيين إناث مقابل 80.0% ذكور في فلسطين خلال العام 2013، وهناك 41.2% من الموظفين في القطاع العام المدني إناث مقابل 58.8% ذكور خلال العام 2013.[20]

20 بيان صحافي لمناسبة يوم المرأة العالمي، 2014.

الفصل الثالث
منهجية الدراسة

3.1 هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس للتعرف إلى حجم وواقع الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في الضفة الغربية من الاحتلال والمستوطنين من خلال مسح كمي لواقع النساء في خمسة محاور، وهذه المحاور هي: النساء المقيمات بالقرب من جدار الضم والتوسع، والنساء المقيمات بالقرب من المستوطنات، والنساء المقيمات في مناطق الأغوار، النساء المقدسيات إضافة إلى الأسيرات المحررات، على أن يتبعها في مرحلة لاحقة إعداد استمارة توثق الانتهاكات التي تعرضت لها النساء في قطاع غزة من الاحتلال أثناء الهجوم عليها خلال العام 2014، واستمارة أخرى سيتم إعدادها لتوثيق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء داخل المدن الفلسطينية من اقتحامات قوات الاحتلال واعتداءات على النساء.

3.2 استمارة الدراسة

شملت خطة العمل التحضيرية للقرار الأممي 1325 تصميم استمارة أولية لتوثيق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في فلسطين من الاحتلال والمستوطنين، حيث تشكل هذه الاستمارة إحدى أدوات التوثيق للقرار 1325 الذي صدر في العام 2000، علماً أن العمل على هذا القرار من المؤسسات النسوية الرسمية وغير الرسمية في فلسطين بدأ العمل عليه بشكل متأخر منذ العام 2013.

منهجية العمل على الاستمارة الأولية كانت بدايةً بالاطلاع على الأدبيات والأوراق الصادرة من عدد من المؤسسات البحثية والمؤسسات النسوية ومنها مؤسسة "مفتاح" التي تبنت العمل على هذا القرار لتكون في مقدمة المؤسسات النسوية الرائدة في هذا المجال. كما قامت مؤسسة "مفتاح" بعقد عدد من الاجتماعات مع المؤسسات القانونية والدولية والنسوية في فلسطين لوضع الأسس الأولية لمحتوى استمارة الانتهاكات والجوانب التي يجب أن تغطيها الاستمارة، وخاصة أن القرار الأممي 1325 يشكل رافعة وحماية للنساء والأطفال في فلسطين، كما عملت مؤسسة "مفتاح" على تشكيل لجنة فنية مصغرة من المختصين والخبراء من مؤسسات حقوقية ونسوية، إضافة إلى بعض الخبراء في مجال القرار الأممي 1325 للاتفاق على استمارة نموذجية يتم فيها قياس الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في فلسطين، كما قامت مؤسسة "مفتاح" عند الانتهاء من تصميم الاستمارة الأولية بعقد ورشة عمل وعرضها على المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى المؤسسات الدولية وذلك من خلال ترجمتها وعرضها على أعضاء مجموعة الحماية التي يشرف على عملها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) وتم الأخذ بجميع الملاحظات والعمل على تعديلها، وبعد عدة لقاءات فنية تم الخروج باستمارة شبه نهائية وتمت تجربتها ميدانياً، والاتفاق بعد ذلك على ضرورة تعديل الاستمارة بعد إعداد التجربة القبلية من خلال العمل على إعداد وتصميم خمس استمارات لكل محور من المحاور، لخصوصية وضرورة أن تكون هناك استمارة للنساء في كل محور من المحاور.

3.3 أنواع الاستمارات

- النساء المقيمات بالقرب من جدار الضم والتوسع.
- النساء المقدسيات.
- النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات.
- النساء المقيمات في الأغوار.
- الأسيرات المحررات.

تقسم الاستمارة إلى عدة أجزاء؛ الجزء الأول يتضمن أسئلة متعلقة بالبيانات التعريفية، وأسئلة حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمعتدى عليها، والجزء الثاني من الاستمارة احتوى على أسئلة متعلقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالأسرة والنساء أو أحد أفراد الأسرة، أما الجزء الثالث فاحتوى على أشكال العنف الذي تتعرض له النساء من الأزواج أو أحد أفراد الأسرة وربطه بعنف الاحتلال، والجزء الأخير يتحدث عن أشكال العنف الذي تتعرض له النساء من الاحتلال سواء كان على الحواجز أو أماكن إقامتهن.

3.4 مجتمع الهدف

يتكون مجتمع الهدف من جميع الأسر الفلسطينية المقيمة في الضفة الغربية بالتركيز على النساء ضمن الفئة العمرية 15 سنة فأكثر.

3.5 فترة الإسناد

بدأ العمل الميداني بتاريخ 2014/10/05 ولمدة شهر كامل، حيث انتهى العمل بتاريخ 2014/11/05، وغطت الدراسة المحاور الخمسة الموجودة في الدراسة.

3.6 حجم العينة

بلغ حجم العينة 1224 استمارة، تم توزيع العينة لكل نوع من أنواع الاستمارات على النحو الآتي:

الاستمارة	حجم العينة	عدد الاستمارات المكتملة
النساء المقيمات بالقرب من جدار الضم والتوسع	306	305
النساء المقدسيات	306	299
النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات	306	305
النساء المقيمات بالأغوار	306	306
المجموع	**1224**	**1215**

3.7 تصميم العينة

العينة هي عينة طبقية عنقودية عشوائية منتظمة ذات ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** اختيار عينة تجمعات بطريقة عشوائية منتظمة بلغ عددها 220 منطقة عد.
- **المرحلة الثانية:** اختيار عينة مسحية من 34 أسرة مستجيبة من كل تجمع تم اختياره في المرحلة الأولى (حيث يتم السير داخل منطقة العد من نقطة عشوائية ويتم توثيق كل الأسر التي يصلها الباحث بحيث يتم ضمان الوصول إلى 34 أسرة مستجيبة على الأكثر).
- **المرحلة الثالثة:** اختيار فرد واحد أنثى من كل أسرة تم اختيارها في المرحلة الثانية من الأفراد 15 سنة فأكثر باستخدام جداول "كشف" من الأسر التي لديها أكثر من فردين من الإناث من هذه الفئة.

عينة الأسيرات المحررات

فيما يتعلق بالأسيرات المحررات تم الاعتماد على كشف تم الحصول عليه من وزارة الأسرى، حيث بلغ عدد الأسيرات المحررات في هذا الكشف 266 أسيرة محررة في الضفة الغربية وذلك لآخر عشر سنوات يحتوي على الإسم، ورقم الهاتف النقّال، وتاريخ الاعتقال، وما تم جمعه من استمارات فقط 61 استمارة استطاعت الباحثات مقابلتهن، وباقي الاستمارات لم تنجح الباحثات بلقاء الأسيرات المحررات لأسباب عدة منها قيام عدد من الأسيرات المحررات بتغيير أرقام الجوالات الموجودة لديهن، ومنهن من رفض التعاون واستيفاء الاستمارة لأسباب تعود بالأساس لظروف عائلية واجتماعية محيطة بالأسيرات.

محور الأسيرات من المحاور المهمة التي تقيس مدى الانتهاكات التي تتعرض لها النساء من الاحتلال والمستوطنين أثناء فترة الاعتقال والأسر بكل جوانبها، ولا تتوفر بيانات عن الانتهاكات التي تعرضت لها الأسيرات، فكان لا بد من جمع بيانات عن هذا المحور المهم وطنياً، وقد نجحنا في مقابلة 61 أسيرة محررة، تشكل البيانات التي تم جمعها مؤشرات أولية تهدف إلى عكس وتفسير واقع الانتهاكات بشكل كمي، بحيث تُبنى على هذه الدراسات دراسات أعمق وبشكل تفصيلي أكثر.

3.8 طبقات العينة

تم تقسيم المجتمع إلى طبقات كما يلي:

1. التجمعات القريبة من جدار الضم والتوسع.
2. التجمعات القريبة من المستوطنات.
3. تجمعات الأغوار.
4. تجمعات القدس.
5. الأسيرات المحررات.

3.9 العمليات الميدانية

تمثل العمليات الميدانية، أهم مراحل تنفيذ المسح لجمع البيانات المطلوبة من مصادرها الأولية. لذلك فإن ضمان وجود مقومات النجاح في هذه المرحلة من القضايا الأساسية التي تم العمل عليها بشكل تفصيلي. وقد اشتمل ذلك على توفير كل المستلزمات الفنية والإدارية بما في ذلك عمليات التعيين والتدريب وتوفير المستلزمات اللازمة لأداء العمل بأفضل صورة.

التدريب
تم اختيار الباحثين/ات للعمل على جمع البيانات من مجموعة من أعضاء القيادات المجتمعية المساندة لطاقم مؤسسة "مفتاح" المقيمين/ت في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك بإشراف من منسقات "مفتاح" في الميدان، التدريب كان لمدة يوم واحد حيث اشتمل التدريب على المواضيع الآتية؛ التعريف بالاستمارة وأهداف الدراسة، وآلية اختيار الإناث من الأسرة بطريقة علمية ممنهجة، وآلية استيفاء استمارة مع المبحوثة، علماً أن عدد المتدربات قد بلغ نحو 30 باحثاً/ة.

التدريب جمع بين الجانب النظري والجانب العملي، وإجراء تمارين على آلية اختيار الإناث داخل الأسرة الواحدة، وعلى كيفية طرح الأسئلة، وفي نهاية اليوم تم توزيع الاستمارات على الباحثات بناء على عينة المسح لكل منطقة.

3.10 المجموعات البؤرية

تم عقد لقاء خلال شهر تموز/2015 مع عدد من النساء المقيمات في محافظات الضفة الغربية وتمت دعوة النساء بناء على محاور الدراسة، وحسب مكان إقامتهن، حيث تم استضافة ما يقارب 20 امرأة في مقر مؤسسة "مفتاح"، وتم استعراض النتائج معهن والتعرف إلى الأسباب والخروج بعدد من المقترحات والتوصيات.

الفصل الرابع
النساء المقدسيات

4.1 الدراسات سابقة

تعمل إسرائيل منذ أن قامت باحتلال مدينة القدس في العام 1967، على السيطرة عليها وتغيير معالمها من أجل فرض واقع جديد على الأرض،[21] وإيجاد أوضاع جيوسياسية يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى.[22] استخدمت إسرائيل من أجل ذلك الكثير من الوسائل وقامت بالعديد من الإجراءات ضد المدينة وسكانها، حيث كان الاستيطان في المدينة وفي الأراضي التابعة لها، إحدى الوسائل المهمة لتهويد مدينة القدس. وقد سعت إسرائيل خلال العقود الماضية إلى استكمال مخططها الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس، وذلك من خلال توسيع ما يسمى حدود القدس شرقاً وشمالاً، وذلك بضم مستوطنة "معاليه أدوميم" التي يقطنها نحو 20 ألف نسمة، كمستوطنة رئيسة من الشرق، إضافة إلى المستوطنات العسكرية الصغيرة مثل: "عنتوت، ميشور، أدوميم، كدار، كفعات بنيامين"، من الجهة الشرقية، "وكخاف يعقوب، كفعات زئييف، كفعات حدشا، كفعات هاردار"، من الشمال. هذا الأمر أدى إلى مضاعفة عدد المستوطنين وفي الوقت نفسه قلل نسبة السكان العرب الفلسطينيين الذين يشكلون ثلث سكان القدس أي نحو 220 ألف نسمة بما فيها الجزء المضموم 380 ألف نسمة، مع العلم أن عدد المستوطنين في القدس الشرقية يساوي عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة 180 ألف مستوطن.[23]

تعتبر سياسة تهجير الفلسطينيين من مدينة القدس من بين الوسائل الأخرى المعتمدة لدى دولة الاحتلال، إذ إن للمصلحة الجيوسياسية للسلطة الإسرائيلية في شرق المدينة أبعاداً في تحديد سياسة التخطيط في كل ما يتعلق بالسكان الفلسطينيين. وقد انبثقت من هذه السياسة التي تبلورت مجموعة من الخطوات الإدارية والقانونية في مجالات التوطين والتخطيط والبناء وهي خطوات اتخذت لمنع تطوير الأحياء الفلسطينية في شرق القدس.[24] هذا بالإضافة إلى سياسة سحب الهويات، وعلى الرغم من أن إسرائيل ضمت القدس الشرقية، ولكن هذا الضم يصحبه ضم للسكان بمعنى اعتبارهم مواطنين في الدولة التي ضمت مدينتهم إليها. فأبقت الحكومة الإسرائيلية على الجوازات الأردنية التي حملها السكان وفي المقابل منحتهم الهوية الإسرائيلية مما أدى إلى نشوء وضع غريب أصبح فيه السكان مواطنين أردنيين ومقيمين في إسرائيل في الوقت نفسه.[25] بمعنى أن المقدسيين أصبحوا مقيمين وليسوا مواطنين.

وهذا النظام يخول السلطات المعنية إلغاء هذه الإقامة الدائمة لكل مواطن ثبتت إقامته خارج "إسرائيل[26]"، هذا بالإضافة إلى جدار الفصل الذي يبلغ طوله في القدس نحو 167 كم، وهو يعمل

21 https://ar.wikipedia.org/wiki.

22 د. الجدية، فوزي. 2011. الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس: 1967 – 2009، دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص28–125.

23 المرجع السابق.

24 التفكجي، خليل. 2007: الاستيطان الجغرافي والديموغرافي وأخطاره في قضية القدس.

25 د. الجدية، فوزي. 2011. الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس: 1967 – 2009، دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص28–125.

26 د. الجدية، فوزي. 2011. الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس: 1967 – 2009، دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص 28–125.

على عزلها عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، وتشكل مساحة الأراضي التي سيعزلها جدار الفصل العنصري في نهاية المشروع الإسرائيلي في منطقة القدس ما مساحته 151,974 دونماً أي نحو 43 % من محافظة القدس.[27]

ساهمت سياسات العزل التي تنتهجها إسرائيل بما لها من تأثيرات على تردي الوضع الاقتصادي والتجاري والصناعي في القدس، في زيادة نسبة البطالة والفقر. وبالنسبة للواقع الاجتماعي في محافظة القدس، فقد تعرضت العلاقات الاجتماعية إلى تغيير في البنى الاجتماعية وانتقال من الأسر الممتدة إلى أسر النووية نتيجة الزيادة السكانية وانحصار المساحة السكانية بفعل القيود على التوسع العمراني في القدس المفروضة من سلطة الاحتلال. كما أن القيود المالية والقانونية التي تفرضها سلطة الاحتلال على الفلسطينيين في محافظة القدس من ضريبة الأملاك المرتفعة، والتكلفة العالية المفروضة للحصول على تصاريح البناء في مدينة القدس بشكل خاص، جميعها قضايا ساهمت في هجرات المواطنين، إضافة إلى هدم المنازل بسبب البناء دون تراخيص لعدم القدرة على دفع المتطلبات التعجيزية من سلطة الاحتلال.[28] وهذه التحديات لا بد لها من أن تكون لها تأثيرات على الأوضاع الإنسانية لكل من الرجال والنساء الذين يعيشون تحت وطأة تهديدات السياسات الإسرائيلية في القدس، إلا أن النساء عادة ما تتحمل عبء هذه التأثيرات في حال تراجع الأوضاع الاقتصادية. وأشارت البيانات التي تم الحصول عليها من الاستطلاع الذي تم تنفيذه من مؤسسة "مفتاح" لرصد الانتهاكات التي تتعرض لها الأسر الفلسطينية إلى أن 8.7% من النساء أفدن بأنهن فقدن أحد أفراد أسرتهن بفعل الاحتلال.

أشارت دراسة روفائيل وسعادة،[29] إلى أن القدس تعيش تحت وطأة مجموعة موسعة من التهديدات الخطيرة. وتشمل هذه التهديدات بحسب من تمت مقابلتهم والذين بلغ عددهم 143 مقدسياً/ةً (83 أنثى/60 ذكراً) في القدس الشرقية: "أزمة السكن" بسبب هدم المنازل وعدم الحصول على رخص للبناء، والتي تؤدي إلى الاكتظاظ، وضيق الفضاء للأسرة الكبيرة، إضافة إلى التمييز في تقديم خدمات البلدية، والخوف من فقدان حق الإقامة، وعدم الحصول على تصاريح إقامة وتضييق الفرص الاقتصادية وما يصاحبه من زيادة مستويات الفقر، والبطالة في صفوف المقدسيين.

ذكر المشاركون/ات في البحث تحديات أخرى شكلت تحدياً لهم/ن من بينها جمع شمل الأسرة الواحدة، وعدم الحصول على المواطنة الكاملة أو الجنسية، ومشاكل في تسجيل الأطفال، والعنف المنزلي، والقيود المفروضة على التنقل بوسائل مختلفة من بينها الجدار الفاصل والحواجز، وإدمان المخدرات، وانعدام وسائل الترفيه، وانعدام الثقة في النظام القضائي، والقيود على التعليم، سواء الأساسي أو العالي، والقيود على الخدمات الصحية، والقيود الاقتصادية الحادة مثل المعدل المتفاوت للفقر، والبطالة في صفوف الفلسطينيين، والقيود بسبب الفصل التعسفي عن الضفة الغربية وتغلغل الشعور بالإذلال وانعدام الحرية لاتخاذ قرار يتعلق بالمستقبل، وكل هذه العوامل بحسب الدراسة، اعتبرت استراتيجيات تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لإجبارهم على الهجرة أو الخروج من القدس.

27 ابحيصي، حسن، وعايد، خالد، 2010: الجدار العازل في الضفة الغربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، لبنان.

28 Eguiguren,Rafael & Saadeh,Luna. 2014. "Protection in the occupied Palestinian territories: They can do projects here for 1,000 years and nothing will change". Local to Global Protection Initiative.

29 Eguiguren,Rafael &Saadeh,Luna. 2014. "Protection in the occupied Palestinian territories: They can do projects here for 1,000 years and nothing will change". Local to Global protection initiative.

تلقي دراسة كيفور كيان،[30] الضوء على التأثيرات اللولبية المحلية والعالمية لسياسات العزل، التي تؤدي بدورها إلى خلق كانتونات في المناطق العسكرية بالقدس، كانتونات مكتظة بأجساد، وحيوات، وعائلات ومجتمعات محتجزه داخل مصائد. وأظهرت النتيجة العامة للبحث، أن العيش في أحياء مقسمة محاطة بالأسوار في ظل السياسة الإسرائيلية المكانية العنصرية، طور لدى الفلسطينيين في القدس الشرقية شعوراً قوياً بأنهم يعيشون في سجن ويتعرضون للأذى وأنهم معزولون في كانتونات. لقد تبين أن من أجريت معهم المقابلات، من سكان مخيمات اللاجئين والضواحي والقرى، يكتنفهم شعور حاد من العزلة، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية للعزلة والفصل وما لهما من تأثير خاص على شعور الفلسطينيين المقدسيين بهويتهم وتعريفهم لذواتهم ووطنيتهم وانتمائهم الثقافي والمجتمعي.

تبين من الدراسة،[31] أيضاً، أن الجدار بالتحديد يتسرب عميقاً داخل بنية العائلة نفسها، فيفصل الأطفال عن الوالدين، والبنات عن الأمهات، والأخوات عن الإخوة. وتكرر لدى من تمت مقابلتهم التعبير عن شعورهم بأنهم في "مصيدة". وبالنسبة لكيفور كيان فإن هذا الأمر هو في صلب عملية وضع إطار نظري للشبكة المعقدة من التحرش، إساءة المعاملة، الصدمات، وعلاقات القوة التي تحكم الحياة اليومية للفلسطينيين في القدس. كانت هذه الفكرة أيضاً "مفتاح" لفهم حدود العنصرية كالعزل والضم، الانتماء وتغريب الآخر، القوة والافتقار للقوة.

وترى كيفور كيان أن الحياة في مصيدة يعني العيش بمكان غير متناغم ولا متماسك ويفتقر لأي مبادئ تنظيمية واضحة. وفي سياق واقع القدس الشرقية، فقد تبين أن هناك العديد من المصائد والعديد من المجالات الواقعة في المصائد، تحتفظ كل منها بمنطق وعقلانية منفصلة خاصة بها.

ومن الضروري بحسب كيفور كيان،[32] فحص الطرق التي يقوم بها الأفراد بتحدي تلك المصائد، مع إبداء المزيد من الاهتمام لقضية المصيدة الاجتماعية والاقتصادية من منظور النوع الاجتماعي الذي تقع فيها النساء، وذلك بالتركيز على السياسات المكانية التي تتناول طبقية النوع الاجتماعي وتراتبيه، على اعتبار أن الأمر متعلق بسياسات القوة، النظم الأبوية والرأسمالية. فمثلاً، لمناقشة أسباب حرمان ما يطلق عليهم "المتسربون من المدارس" خصوصاً الفتيات الفلسطينيات، يجب التحدث عن أماكن المدارس الفلسطينية والمواقع التي تعيش فيها الفتيات الفلسطينيات، ومعرفة مدى الأمان المتوافر على الطريق، والمسافة الفاصلة بين البيت والمدرسة، ومعرفة إلى أي مدى يعتبر تسلق الجدار والوقوف بالصف على الحاجز والاضطرار للتعامل مع الجنود بالمناطق العسكرية يومياً وفي كل يوم مدرسي سلوكاً لائقاً.

وهذا الأمر من وجهة نظر الباحثة يساعد على عمل تحليل مكاني، بغية إلقاء الضوء من جديد على آلية عمل الاضطهاد في السياق العسكري الإسرائيلي في مختلف النظم، بما فيها النظم السياسية، الصحية، التربوية، الاقتصادية، النوع الاجتماعي.

أظهرت دراسة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي،[33] التي استندت إلى المقابلات الفردية لأكثر من 13 امرأة من مناطق البلدة القديمة، حي البستان، العيسوية، الأشكرية، جبل المكبر،

30 Kevorkian, Nadera. 2010. "Military Occupation, Trauma and the Violence of Exclusion: Trapped Bodies and Lives". Young Women's Christian Association – Palestine.

31 Ibid.

32 Ibid.

33 http://www.maannews.net/Content.aspx?id=346429.

في مدينة القدس، حجم المعاناة التي تعانيها النساء الفلسطينيات في مدينة القدس نتيجة سياسات إسرائيل وفي مقدمتها سياسة الاستيلاء على المنازل بالقوة وتهجير سكانها منها .فالانتهاكات الإسرائيلية لا تتوقف عند حد التضييق على التوسع السكاني للفلسطينيين، وإنما تشمل أيضاً إخلاء المنازل وتهجير سكانها منها تمهيداً لهدمها بحجة البناء دون ترخيص، أو لتمكين المستوطنين من الاستيلاء عليها والإقامة فيها. وبالتركيز على تقييم أثر إخلاء المساكن بالقوة على النساء الفلسطينيات في مدينة القدس، فقد بين التقرير أن النساء هن أكثر المتضررين من جراء هذه السياسة التي تطال مختلف جوانب حياتهن، وتترك آثاراً سلبيةً على أوضاعهن الصحية والنفسية والاجتماعية، كما أنها تنال من قدرتهن على الاهتمام بأطفالهن وأسرهن وممارسة حياتهن الطبيعية.

تكشف الشهادات التي شاركت بها النساء في الدراسة[34] عن حجم وتفاصيل المعاناة والآلام التي تتسبب بها عملية التهجير من المنازل وهدمها، كما تكشف عن الآثار السلبية التي تتركها سياسة الإخلاء والهدم ليس على النساء فقط، وإنما على الأسر الفلسطينية كاملة. وهذا ما يؤشر إلى خطورة سياسة الاحتلال التي تهدف في نتائجها النهائية إلى تهجير السكان الفلسطينيين من مدينتهم تمهيداً لتهويدها والسيطرة عليها. تروي إحداهن:

"أنا لا أشعر بأي إحساس بالأمان، أنا أعيش بشكل دائم مع الشعور بأني لا أعرف ما الذي سيحدث لمسكني. وأشعر أيضاً بعدم الأمان في علاقتي مع زوجي وتجاه أبنائي. أحاول أن أجعل الأمور تبدو طبيعية ولكن ذلك صعب للغاية – أنا أشعر بالتوتر والعصبية، وتنعكس هذه المشاعر على زوجي وعلى الأبناء. عندما يعمل الصغار على واجباتهم المنزلية ويطلبون مني المساعدة أغضب بسرعة وأقول لهم أن يذهبوا بعيداً. إن الوضع بأكمله يجعلني أشعر وأتصرف على هذا النحو. لا أستطيع أن أفكر في المستقبل ولا أسمح لنفسي بالتفكير فيه لأن ذلك سيكون صعباً كثيراً بالنسبة لي وسيسبب الكثير من الانزعاج.. إن صحتي تتأثر بالوضع."

كشفت الدراسة التي أعدها مركز الدراسات النسوية[35] بعنوان: "احتياجات النساء والفتيات في منطقة سلوان" عن الواقع الصعب الذي تحيا في ظله النساء والفتيات في مختلف المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كنتيجة لما تعانيه منطقة سلوان كغيرها من مناطق القدس، حيث المخدرات، والفقر والاستيطان، والبنية التحتية الهشة والاكتظاظ السكاني، بفعل سياسات القمع الإسرائيلي الهادفة إلى تفريغ الأرض، حيث وضعت سلطات الاحتلال تعقيدات مادية وإجرائية كبيرة أمام السكان للحصول على أي ترخيص لبناء جديد أو ترميم بناء قديم. وبحسب الدراسة،[36] فإن النساء وكنتيجة لهذا الواقع هن أفقر الفقراء في المنطقة، من حيث كونهن المغيبات عن الملكية، والمحرومات من الميراث، ويشكلن النسبة الأكبر من العاطلات عن العمل، وأكثر المحرومين من استكمال التعليم الثانوي وبالتالي الجامعي. وهن العاملات غير الحرفيات اللواتي يعملن بأدنى الأجور وبالأعمال الدونية بأجور قليلة. كما أن النساء هن الصغيرات المتزوجات قبل أن تنهي أي منهن مرحلة الطفولة، أو تنعم بحقها بالتعليم، واختيار الزوج، وبفرصة العمل. ناهيك عن أن النساء هن اللواتي فقدن الخصوصية في بيوت واسعة تسكن فيها العائلة الممتدة، وتأتي هي لتقيم مع عائلة أخرى، لتكون فيها الغريبة القريبة، وهن من يدفعن ثمن إدمان أزواجهن المسجونين أو الغائبين/الحاضرين بأشكال مختلفة.

34 Ibid.

35 عويضة، سامة. 2008. "دراسة احتياجات للنساء والفتيات في منطقة سلوان: محافظة القدس. مركز الدراسات النسوية. القدس.

36 المرجع السابق.

تضيف الدراسة[37] إن النساء هن المقيدات في بيوتهن كنتيجة لهجرة أهاليهن إلى هذه المنطقة البعيدة عن مجتمعاتهن الأصلية، والمطالبات بصيانة عادات وتقاليد المناطق التي أتين منها في وقت قد تكون فيه هذه العادات والتقاليد قد تغيرت في موطنها الأصلي، ولكن معادلة الحفاظ على العادات خارج المنطقة عادة ما تبقى فعّالة أكثر مما هي في منشئها. بالإضافة إلى أنهن من يعملن على إعادة إنتاج هذه التربية وهذا الإقصاء، فكما أشارت الباحثات الميدانيات فقد شعرن بأنه كان هناك تقبّل للكثير من الأمور لا سيما من ربات البيوت والعاملات، ولكن وعندما بدأن النقاش حولها بدأن يتكلمن بطريقة مختلفة، وكأنهن يتنبهن لأمور كانت في طي المسلم به. في حين أن الطالبات كان عندهن رفض ووعي أكثر، لأنه ما زالت لديهن الفرص للحلم بواقع أفضل.

وعليه، تشير الدراسة إلى أن النساء وكنتيجة لكل ما سبق، يعشن في عزلة تامة، فليس هناك تواصل اجتماعي إلا في سياق الأسرة والحمولة، والمشكلات عادة لا تناقش إلا داخل هذه الأجواء في ظل غياب منظمات نسوية أو منظمات مجتمع مدني تهتم بهذه الأمور. وفيما يتعلق بالعنف ضد النساء، فالظاهرة منتشرة بكل الأشكال (النفسية، اللفظية، الجسدية، الجنسية) ولكن الحديث حولها في دائرة الممنوعات، وليس هناك ملاذ للنساء المعنفات إلا خارج المنطقة (إن استطعن الوصول) أو من خلال الشرطة وهو أمر أجمع على رفضه الجميع. أما على صعيد الفتيات الصغيرات، فقد أكدت نتائج الدراسة أنه هناك تمييزاً كبيراً بين بنت وولد تحدّثت عنه الطالبات بصراحة، بالإضافة إلى انعدام وسائل الترفيه للبنات، على الرغم من أنهن أعربن عن احتياجهن لذلك، حتى حصص الفن والرياضة تمّ إلغاؤها من المدارس لعدم وجود مرافق خاصة بها، وعدم وجود مساحة كافية في مباني المدارس الضيقة. وعندما تواجه الفتيات مشاكل فعادة لا يجدن من يتكلمن معه، وحتى الأمهات لا يشكلن ملاذاً لبناتهن.

4.2 أبرز النتائج

الخصائص الديموغرافية

85.3% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن في محافظة القدس سبق لهن الزواج مقابل 14.7% لم يتزوجن، و43.5% منهم حاصلات على تعليم أقل من ثانوي و26.8% على تعليم ثانوي و29.8% على دبلوم فأعلى، كما أن 23.1% من النساء اللواتي تم مقابلتهن يعملن، مقابل 76.9% لا يعملن، والأغلبية منهن ربات أسر.

على صعيد المستوى الاقتصادي، أفادت النتائج بأن أكثر من ثلث الأسر (35.8%) في القدس وضعهن متوسط وما يقارب 33.8% جيد، و10.8% فقير و1.3% ممتاز، حسب ما أفادت النساء.

الظروف المحيطة بالأسر المقدسية

98.2% من النساء أفدن بتعرض أحد أفراد أسرهن (الأب أو الزوج أو رب الأسرة أو أي أحد أفراد الأسرة) لظرف واحد من الظروف التي تضغط عليه اجتماعياً أو اقتصادياً أو نفسياً خلال الـ 12 شهراً الماضية، مقابل 1.8% منهن أفدن بعدم تعرض الأسرة لأي ضغوط، ويمكن توزيع بعض التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على النحو الآتي:

37 المرجع السابق.

أشارت النتائج إلى أن 33.0% من النساء أفدن بتزايد الضغوط على عمل الزوجة، و28.0% أفدن بازدياد مسؤوليات الزوج وضغوط العمل، و52.2% تعرض أحد أفراد الأسرة لمشاكل صحية أدت إلى ذهابه للمستشفى، و51.5% ازدادت عليه أعباء رعاية أسرته ووالديه ورعاية أهل الزوج وذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية.

العنف الذي تتعرض له النساء المقدسيات على حواجز الاحتلال (المتحركة أو الثابتة)

أكثر من ثلثي النساء المقدسيات تعرضن للعنف من جيش الاحتلال على الحواجز (المتحركة أو الثابتة) أثناء تنقلهم إلى الضفة الغربية خلال الـ 12 شهراً الماضية.

التوزيع النسبي للنساء اللواتي تعرضن للعنف على حواجز الاحتلال (المتحركة أو الثابتة) في الضفة الغربية خلال الـ 12 شهراً الماضية

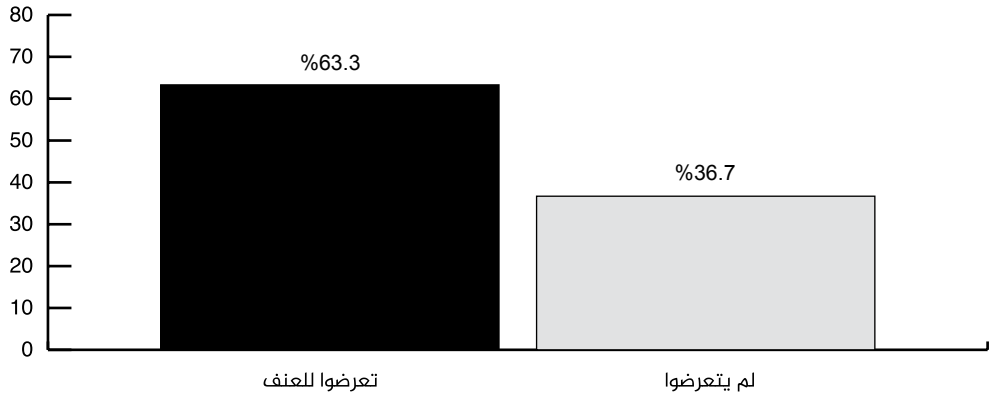

أفادت النتائج، أيضاً، بأن 88.3% من النساء تعرضن للضرب على الحواجز و90.4% أفدن بتعرضهن للإهانة والشتيمة وإهانة الكرامة على الحواجز من الاحتلال، و48.9% أفدن بتعرضهن لتحرشات جنسية أو لفظية على الحواجز أثناء المرور والتفتيش؛ مما قد تنعكس آثاره النفسية على أفراد الأسرة المقيمة داخل البيت الواحد.

يشار إلى أن 27.6% من النساء أفدن بأنهن راجعن المخابرات الإسرائيلية وتم حجزهن والتحقيق معهن أثناء العبور على حواجز الاحتلال (المتحركة أو الثابتة) و62.6% تم الطلب منهن الرجوع من حواجز الاحتلال و7.5% تمت مصادرة الجوال أو الحاسوب الخاص بهن أثناء مرورهن على الحواجز وذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية.

العنف الذي تتعرض له النساء المقدسيات في داخل المدينة المقدسة

التوزيع النسبي للنساء اللواتي تعرضن للعنف بأي شكل من أشكال العنف أو الانتهاكات المختلفة أثناء إقامتهن في مدينة القدس

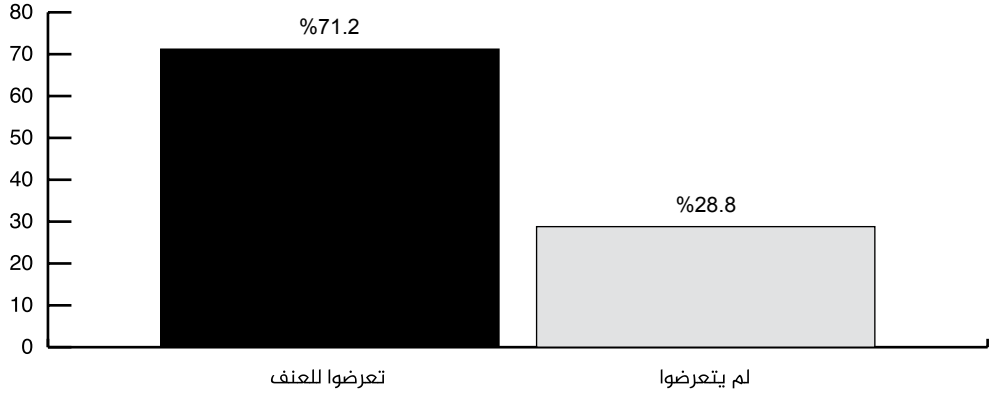

أفادت 71.2% من النساء المقدسيات بتعرضهن لأشكال مختلفة من العنف من الاحتلال أو المستوطنين أثناء إقامتهن في القدس، منهن 89.8% حرمن من الحصول على عدد من الخدمات التعليمية والصحية، و45.6% حرمن من السكن والعمل في القدس و12.2% حرمن من الحصول على الهوية أو البطاقة الممغنطة أو هددن بسحب الهوية المقدسية، و87.3% صودرت منهن أموال وسيارة وفرضت عليهن ضرائب، و14.6% منعن من السفر إلى الخارج أو مغادرة القدس من مجموع النساء اللواتي تعرضن للعنف.

الجهات التي قامت بالاعتداء على النساء المقدسيات

التوزيع النسبي للجهات الأكثر اعتداءً على النساء المقدسيات خلال الـ 12 شهراً الماضية

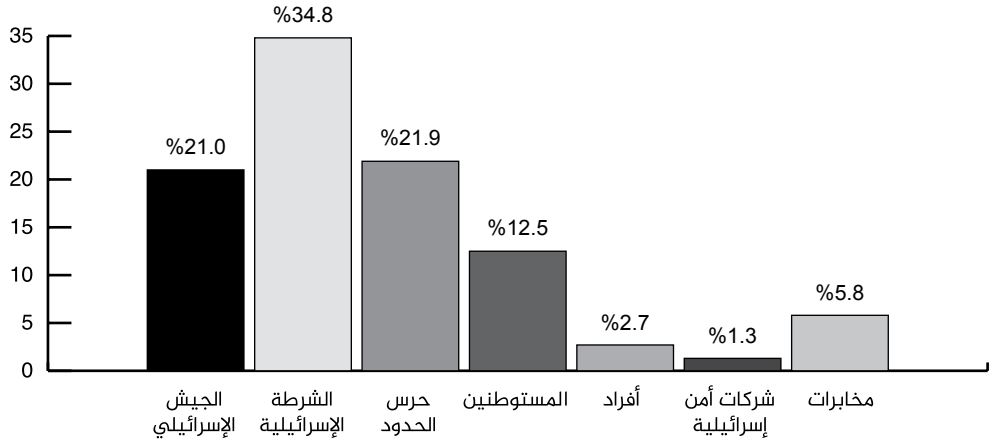

أشارت البيانات إلى أن 34.8% من النساء المقدسيات تعرضن للعنف من شرطة الاحتلال، و21.9% من حرس الحدود و21.0% من الجيش الإسرائيلي و12.5% من المستوطنين و5.8% من المخابرات، و2.7% من المستوطنين المحتلين (الأفراد المدنيين) المقيمين داخل المدينة المحتلة.

العنف الذي تتعرض له النساء من الزوج أو أحد أفراد الأسرة

وأشارت البيانات إلى أن 44.1% من أفراد الأسرة (الزوج أو رب الأسرة أو أي فرد من أفراد الأسرة) تعرضوا للاعتداء من الاحتلال أو المستوطنين مقابل 55.9% لم يتعرضوا لذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية، كما أفادت النساء، و62.1% من النساء المقدسيات اللواتي تعرض أحد أفراد أسرتهن للعنف من المحتل في عمر 15 سنة فأكثر تعرضن على الأقل لشكل واحد من أشكال العنف من أحد أفراد الأسرة، من بينهن 72.7% تعرضوا للعنف الجسدي، و23.5% تعرضوا للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية و90.2% للعنف النفسي من أحد أفراد الأسرة خلال الـ 12 شهراً الماضية.

أشكال العنف حسب الخصائص الديموغرافية للنساء المقدسيات

العنف النفسي هو أكثر أشكال العنف انتشاراً بحق النساء من بين أشكال العنف الثلاثة التي يتعرضن لها داخل المنزل.

التوزيع النسبي للنساء المقدسيات اللواتي تعرضن للعنف من الزوج أو أحد أفراد الأسرة حسب نوع العنف والخصائص الديموغرافية خلال الـ 12 شهراً الماضية

الخصائص الديموغرافية	نوع العنف					
	عنف نفسي		عنف جسدي		عنف جنسي أو تحرشات جنسية	
الحالة الزواجية	**لم يتعرضن**	**تعرضن**	**لم يتعرضن**	**تعرضن**	**لم يتعرضن**	**تعرضن**
لم يسبق لهن الزواج	%5.9	%94.1	%41.2	%58.8	%88.2	%11.8
نساء سبق لهن الزواج	%10.4	%89.6	%25.2	%74.8	%74.8	%25.2
الحالة التعليمية						
أقل من ثانوية	%10.3	%89.7	%27.8	%72.2	%74.2	%25.8
ثانوية عامة	%5.3	%94.7	%21.1	%78.9	%84.2	%15.8
دبلوم فأعلى	%12.5	%87.5	%31.3	%68.8	%81.3	%18.8

أشارت البيانات في الجدول أعلاه إلى أن 94.1% من النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي، و58.8% تعرضن للعنف الجسدي، و11.8% تعرضن للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية، في المقابل نجد أن أعلى نسبة عنف نفسي للنساء الحاصلات على تعليم ثانوية عامة بلغت 94.7%، وأن 78.9% تعرضن للعنف الجسدي وأقل نسبة للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية للنساء الحاصلات على تعليم أقل من ثانوية والتي بلغت 25.8%، علماً أن الزوج هو أكثر أفراد الأسرة اعتداء على المرأة، حيث بلغت النسبة 48.5%، يليه الإخوة الذكور بنسبة 19.7%، ثم الأب بنسبة 8.3%، ثم الأم بنسبة 7.6% ثم الأخوات الإناث بنسبة 4.5%.

كان للنتائج التي أبرزتها الدراسة حول حجم الانتهاكات التي تتعرض لها النساء من الاحتلال على اختلاف أشكالها تأثير مباشر على حجم العنف النفسي والجسدي تحديداً الذي تتعرض له النساء المقدسيات من أحد أفراد الأسرة، وهذا يدلل على التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للاحتلال والانتهاكات بحق المقدسيين والمقدسيات على حياة النساء وأطفالهن، وهذا يعود إلى حجم التهديدات التي يتعرض لها سكان القدس كما ورد في مجمل الدراسات كدراسة دراسة روفائيل وسعادة،[38] التي أشارت إلى أن القدس تعيش تحت وطأة مجموعة موسعة من التهديدات الخطيرة. والتي تشمل أزمة السكن بسبب هدم المنازل وعدم الحصول على رخص للبناء، مما يؤدي إلى الاكتظاظ، وضيق الفضاء للأسرة الكبيرة، مع التمييز في تقديم خدمات البلدية، والخوف من فقدان حق الإقامة، وعدم الحصول على تصاريح إقامة، وتضييق الفرص الاقتصادية، وما يصاحب ذلك من زيادة مستويات الفقر، والبطالة في صفوف المقدسيين، بالإضافة إلى عدم الحصول على المواطنة الكاملة أو الجنسية، والمشاكل في تسجيل الأطفال، والعنف المنزلي.

هذه التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لعنف الاحتلال والمستوطنين أكدتها نتائج المجموعة البؤرية، وبهذا الخصوص تلخص إحداهن ذلك بقولها:

"نتعرض للاعتقالات المباشرة وغير المحدودة بوقت أو سبب أو زمن، التحرشات العنيفة من المستوطنين للعائلة من شتائم وحركات مسيئة للأدب. وذلك يؤثر على انعدام الاستقرار الأسري، نفسياً واجتماعياً، لا توجد خصوصية للأسرة، عدم قدرتنا على استقبال أي ضيف داخل حدود السكن، بسبب مداهمة الاحتلال المباشرة للبيت بشكل مستمر ومستهدف، ظهور أعراض نفسية على الأبناء والأم كنتيجة للاعتقالات والعنف المباشر، ضغط نفسي وحالة رعب للأمهات والأطفال، وكذلك هناك لوم مجتمعي للأم والأب بمحاولة منع الأبناء من مقاومة الاحتلال والمستوطنين، أصبحت فرص العمل محدودة جداً بسبب شروط الاحتلال بمطالبته بحسن السلوك، والوضع الاقتصادي أصبح متردياً، أي أقل من مستوى خط الفقر حسب المستوى الإسرائيلي، 3000 شيقل، معظم المبلغ يذهب للغرامات التي تدفعها العائلات مقابل خروج أبنائها من سجون الاحتلال بتهم غير مقنعة وجهت إليهم، كذلك الحرمان من التعليم الناتج من اعتقال الأبناء، والحرمان من حقهم باللعب، وإلا يتم استهدافهم واعتقالهم من المستوطنين بتهمة رشق الحجارة، هذا كله أكيد يزيد من العنف داخل الأسرة". امرأة مقدسية من الشيخ جراح.

38 Eguiguren,Rafael &Saadeh,Luna. 2014. "Protection in the occupied Palestinian territories: They can do projects here for 1,000 years and nothing will change". Local to Global protection initiative.

الفصل الخامس
النساء المقيمات بالقرب من جدار الفصل العنصري

5.1 الدراسات السابقة

يشكل جدار الفصل العنصري أداةً من أدوات سياسة الاحتلال لضم المزيد من أراضي الضفة للمناطق الإسرائيلية أو فرض أمر واقع على الأرض للحيلولة دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشكل طبيعة الجدار الدائمة اعتداء على حق الفلسطينيين في تقرير المصير، على اعتبار أن بناء الجدار يمثل نطاقاً اضطهادياً وغير عادل وغير قانوني ومعارض للمواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية كافة. وإذا ما نظرنا إلى القانون الدولي الإنساني فنجده مؤلفاً من اتفاقية لاهاي 1907 واتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها، وبشكل خاص فإن اتفاقية لاهاي تمنع مصادرة أملاك السكان في المناطق المحتلة وتفرض على القوة المحتلة أن تحافظ على النظام العام والسلامة العامة، وتمنع العقوبات الجماعية.

وتنص [المادة 43] من اتفاقية لاهاي[39] على أنه: "إذا انتقلت سلطة القوة الشرعية بصورة فعلية إلى يد قوة الاحتلال يتعين على هذه الأخيرة، قدر الإمكان، تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك. وبالنظر إلى هذه المادة نجد أنها تجسد قاعدة من قواعد القانون الدولي العام، إذ يجب أن تحترم الدولة القائمة بالاحتلال القوانين السارية في البلاد، ويجب ألا يحرم الأشخاص المحميون من حقوقهم، وذلك بإحداث تغييرات غير ضرورية وغير متناسبة، ولكن ما حصل كان منافياً تماماً لهذه الأحكام والقواعد، فبناء إسرائيل للجدار هو اعتداء على حقوق هؤلاء المحميين، واعتداء على حقهم في الحياة الكريمة، والحق في التعليم والحركة، والاعتداء على ممتلكاتهم الخاصة. أما [المادة 46] من اتفاقية لاهاي، فتنص على أنه: "ينبغي احترام شرف الأسرة، وحقوقها، وحياة الأشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية، لا تجوز مصادرة الملكية الخاصة". ولكن الحقيقة هي أن الجدار التهم آلاف الدونمات من أراضي المواطنين وهناك المئات من المنازل التي قامت قوات الاحتلال بهدمها لإقامة الجدار، وهذا اعتداء على الملكية الخاصة الذي تحظره [المادة 46][40] من الاتفاقية.

توفر اتفاقية جنيف الرابعة الحماية للمدنيين خلال النزاع وتمنع استعمال العنف ضد سكان المناطق المحتلة أو إهانتهم، والتصرفات التعسفية والعقوبات الجماعية، بالإضافة إلى حماية الملكية الخاصة. وقد نصت [المادة 49][41] على ما يلي: "على دولة الاحتلال التي تقوم بعمليات النقل أو الإخلاء هذه أن تتحقق إلى أقصى حد ممكن من توفير أماكن الإقامة المناسبة لاستقبال الأشخاص المحميين، ومن أن الانتقالات تجري في ظروف مرضية من وجهة السلامة والشروط الصحية والأمن والتغذية، ومن عدم تفريق أفراد العائلة الواحدة".

وعليه، فإن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعارض تماماً مع أحكام هذا النص، لأن عملية البناء تلك أجبرت الكثير من السكان على النزوح عن أراضيهم، وفصلت العائلات بعضها عن بعض، وفصلت الطلاب عن مدارسهم والمرضى عن الخدمات الطبية، ونكّلت بالروابط الاجتماعية.

39 [المادة 43] من: اتفاقية لاهاي. 1907.

40 [المادة 46] من: اتفاقية لاهاي. 1907.

41 [المادة 49] من: اتفاقية جنيف الرابعة/ النفي. النقل. الإخلاء. 12 آب 1949.

لهذه الانتهاكات وغيرها تأثير على حياة الشعب الفلسطيني على اختلاف فئاته، إلا أن النساء الفلسطينيات وبحسب الدراسات التي تمت مراجعتها تؤكد أن معاناة النساء تتضاعف نتيجة إقامة هذا الجدار، وكنتيجة لممارسات الاحتلال على الحواجز ونقاط التفتيش.

تشير دراسة د. أيلين كتاب[42] التي تهدف إلى التعرف إلى تفاصيل التجربة الحياتية اليومية لاثنتين وعشرين أسرة فلسطينية تضررت مباشرة من إقامة جدار الفصل العنصري، إلى أثر جدار الفصل العنصري على عدة مجالات في الحياة اليومية للأسر الفلسطينية. على صعيد أثر الجدار على بنية العائلة الاجتماعية، تشير الدراسة إلى انفصال بعض الأسر عن بقية أسرها وأقاربها وأصدقائها، وهذا حرم العائلات من إمكانية التواصل فيما بينها نتيجة سياسات الإغلاق وزيادة تكلفة مصاريف المواصلات. وتعتبر النساء أكثر المتضررات وتحديداً من يسكن منهن داخل الخط الأخضر ومتزوجات من أشخاص يقطنون قرى حدودية على جانبيه. فخروجهن للزيارة إلى منطقة الضفة الغربية المحتلة لا يضمن لهن الرجوع، خاصة أن أولادهن يحملون هوية تابعة للسلطة الفلسطينية وليست هوية إسرائيلية أسوة بأمهاتهن، ما يؤدي إلى انقطاع علاقاتهن بعائلاتهن. أما فيما يتعلق بالعلاقات الداخلية للأسرة، فقد أمكن رصد مظهرين، الأول العصبية والتوتر اللذين يسودان العلاقات وينعكسان أكثر على الصغار الذين يصبحون أداة تفريغ للتوتر الناتج عن سوء الوضع. فيما تم رصد المظهر الآخر وهو التضامن والتكاتف الأسري خاصة مع الأبناء المتزوجين، وهنا تسجل عودة قوة الارتباط بالعائلة الممتدة.

بالنسبة للوضع الاقتصادي والعمل، فقد أثر الجدار على الوضع المعيشي للأسر الفلسطينية نتيجة فقدان بعضها مصدر دخلها الرئيس، وذلك عبر مصادرة أراضيها والتي تعتبر بمثابة مصدر الرزق الأساسي لها، والذي أثر بدوره على تقليص العلاقات الاجتماعية، باعتبارها أي الأرض وسيلة للتواصل اجتماعياً مع أهل القرية من خلال الإنتاج والتسويق. أو عبر فقدان العمل في السوق الإسرائيلية، بسبب الجدار وسياسة الإغلاق. ويزداد الوضع المعيشي سوءاً بفعل ضعف قدرة السوق الفلسطينية على استيعاب العمالة العاطلة عن العمل مما يهدد استقرار الأسرة المستقبلي، ويخفض من مستوى معيشتها. ليعيشوا حالة بطالة ودون مستوى خط الفقر، مما أثر على أوضاعهم المعيشية اليومية بالإضافة إلى الحالة النفسية والاجتماعية، وفي هذا السياق يبقى الضغط مستمراً على النساء لتدبير أمور المنزل في ضوء البطالة العالية للذكور الذين يعتبرون المعيلين الأساسيين للأسرة. وكان من اللافت الانتباه إلى أنه لم تكن هناك مشاريع إنتاجية بيتية يمكن أن تساعد الأسر في سد بعض احتياجاتها، فهناك حاجة لمشاريع تشغيل نسائية أو بيتية من خلال إعطاء قروض صغيرة بتسهيلات واسعة لتتمكن الأسرة من تحصيل دخلٍ أساسي، وسد احتياجاتها اليومية.[43]

تشير الدراسة إلى إشكاليات حقيقية ويومية يعانيها الطلاب جراء الجدار، فالمرور عبر بواباته أجبر العديد منهم وتحديداً الفتيات على ترك مقاعد الدراسة وعدم استكمال دراستهن الجامعية. وعليه، فإن تعليم النساء والفتيات كان أكثر المجالات تضرراً؛ فالخوف دائم عليهن جراء مرورهن على الحواجز للوصول للمدارس والخشية من تحرش الجنود بهن وتكلفة المواصلات المرتفعة جداً، كل ذلك يدفع الأهل لإخراج بناتهم من المدرسة وربما تزويجهن مبكراً وفي سن صغيرة. كما أشارت الدراسة إلى تدهور الوضع الصحي للأسر الفلسطينية بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية، نتيجة سياسة الإغلاقات والحواجز والبوابات، خاصة لمن بقوا غرب الجدار، ما شكل عائقاً أمام الوصول إلى الخدمات الصحية. وقد تأثرت النساء بشكل خاص أكثر من غيرهن بسبب صعوبة تنقلهن وعبورهن الحواجز والبوابات، مما يؤثر على وضعهن الصحي بشكل أكبر نسبياً من الرجال،

42 http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/304-article08.

43 http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/304-article08.

خاصة النساء الحوامل. وعلى مستوى الآثار النفسية، بينت الدراسة أن هناك عوارض نفسية يعاني منها سكان المناطق المحاذية للجدار نتيجة هدم بيوتهم وخسارة الأراضي والبيارات والأشجار، مصدر عيشهم؛ وتفسخ العلاقات العائلية. وعبر جميع الأفراد الذين شملتهم الدراسة عن الشعور بالاضطهاد والمقت والألم الشديد والإحباط والعجز والخوف والتوتر.[44]

تؤكد دراسة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ما جاء في الدراسة السابقة،[45] من تأثر سبل كسب الرزق للأسر واستحالة الاستمرار في سبل الحياة التقليدية وتوفير لقمة العيش من الأرض، نتيجة القيود المفروضة على مرور المعدات اللازمة لحصاد المحاصيل ونقل المنتجات من خلال نقاط التفتيش. وبالنسبة لأخريات تتمثل الصعوبة، بحسب الدراسة، في قلة الفرص المتوافرة لأزواجهن في المنطقة، وصعوبة الحصول على تصريح للعمل في إسرائيل، بينما تواجه أخريات ضائقة مالية ناجمة عن الدعاوى القضائية الجارية ضد مصادرة الأراضي وأوامر الهدم. كما تشير الدراسة إلى صعوبة الحصول على رخص لبناء بيوت جديدة أو توسيع البيوت القائمة أو ترميمها، لكل من يقيمون في منطقة التماس. وتصف النساء في الدراسة، هدم أجزاء من منازلهن وعيشهن في أوضاع سكنية متدنية، بالخطرة وغير الملائمة، بما في ذلك الأسطح المصنوعة من الزينكو، والأسبست، إضافة إلى الاكتظاظ. ناهيك عن عدم تمكنهن من جلب اللحوم والبيض وحتى الغاز لأغراض الطهي والتدفئة، والنقص في وسائل النقل التي تلزمهن للوصول إلى الخدمات الحيوية ومجتمعاتهن المحلية.

وبالنسبة لمعظم النساء اللاتي أجريت المقابلات معهن، كان العيش في منطقة التماس يترك أثراً محبطاً بشكل خاص على حياتهن الأسرية وحياتهن الاجتماعية. فلا يستطيع الدخول إلى منطقة سكناه سوى أولئك الذين يعيشون هناك، وهذا يعني معاناة للنساء اللواتي ينتقلن للعيش مع أزواجهن، بسبب العزلة عن عائلاتهن وصديقاتهن ومحيطهن المحلي، بعد أن كانت المناسبات جزءاً أساسياً من تفاعلهن مع محيطهن. وبالنسبة للخدمات الصحية، تشير الدراسة[46] إلى عدم تمكن المواطنين الذين يعيشون في منطقة التماس بشكل خاص من عدم الحصول على الخدمات الأساسية، فغالبية الخدمات الصحية توجد في جهة الشرق، أو جهة الضفة الغربية، من الجدار، ما يضطرهم للمرور عبر الحواجز ونقاط التفتيش في الجدار من أجل الوصول إلى الخدمات.

ولهذا الأمر تداعياته على النساء بحكم توليهن مسؤولية الرعاية الصحية لأطفالهن والمسنين والمعاقين في أسرهن. كما أشارت الدراسة إلى الأثر الذي يتركه الاضطرار إلى المرور عبر نقاط التفتيش على تعليم أبنائهن. ووصفت بعض النساء إخراج بناتهن من المدرسة في سن السادسة عشرة، خوفاً من تعرضهن للمواجهة اليومية مع جنود الاحتلال المسلحين ومعاناة الإذلال من التفتيش والمضايقات .وبهذا الخصوص أشارت إحصائيات وزارة التربية والتعليم[47] إلى أن الحواجز العسكرية تمثل أحد الأسباب الرئيسة لتسرب الإناث من المدارس، والتي تأتي في المرتبة الثالثة للإناث مقابل المرتبة السابعة بالنسبة للذكور.

44 http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/304-article08.

45 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. 2014. "جدار الضم والتوسع". الفصل الثالث: تقرير تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية. فلسطين.

46 المرجع السابق.

47 ملخص تنفيذي. ظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية : الأسباب، الإجراءات الوقائية والعلاجية. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. آب 2005.

يؤكد تقرير النشرة الإلكترونية للانتفاضة،[48] من جانبه، أن جدار الفصل العنصري كان ولا يزال يؤثر تأثيراً مدمراً على حياة النساء الفلسطينيات اللواتي يسكن في المدن والقرى الواقعة بمحاذاته. إذ أظهر التقرير أن العائلات تمنع من الوصول لأجزاء كبيرة من أراضيها ودفيئاتها الزراعية، كما تم اقتلاع أكثر من 100,000 من أشجار الزيتون والحمضيات، وتدمير العديد من الآبار وأنظمة الري، أو عزلها خلف الجدار. وبالإضافة لخسارتهم مصدر رزقهم من أراضيهم، فإن الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة للجدار، عزلوا أيضاً عن الوصول إلى مصادر العمل خارج قراهم، مما يتسبب في صعوبات اقتصادية حادة للعائلات الفلسطينية. النساء في قريتي "مسحة" و "بديا"، على سبيل المثال، واللواتي خسرن أراضي بسبب الجدار طلبن من بعض المؤسسات الدولية مساعدتهن على تأمين تمويل يستخدم كنواة لإنشاء أعمال تعاونية كمصانع الخبز والخياطة، بغية تعويض الدخل الذي فقدنه بسبب الإغلاق والجدار.

ويشير التقرير إلى أن الجيش الإسرائيلي يسيطر على جميع مداخل البوابات في الجدار، ما تسبب في حرمان النساء الفلسطينيات من حرية الحركة للعمل في أراضيهن، وحرمانهن من شراء الطعام لعائلاتهن، ومن الذهاب إلى مدارس أطفالهن، ومن الذهاب إلى الجامعة في مدينة مجاورة، ومن زيارة الطبيب أو طبيب الأسنان ومن زيارة أفراد العائلة والأصدقاء في القرى والمدن الأخرى.[49]

وتوصل د. عوض في دراسته إلى أن الجدار والحواجز المنتشرة على الطرق، أثرت على الجانب النفسي لطلاب جامعة القدس المفتوحة في منطقة طولكرم، وسببت لهم الشعور بالاكتئاب والقلق وعدم الكفاءة والإرهاق، وكانت درجة التأثير لدى الذكور أعلى منها لدى الإناث، كما أظهرت الدراسة أن 50.8% من الإناث قاموا بتأجيل دراستهن في الجامعة لفصل دراسي أو أكثر، مقابل 49.2% من الذكور، ويعود الفرق في النسب بين الجنسين إلى قدرة الذكور على قطع مسافة أطول والالتفاف على الحواجز. ووجدت أن 53.7% من الإناث لم يستطعن تأدية امتحان أو أكثر، مقابل 46.3% بسبب التأخير على الحواجز، حيث أظهرت الدراسة أن 47.5% من الطلبة يتأخرون مدة نصف ساعة على الحواجز، وأن 42% من الطلبة يقضون ساعتين على الحواجز، و10.5% يقضون ثلاث ساعات فأكثر.[50]

ويشير د. عوض إلى أن النتائج تكشف عن حجم معاناة الطلبة الاجتماعية الناجمة عن تعرض الطلبة اليومي للحواجز الإسرائيلية، فالانتظار الطويل على الحاجز يعني الإرهـاق الجسدي والضغط النفسي، خاصة أن الكثير من الطلبة يشعرون أثناء وقوفهم على الحاجز بأنهم معرضون للموت أو الاعتقال في أي لحظة دون سابق إنذار، وهو الأمر الذي تكرر مراراً على هذه الحواجز، الأمر الذي يجعلهم في حالة خوف وقلق شديدين، وهذا كله يسبب أعراضاً جسمية كثيرة كزيادة ضربات القلب وسرعة التنفس والعرق الشديد والآلام الجسمية الأخرى التي قد تنتج عن الوقوف مدة طويلة.[51]

وفي هذا السياق، أظهرت نتائج دراسة وكالة (بي.بي.سي العربية)[52] للأنباء لعام 2007، أن أكثر مناحي الحياة تأثراً بالإجراءات الأمنية الإسرائيلية على الحواجز هي التعليم بنسبة 25% من عينة

48 https://electronicintifada.net/content/palestinian-women-mobilising-resist-israels-apartheid-wall/1341. Impact of the Apartheid Wall on Palestinian Women.

49 Ibid.

50 عوض، حسني.2010. "الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن الحواجز الاحتلالية الإسرائيلية لدى عينة من طلبة جامعة القدس المفتوحة المارين عبرها يومياً. جامعة القدس المفتوحة فلسطين.

51 المرجع السابق.

52 http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/hussniAwad/barriersOccupation.pdf.

الدراسة، والمعيشة أكثر من 20%، في حين أكد نحو 20% من العينة أن الأصدقاء والعائلة هم الأكثر تأثراً. واعتبر ما نسبته 24% أن الظروف المعيشية هي الأكثر تأثراً، وأشارت ما نسبته 20% من الإناث إلى أن الأصدقاء والعائلة هم الأكثر تـأثراً بالإجراءات الأمنية الإسرائيلية على الحواجز. بينما أكد 40% من الطلاب أن فرص العمل هي الأكثر تضرراً، فيما أكد 30% مـن العـاملين/ات أن ظروفهم المعيشية هي الأكثر تأثراً بالإجراءات الأمنية المفروضة على الحواجز الإسرائيلية .

وعلى مستوى تأثير الجدار على الحق في الصحة،[53] أثرت القيود المفروضة على المرور على حياة النساء الفلسطينيات، ليس فقط أثناء ولادة أطفالهن، بل أيضاً خلال المراحل السابقة واللاحقة للولادة. وبحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، في العام 2009، فإن ما يقدر بـــ2,500 امرأة فلسطينية واجهت الصعوبات في طريقها إلى مكان الولادة بين الأعوام 2000–2005. وقد اضطرت 67 امرأة فلسطينية لوضع مواليدهن على حواجز التفتيش، وتوفي 36 طفلاً و5 أمهات. ومنذ العام 2005، لم يتم تسجيل العديد من ولادات الحواجز بشكل ثابت، على الرغم من أن المفوضية الأعلى للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أصدرت تقريرين في العامين 2009 و2010 أكدا أنه تم تأخير وتعطيل 4 نساء على الأقل بين عامي 2008 و2009 مما أسفر عن ولادة طفل ميت آخر عند أحد الحواجز.[54]

وفي تقريرها للعام 2010، لاحظت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن الانخفاض في عدد الأطفال المولودين على الحواجز في ذلك التاريخ، كان بسبب مغادرة النساء قراهن قبل شهر من موعد ولادتهن، للإقامة في بيوت أقارب لهن خارج التجمع، وغالباً ما يعدن في النهار ليعتنين بعائلاتهن. ومنذ هذا التاريخ، تم التخفيف من قيود الدخول بعض الشيء داخل الضفة الغربية، غير أن النساء الحوامل اللواتي يقطن في مناطق التماس لا يزلن يواجهن خطر عدم تمكنهن من الوصول إلى أماكن الرعاية الصحية عند ولادة الطفل.[55]

من جانبها، أوضحت سعادة أن الانخفاض في عدد الولادات على الحواجز سببه لجوء النساء إلى اتباع استراتيجيات خاصة لحماية أنفسهن من تكرار تجربة الولادة على الحواجز أو التعرض لها، مثل اللجوء إلى مراكز الرعاية قبل الموعد المقرر للولادة بأيام، أو اللجوء للولادة في المنزل بمساعدة القابلات. وهذا ما تشير إليه تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تبين ارتفاع معدل الولادات في المنازل وزيادة الطلب على القابلات القانونيات، مما استدعى الصندوق إلى دعم وزارة الصحة في تدريب القابلات.[56]

وتوضح حالة قريتي "عزون" و"عتمة"، التي يسكن فيهما 2,000 ساكن وتقعان ضمن منطقة التماس، المشاكل التي تواجه النساء الحوامل عند الوصول للمراكز الصحية. الطريق الوحيد المتاح لهذا التجمع للذهاب لباقي مناطق الضفة الغربية هو من خلال حاجز تفتيش يغلق يومياً من الساعة الـ10 مساءً حتى الـ6 صباحاً، ولا يوجد مستشفى أو مركز خدمات صحية متوافر على مدار الساعة في القرية. في الواقع، فإن العيادة الوحيدة المتوافرة تعمل ساعتين فقط يومياً ولمرتين في الأسبوع. ما بين شهر كانون الثاني وحزيران من العام 2009، ولد 33 طفلاً: 20 منهم ولدوا خارج القرية و13 داخل المنزل، ولم يحضر الولادات المنزلية لا طبيب ولا قابلة قانونية مدربة.[57]

53 https://www.map-uk.org/downloads/reports/the-impact-of-the-separation-wall-on-the-right-to-health-----map.pdf.

54 Ibid.

55 Ibid.

56 صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، نشرة إخبارية. 2007، ص 4.

57 Ibid.

كشفت دراسات متخصصة، ومنها الدراسة التي أصدرها معهد الإعلام والسياسات الصحية الفلسطينية، عن أن 20% من وفيات الأطفال الفلسطينيين، كانت بسبب "الجدار" والحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي يزيد عددها على 500 حاجز. وتوصلت الدراسة ذاتها إلى أن "الجدار" سيتسبب في تدمير الجهاز الصحي الفلسطيني بشكل كامل، في حال الانتهاء منه، نظراً لتركز الخدمات الطبية في المدن والتجمعات السكنية الكبيرة.[58]

يعزل الجدار الفاصل أيضاً الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عن المراكز الصحية في القدس التي اعتادوا تاريخياً أن يتم تحويلهم إليها، وعليهم التقدم بطلب الحصول على تصريح للذهاب إلى المشفى، وقد يصدر متأخراً جداً عن الموعد الطبي المحدد لهم أو قد يرفض كلياً. حتى المرضى الذين يتم تحويلهم بشكل طارئ في سيارة الإسعاف يواجهون التأخير على الحواجز. وعلى العاملين الصحيين من الضفة الغربية التقدم مرتين سنوياً للحصول على تصاريح للذهاب لعملهم في مشافي القدس الشرقية، وقد ترفض تلك التصاريح أيضاً.

تظهر بعض دراسات الحالة التي قامت بها منظمة الصحة العالمية أنه يتم رفض التصاريح بشكل عشوائي وفي معظم الأحيان يكون الرفض "لدواع أمنية" غير مفسرة.[59]

تقع المستشفيات المتخصصة الرئيسة الستة للفلسطينيين القاطنين في الضفة وغزة في القدس الشرقية، وهذه المستشفيات يتم عزلها عن مرضاها في الضفة بالجدار الفاصل، ويلزم للمرضى وللعاملين فيها الحصول على تصاريح من سلطات الاحتلال لتلقي الرعاية الطبية أو للعمل. وتحيل وزارة الصحة الفلسطينية سنوياً قرابة 20,000 مريض لهذه المستشفيات من الضفة الغربية بهدف تلقي العلاج التخصصي. هناك أيضاً التحويلات التي يدفع ثمنها الأفراد، التأمين الخاص أو من مصادر خيرية، وجميعها تتطلب تصاريح للدخول للقدس الشرقية من سلطات الاحتلال. عملية الحصول على التصريح معقدة وصعبة، وهي تجربة مرهقة بشكل غير معقول للمرضى أنفسهم ولعائلاتهم الذين قد يواجهون برفض تصاريح مرافقة المرضى، وفي بعض الحالات يمنع الأطفال من الدخول إن لم تتم الموافقة على دخول مرافقيهم من أفراد العائلة.[60]

تؤثر القيود المفروضة على المرور على الأطباء المختصين كما تؤثر على المرضى. توظف المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية العديد من الموظفين الساكنين في الضفة الغربية وهم بحاجة أيضاً لتصاريح لعبور الحاجز. ومثل العديد من مواطني الضفة الغربية الآخرين العاملين في القدس الشرقية وإسرائيل، عليهم عبور الحاجز يومياً والتعرض أياماً طويلةً للحواجز المزدحمة وغير القانونية وللتأخير لمدد طويلة. تذكر منظمة الصحة العالمية أنه في العام 2012، فإن 1,053 طبيباً وعاملاً صحياً من حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية أو غزة ممن يعملون بمستشفيات القدس الشرقية يحصلون على تصاريح قصيرة المدى تكون مشروطة وتحدد كيفية ومكان دخول القدس، وأنه تم رفض تصريح 21 موظفاً من موظفي المشافي للذهاب لعملهم. وهذا يؤثر على تلقي المواطنين والمواطنات رعاية صحية نوعية، وذلك بسبب رفض دخول الأطباء للتدرب أو العمل في القدس الشرقية. إن منع نقل المهارات بين الضفة الغربية والقدس من خلال حرمان أطباء الضفة الغربية من فرصة العمل والتدرب في مستشفيات مؤهلة أكبر في القدس الشرقية يقلل من مستوى جودة العلاج المتوافر في مراكز الصحة في الضفة الغربية. وتشير منظمة الصحة

58 http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=3818.

59 WHO West Bank and Gaza (Advocacy Unit).

60 https://www.map-uk.org/downloads/reports/the-impact-of-the-separation-wall-on-the-right-to-health-----map.pdf.

العالمية إلى أن التحويلات لمستشفيات القدس ازدادت بسبب نقص الأطباء المدربين في الضفة الغربية وغزة.[61]

إن سهولة المرور هي مكون مهم من الحق الأساسي بالصحة المحمي بالقانون الدولي حتى في أوقات الصراع. يعاني الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال من عوائق تحول دون تمتعهم بالخدمات الصحية بسبب القيود الكبيرة المفروضة على تنقل السكان.

تؤثر الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بفعل الاحتلال وممارساته على مناحي الحياة كافة، وتتضمن انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والصحية، إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية، وهذا له تأثير على استمرارية أوجه اللامساواة عموماً واللامساواة في النوع الاجتماعي على وجه الخصوص، وبهذا الخصوص أكدت باكين ارتورك،[62] المقررة الخاصة حول العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، في تقريرها، أن "العنف في البيئة الخارجية يزيد من درجة حدوث الإيذاء في المنزل، حيث يعتبر تعرض الأطفال والأهالي إلى العنف السياسي من العوامل القوية المحددة للعنف في الأسرة".

5.2 أبرز النتائج

الخصائص الديموغرافية

أشارت النتائج إلى أن 75.1% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن سبق لهن الزواج، مقابل 24.9% لم يسبق لهن الزواج، و47.2% منهم حاصلات على تعليم أقل من ثانوي، و18.7% على ثانوية عامة، و34.1% على دبلوم فأعلى. وأن 17.4% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن يعملن، مقابل 82.6% لا يعملن وغالباً هن ربات أسر. و60.0% من النساء لسن لاجئات.

تؤكد هذه النتائج ما جاء في نتائج دراسة وكالة (بي.بي.سي العربية)[63] للأنباء والتي أظهرت أن أكثر مناحي الحياة تأثراً بالإجراءات الأمنية الإسرائيلية على الحواجز هي التعليم بنسبة 25% من عينة الدراسة، والمعيشة أكثر من 20%، بينما أظهرت أن 40% ممن تمت مقابلتهم أن فرص العمل هي الأكثر تضرراً.

الظروف المحيطة بالأسر المقيمة في هذه المناطق

42.0% من النساء أفدن بأن وضع أسرهن الاقتصادي متوسط، و12.5% فقير، و28.2% جيد للمقيمين بالقرب من جدار الضم والتوسع.

أفادت البيانات بأن 95.6% من الأسر تعرض أحد أفرادها (الأب أو الزوج أو رب الأسرة أو أحد أفراد الأسرة) لظرف واحد من الظروف التي تضغط عليه اجتماعياً أو اقتصادياً أو نفسياً وذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية، مقابل 4.4% من النساء أفدن بعدم تعرض أحد أفراد أسرهن للعنف، ويمكن توزيع الضغوط على النحو الآتي:

61 Ibid.

62 http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=3818.

63 http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/hussniAwad/barriersOccupation.pdf.

أفادت 68.8% من النساء بازدياد الضغوط أو المسؤوليات على عمل الزوج أو رب الأسرة أو أحد أفراد الأسرة بصورة ملحوظة، و42.4% تعرض أحد أفراد الأسرة لمشاكل صحية أدت إلى ذهابه للمستشفى، وأفادت 58.9% بازدياد أعباء رعاية الأسرة والوالدين وأهل الزوج، وأفادت 20.1% بعدم توافر وقت كاف للتواصل مع الزوج/الأطفال وأفادت 13.4% بأنهن فقدن أحد أفراد الأسرة بسبب الاحتلال خلال الـ 12 شهراً الماضية.

تؤكد نتائج دراستنا المتعلقة بالظروف المحيطة بالأسر المقيمة بالقرب من الجدار، ما أظهرته نتائج الأدبيات التي تمت مراجعتها بهذا الخصوص، وتشير إلى أن الجدار أثر على الوضع المعيشي للأسر الفلسطينية نتيجة فقدان بعضها مصدر دخلها الرئيس، وذلك عبر مصادرة أراضيها والتي تعتبر بمثابة مصدر الرزق الأساسي لها، وانخفاض مستوى معيشة الأسر، لتعيش حالة بطالة ودون مستوى خط الفقر، مما انعكس سلباً على أوضاعهم المعيشية اليومية كما الحالة النفسية والاجتماعية. وفي هذا السياق يبقى الضغط مستمراً على النساء لتدبير أمور المنزل في ضوء البطالة العالية للذكور الذين يعتبرون المعيلين الأساسيين للأسرة.[64]

العنف الذي تتعرض له النساء على حواجز الاحتلال

التوزيع النسبي للنساء اللواتي تعرضن لأشكال مختلفة من العنف من الاحتلال والمستوطنين بسبب وجودهم بالقرب من جدار الضم والتوسع في الضفة الغربية خلال الـ 12 شهراً الماضية

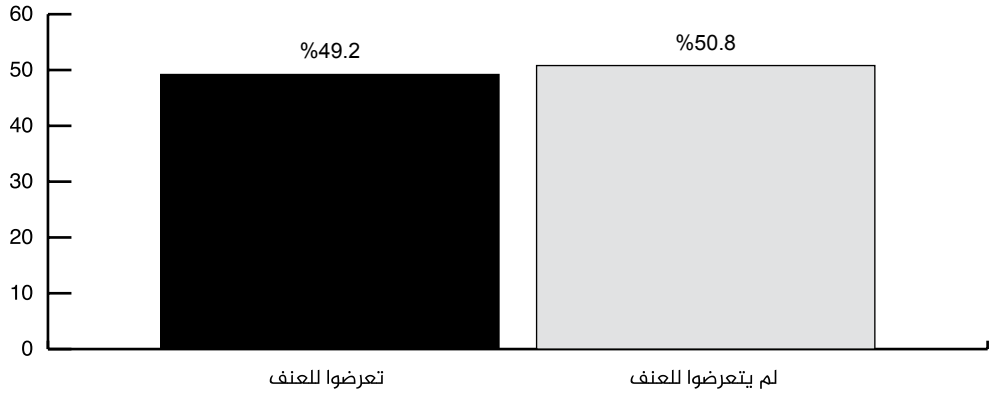

أشارت البيانات إلى أن 49.2% من النساء أفدن بتعرضهن للعنف من الاحتلال أو المستوطنين بسبب وجود أماكن سكنهن بالقرب من جدار الضم والتوسع، مقابل 50.8% لم يتعرضن لذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية، كما أفادت النتائج بأن 22.3% من النساء تعرضن للضرب و38.4% تعرضن للإهانة والشتيمة، و8.5% تعرضن للتحرشات الجسدية أو اللفظية أو التفتيش من الاحتلال والمستوطنين. وأفادت 30.5% من النساء بأنهن منعن من الحصول على تصاريح المرور من البوابات، واقتحم جيش الاحتلال منزلهن أكثر من مرة، و8.5% منعن من الحركة والتنقل وذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية.

البيانات الواردة أعلاه والمتعلقة بمنع النساء من التصاريح للمرور من البوابات، وكذلك المتعلقة بالحركة والتنقل، تؤكد هي الأخرى ما جاء في دراسة كتاب، التي أظهرت تضرر الأسر الفلسطينية من إقامة جدار الفصل العنصري، الذي حرم العائلات من إمكانية التواصل فيما بينها نتيجة سياسات الإغلاق.

64 http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/304-article08.

التوزيع النسبي لجهات الاحتلال الأكثر اعتداءً على النساء خلال الـ 12 شهرا الماضية

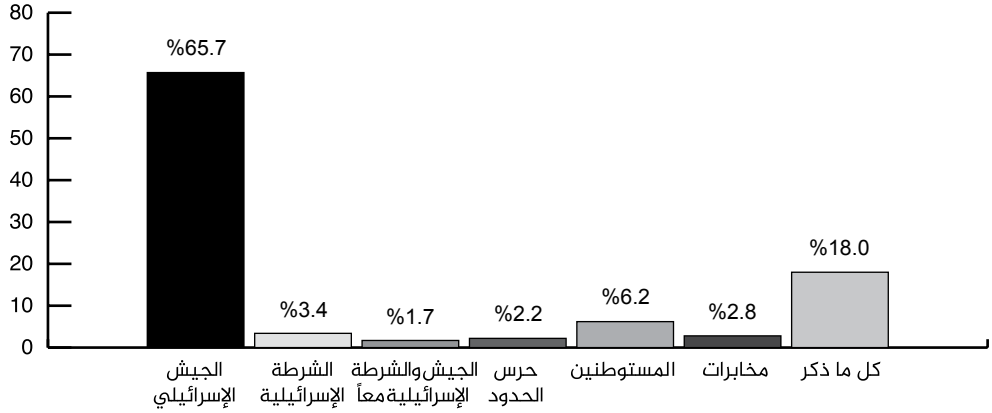

وبالنسبة للجهات الأكثر اعتداءً على النساء، فقد أفادت البيانات بأن الجيش الإسرائيلي بنسبة 65.7% هو الأكثر اعتداءً على النساء في مناطق جدار الضم والتوسع، و18.0% كل ما ذكر في الشكل أعلاه، و6.2% من المستوطنين، و3.4% من الشرطة الإسرائيلية.

العنف الذي تتعرض له النساء من أحد أفراد الأسرة

27.5% من أفراد الأسرة (الزوج أو رب الأسرة أو أي فرد من أفراد الأسرة) تعرضوا للاعتداء من الاحتلال أو المستوطنين كما أفادت النساء وذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية.

أشارت الدراسة إلى أن أكثر من خمس الرجال داخل الأسرة تعرضوا للاعتداء من المحتل خلال الـ 12 شهراً الماضية، الأمر الذي انعكس سلباً على باقي أفراد الأسرة سواء على الأطفال أو النساء، وقد أظهرت النتائج أن 27.2% من النساء تعرضن على الأقل لشكل واحد من أشكال العنف خلال الـ12 شهراً الماضية؛ فقد تعرضت 22.3% من النساء للعنف الجسدي، و15.3% للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية، و43.8% للعنف النفسي من أحد من أفراد الأسرة.

التوزيع النسبي للنساء اللواتي تعرضن للعنف من الزوج أو أحد أفراد الأسرة حسب نوع العنف والخصائص الديموغرافية خلال الـ 12 شهراً الماضية

الخصائص الديموغرافية	نوع العنف					
	عنف نفسي		عنف جسدي		عنف جنسي أو تحرشات جنسية	
الحالة الزواجية	**لم يتعرض**	**تعرض**	**لم يتعرض**	**تعرض**	**لم يتعرض**	**تعرض**
لم يسبق لهن الزواج	%89.3	%10.7	%66.7	%33.3	%100.0	%0.0
نساء سبق لهن الزواج	%73.8	%26.2	%52.9	%47.1	%79.5	%20.5
الحالة التعليمية						
أقل من ثانوية	%64.1	%35.9	%43.6	%56.4	%65.8	%34.2
ثانوية عامة	%83.3	%16.7	%52.2	%47.8	%87.5	%12.5
دبلوم فأعلى	%85.7	%14.3	%68.0	%32.0	%98.0	%2.0

أشارت النتائج في الجدول أعلاه إلى أن 26.2% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي، و47.1% تعرضن للعنف الجسدي، و20.5% تعرضن للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية من الزوج أو أحد أفراد الأسرة، في المقابل نجد أن أعلى نسبة عنف نفسي وجسدي وجنسي كانت بين النساء الحاصلات على تعليم أقل من ثانوي، حيث بلغت 35.9%، و56.4%، و34.2% على التوالي. وأشارت النتائج، أيضاً، إلى أن أكثر أفراد الأسرة اعتداءً على النساء، هو الزوج بنسبة 35.7% ثم الأب بنسبة 25.0% ثم الإخوة الذكور بنسبة 14.3% ثم الأم بنسبة 6.3% ثم الجد والخال 5.4%.

تؤكد نتائج المجموعة البؤرية تأثير الاحتلال على العنف المنزلي على النساء المقيمات بالقرب من الجدار، وتقول إحداهن وهي مقيمة بالقرب من الجدار في منطقة بيت لحم، في هذا السياق:

> **"الجدار أثر على صعوبة الوصول إلى أماكن العمل أو النشاطات بسبب الحواجز والجدار، خوف الأهالي على أبنائهم من الاعتقال والاستشهاد والاعتداء وخاصه الإناث، الأوضاع السلبية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة. وهذا أثر على تفكك الأسرة وزاد العنف الأسري، والحد من التعليم نتيجة خوف الأهالي تحديداً البنات من ممارسات الاحتلال على الحواجز، وزيادة حالات الوفاة والإجهاض على الحواجز".**

تشير هذه النتائج التي أظهرتها دراستنا إلى وجود علاقة تربط بين العنف الذي يتعرض له أحد أفراد الأسرة سواء كان الزوج أو أي فرد من أفرادها من الاحتلال أو المستوطنين مع العنف الذي تتعرض له المرأة داخل البيت، وهذا دليل على أن العنف الاحتلالي يلقي بظلاله على العنف الذي تتعرض له النساء المقيمات في مناطق على تماس مباشر مع الاحتلال، وهذا بالتحديد ما أشارت إليه باكين ارتورك،[65] المقررة الخاصة حول العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، في تقريرها أن "العنف في البيئة الخارجية يزيد من درجة حدوث الإيذاء في المنزل، حيث يعتبر تعرض الأطفال والأهالي إلى العنف السياسي من العوامل القوية المحددة للعنف في الأسرة."

65 http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=3818.

الفصل السادس
النساء المقيمات في الأغوار

6.1 الدراسات السابقة

في هذا الجزء بالتحديد، ونظراً لقلة الأدبيات والدراسات التي تناولت الانتهاكات التي تتعرض لها النساء المقيمات في الأغوار، فإننا سنتناول بشكل عام الواقع السياسي الذي تفرضه سلطات الاحتلال على منطقة الأغوار الفلسطينية، والتي لا بد من أن تكون لها تبعات على النساء والأطفال على أكثر من مستوى، وستتم الإشارة إلى هذه التبعات بحسب المتوافر من الدراسات والمقالات على الرغم من قلتها ما أمكن ذلك.

أحكم الاحتلال الإسرائيلي بشكل تدريجي منذ العام 1967 سيطرته على منطقة الأغوار،[66] وحاول تدريجياً فرض واقع عسكري واستيطاني، بالإضافة إلى استخدامه أساليب متعددة لمصادرة الأراضي في الأغوار، وفق سياسة ممنهجة ومدروسة لتغيير واقع هذه المنطقة.

شملت وسائل المصادرة وضع اليد على الأرض أو الاستحواذ عليها لأغراض عسكرية، والاستيلاء على ما تعتبره "ملكية غائب"، ونزع ملكية الأرض للمنفعة العامة بزعم إقامة محميات طبيعية على سبيل المثال، ومصادرة الأراضي التي لم تتم زراعتها ثلاث سنوات، وتسجيل الأرض بوصفها أرض دولة.[67] وقد كان الخسارة هذه الأراضي، والمصادرة المستمرة للمعدات الزراعية آثار سلبية على مصادر رزق المزارعين الفلسطينيين في الأغوار، على الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية، بوصفها سلطة احتلال، لا يحق لها، بموجب القانون الدولي، أن تستغل موارد الأراضي التي تحتلها لفائدة سكانها المدنيين، وأن تقيد استغلالها، وبصرامة، بالأعمال التي تفرضها الضرورة العسكرية فقط[68]

وفي هذا السياق يشير أبو رواع،[69] إلى أن أول إجراء اتخذته سلطات الاحتلال بعد النكسة مباشرة، هو اعتبار نحو 400.000 دونم من أراضي الأغوار منطقة عسكرية مغلقة يحظر على الفلسطينيين ممارسة أي نوع من أنواع النشاطات الحياتية فيها من قبيل الزراعة والسكن وغيرها من النشاطات.

وبالنسبة للوضع السكاني في منطقة الأغوار، يشير أبو رواع في تقريره،[70] إلى وجود فرق شاسع بين عدد السكان والمساحة التي تشكلها الأغوار، حيث تقدر مساحتها بنحو 25 % من مساحة فلسطين بينما لا تتعدى نسبة السكان فيها 2 % من إجمالي عدد السكان. ويتوزع سكان الأغوار على 27 تجمعاً سكانياً إضافةً إلى عشرات التجمعات البدوية الرعوية غير المحصية مع العدد المذكور، وهذه التجمعات تتبع إدارياً ثلاث محافظات، هي محافظة أريحا للأغوار الجنوبية، ومحافظة نابلس للأغوار

66 تقع الأغوار الفلسطينية بمحاذاة نهر الأردن، وهي تمتد من منطقة بيسان في الشمال حتى صفد غربا ومن عين جدي حتى تصل إلى النقب، وكذلك تمتد من منتصف نهر الأردن غربا لتصل إلى السفوح الشرقية لجبال الضفة الغربية وهو ما يعرف بالغور الأوسط. وتبلغ المساحة الإجمالية للأغوار الفلسطينية حوالي 720000 دونم منها 50000 دونم زراعي فلسطيني والباقي مسيطر عليه من قبل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين.

67 Norwegian Refugee Council. (2011). "Housing, Land and Property in the West Bank, Area C, Training Manual".

68 Hague Regulation, (1907), Article 55.

69 http://www.palestineland.net/index.php/wall-and-settlement/200-2014-10-08-20-59-47.

70 Ibid.

الوسطى، ومحافظة طوباس للأغوار الشمالية، ولا يسمح للسكان بالبناء في المناطق المصنفة (ج) حسب اتفاقية أوسلو والتي تقدر نسبتها بنحو 88% من إجمالي مساحة الأغوار.

ومما يقيد العملية التنموية في الأغوار، صعوبة الحصول على تصاريح لبناء المنازل، أو دورات المياه، أو الحظائر الصغيرة للحيوانات أو غيرها من مرافق البنية التحتية للمجتمعات المحلية، مما ينعكس سلباً على العائلات الفلسطينية المقيمة في الأغوار،[71] إذ تم رفض 94% من تصاريح البناء خلال السنوات الأخيرة.[72] وعليه، فإن المنشآت الأساسية التي يتم إنشاؤها دون تصاريح للتخفيف من وطأة الظروف المعيشية هناك، يتم تدميرها أو هدمها في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

أجبر تضييق الخناق على تلك التجمعات الزراعية وعدم منح تراخيص البناء وهدم ما قد يستجد من أبنية نتيجة النمو الطبيعي للسكان الكثيرين على هجر تلك المناطق.[73] ولنزوح التجمعات الفلسطينية في مناطق الأغوار آثار سلبية، وعادة ما تتحمل تبعاتها النساء والأطفال، الذين يفتقدون أمان البيت والوصول للخدمات الصحية والتعليمية.

تذرعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بأن مناطق الأغوار مهمة لأمن إسرائيل،[74] واستمرت على نحو غير قانوني وغير شرعي بموجب القانون الدولي في تشجيع إقامة المستوطنات على أراضيها ومعظمها زراعية، ليصل عدد المستوطنات فيها إلى 37 مستوطنة يسكنها نحو 10.000 مستوطن، مسيطرةً بذلك على 86% من أراضي الأغوار. وبهذا الخصوص يشير خبير الاستيطان ومسؤول دائرة الخرائط في "بيت الشرق" خليل التفكجي إلى أن الأغوار، بحسب الرؤية الإسرائيلية، منطقة إستراتيجية لن تتخلى عنها، وأي وجود لقوات فلسطينية في هذه المنطقة ممنوع قطعاً، والقوات التي يجب أن تكون في هذه المنطقة هي القوات الإسرائيلية التي تحرص على أمن الدولة وحدودها الشرقية".[75]

من جانبه، يشير تقرير لـ(أوكسفام) بعنوان "على حافة الهاوية: المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على الفلسطينيين في وادي الأردن"، إلى أن الأراضي التي يمكن للمواطنين المقيمين في الأغوار ممارسة نشاطاتهم التنموية فيها لا تتجاوز في مجملها 6% من مساحة تلك الأرض. وبينما استطاعت المستوطنات الإسرائيلية أن تطور نشاطاً زراعياً حديثاً، ينتج محاصيل عالية الجودة والقيمة يتم تصديرها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والأسواق الدولية، فإن المزارعين الفلسطينيين ومعظمهم يملكون مساحات صغيرة يواجهون قيوداً من بينها انتشار الحواجز العسكرية في المنطقة، حيث تعيق تلك الحواجز وصول المنتجات الزراعية إلى السوق الفلسطينية، مما يؤدي إلى تلفها نتيجة ساعات الانتظار الطويلة على تلك الحواجز وتحت أشعة الشمس الحارقة قبل أن يسمح لها بالمرور. وهذا يعني عدم قدرة المزارعين الفلسطينيين على منافسة المزارعين اليهود من المستوطنين، نظراً للدعم غير المحدود الذي يتلقونه من حكومة إسرائيل.[76]

71 OCHA (2009) "Restricting Space: The Planning Regime Applied By Israel in Area C of the West Bank". http://www.ochaopt.org/documents/special_focus_area_c_demolitions_december_2009.pdf.

72 OXFAM. 2012. "ON THE BRINK :Israeli settlements and their impact on Palestinians in the JordanValley". https://www.oxfam.org/en/research/brink.

73 http://www.palestineland.net/index.php/wall-and-settlement/200-2014-10-08-20-59-47.

74 In May 2011, Israeli Prime Minister Benyamin Netanyahu stated, in an address to the US Congress, "that he favours a military, as opposed to civilian, presence in the Jordan Valley". See Washington Post (2011) "Transcript: Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu's address to Congress", 24 May 2011. http://www.washingtonpost.com/world/israeli-prime-minister-binyamin-netanyahus-address-to congress/2011/05/24/AFWY5bAH_story.html.

75 http://paltoday.ps/ar/post/181920.

76 http://www.palestineland.net/index.php/wall-and-settlement/200-2014-10-08-20-59-47.

وعلى الرغم من أن مناطق الأغوار تعتبر بمثابة سلة الغذاء الأولى لفلسطين، نظراً لموقعها وانخفاضها عن مستوى سطح البحر، إضافةً إلى خصوبة أرضها ووفرة المياه في حوضها المائي، والذي يعد من أكبر الأحواض المائية في فلسطين، باعتبارها تشكل ثلث موارد المياه الجوفية بالضفة الغربية، فإن دورها بدأ بالانحسار بسبب السيطرة على موارد المياه في المنطقة، بموجب اتفاقية أوسلو، حيث خصص للإسرائيليين أربعة أضعاف ما يحصل عليه الفلسطينيون من الخزان الجوفي الجبلي المشترك، هذا الوصول غير العادل للمياه خلق واقعاً مأساوياً للتجمعات السكانية في منطقة الأغوار كما للمزارعين الفلسطينيين الذين يضطرون إلى الاعتماد على المياه التي يتم جلبها بالشاحنات، والتي تصل تكلفتها خمسة أضعاف تكلفة المياه الواردة من مورد منتظم، وذلك بسبب تكاليف النقل في الأساس، هذا بالإضافة إلى تعرض صهاريج المياه المستخدمة من المزارعين الفلسطينيين لجمع مياه الأمطار للهدم، مما يزيد من تقييد قدرتهم على زراعة المحاصيل، وبالتالي يقلص قدرتهم على الوفاء باحتياجات عائلاتهم الأساسية ومن بينها الطعام، والرعاية الصحية، وتعليم الأبناء.[77] وفي ظل غياب الوصول للأرض والموارد المائية، التي يعتمد عليها الكثيرون من سكان مناطق الأغوار كمصادر رزق، فإن المجتمعات البدوية الفلسطينية التي تعيش في الأغوار وبقية أنحاء المنطقة المصنفة (ج)، مهددة بالوصول إلى أعلى مستويات الفقر والبطالة، فضلاً عن اضطرار سكانها للتخلي عن أسلوب حياتهم التقليدية.

بالإضافة إلى الانتهاكات الصارخة التي تمارسها إسرائيل بحق سكان منطقة الأغوار، بما فيها منعهم من الوصول إلى أراضيهم عبر مصادرتها، وتقييد وصولهم للمياه، تقوم سلطات الاحتلال بمنع المزارعين من تداول العديد من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، التي من شأنها العمل على تطوير نوعية محاصيلهم الزراعية وجودتها. وفي المقابل، يستطيع مزارعو المستوطنات أن ينقلوا، بكل حرية، الأسمدة إلى الأغوار. وتجدر الإشارة إلى أن المخصبات الأخرى أعلى كلفة، ولها آثار سلبية طويلة الأجل على البيئة وخصوبة التربة.[78] وبحسب وزارة الزراعة الفلسطينية، فإن الخسارة الإنتاجية الإجمالية في مناطق الأغوار نتيجة تلك التدابير تصل إلى نحو 30 بالمائة.[79]

وعليه، فإن النشاط الزراعي في مناطق الأغوار، يُمنع من استثمار موارده وطاقاته بشكل كامل، ويراوح مكانه في مساحات صغيرة، وهذا سيلقي بتبعات خطيرة على مستويات الفقر، التي ستؤثر سلباً على إمكانات إحداث تغيير على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تمنع القيود التي يفرضها الاحتلال والسيطرة على الأراضي والبناء والتخطيط، دعماً وحمايةً للمستوطنات، المجتمعات الفلسطينية من تطوير بنية تحتية حيوية، ومن الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه، والكهرباء، والمدارس، والعيادات الصحية.

بلغت المساحة التي خططت سلطات الاحتلال لإتاحتها للتنمية الفلسطينية أقل من 1% من مساحة المنطقة المصنفة (ج)، وعليه، فإن نظام التصاريح الإسرائيلي الحالي في المنطقة (ج) يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، فضلاً عن أنه يشكل عقبةً حقيقية أمام المبادرات التنموية الإنسانية التي تسعى للحد من الفقر في مناطق الأغوار. فمثلاً، وخلال العام 2011 والأشهر الستة الأولى من العام 2013، تمت إزالة 62 منشأة على الأقل، كانت مقامة في المنطقة (ج).[80]

77 UNOCHA (2012) "How Dispossession Happens: The Humanitarian Impact of the Takeover of Palestinian Water Springs by Israeli Settlers", March 2012.

78 Palestinian Ministry of National Economy and the Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) (2011) op. cit.

79 B'Tselem (2011). "Dispossession and Exploitation", op. cit.

80 OXFAM. 2012. "ON THE BRINK :Israeli settlements and their impact on Palestinians in the JordanValley." https://www.oxfam.org/en/research/brink.

وكنتيجة لهذا الأوضاع التي تمت الإشارة إليها سابقاً – والمتمثلة بالقيود والانتهاكات والممارسات الاحتلالية بحق المواطنين والمواطنات المقيمين في منطقة الأغوار، والسيطرة على أراضيهم ومواردهم المائية، ومنعهم من رخص البناء وتطوير البنى التحتية – لم تُترك لكثير من الشباب الفلسطيني ذكوراً وإناثاً فرص للعمل سوى البحث عن العمل في مزارع المستوطنات الإسرائيلية، والتي بُني بعضها على الأراضي التي تم انتزاعها منهم، ليصبحوا بذلك عاملين بأجر في الأراضي التي كانت في السابق تعود ملكيتها لهم. هذا بالإضافة إلى استفادة اقتصاد المستوطنات الإسرائيلية من استغلال العمالة الفلسطينية، بما في ذلك عمالة الأطفال. فوفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يعمل نحو 9500 فلسطيني في مستوطنات زراعية، من بينهم 1800 يعملون في مستوطنات في الأغوار (92% ذكور و8% إناث).

ويشير تقرير (أوكسفام)[81] إلى ما يواجهه العمال والعاملات الفلسطينيون/ات في المستوطنات، من انتهاك صارخ لحقوقهم، حيث يحرم العمال والعاملات من الحصول على أي من المميزات التي يستحقها العامل الإسرائيلي وفق القانون، بما في ذلك الإجازات، وأجر العمل الإضافي، وتكاليف الانتقال، والتأمين الصحي، والأجر أثناء المرض، ومبالغ يتم الحصول عليها من صندوق الادخار.

فمثلاً، وبحسب التقرير،[82] تستيقظ مريم، قبل شروق الشمس، ستة أيام متوالية في الأسبوع، ثم تسير من قريتها إلى منعطف على الطريق الرئيس، لتستقل حافلةً صغيرةً تنتظرها، لنقلها مع عمال آخرين للعمل في مزرعة بمستوطنة إسرائيلية. وتعمل هناك 8 ساعات يومياً في جمع العنب والتمر والطماطم، وتتقاضى أجراً يتراوح بين 15 – 34 دولاراً يومياً حسب الموسم، ولكن يتعين عليها أن تدفع بين 4 – 12 دولاراً للمتعهد الفلسطيني الذي يؤمن لها تصريح العمل ويرتب وسيلة نقلها. وعلى الرغم من أن مريم تعمل لدى هؤلاء منذ 16 سنة، فإنها لا تحصل على أي رعاية صحية أو تدخل في أي برنامج للتقاعد.

تقول مريم: "علي أن أعمل لأني أحتاج لكسب قوت يومي. كل أسرتنا من النساء، وليست لدينا أرض نملكها. أتحمل مسؤولية رعاية أمي وأخواتي الصغار." وترى مريم أن المستوطنات الإسرائيلية تهدد مستقبلها ومجتمعها، ولكن ليس أمامها خيار عمل آخر.

اتخذت السلطة الوطنية الفلسطينية جملة من التدابير للحد من العمل في المستوطنات، على اعتبار أنه يتم استغلال عمالتهم لتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي على حساب الاقتصاد الفلسطيني، غير أن المتوافر لا يشمل سوى القليل من البدائل الممكنة، لأن القيود التي فرضتها إسرائيل في وادي الأردن حدت من فرص الاستثمار والتنمية.

6.2 أبرز النتائج

الخصائص الديموغرافية

أشارت النتائج إلى أن 80.4% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن في محافظة الأغوار سبق لهن الزواج، مقابل 19.6% لم يسبق لهن الزواج، و85.3% حصلن على تعليم أقل من ثانوي، و2.9% ثانوية عامة، و11.8% دبلوم فأعلى، وأن 20.3% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن يعملن، مقابل 79.7% لا يعملن.

الظروف المحيطة بالأسرة

36.0% من النساء يرين أن وضعهن الأسري الاقتصادي متوسط، و34.0% جيد، و1.3% ممتاز.

81 Ibid.

82 http://www.palestineland.net/index.php/wall-and-settlement/200-2014-10-08-20-59-47.

أفادت البيانات بأن 98.3 % من الأسر تعرض أحد أفرادها (الأب أو الزوج أو رب الأسرة أو أي فرد من أفراد الأسرة) لظرف واحد من الظروف التي تضغط عليه اجتماعياً أو اقتصادياً أو نفسياً، وذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية مقابل 1.7 % من النساء أفدن بعدم تعرض أحد أفراد أسرهن للعنف، ويمكن توزيع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على النحو الآتي:

أفادت 56.8 % من النساء بتعرض رب الأسرة لاضطرابات على صعيد العمل، و63.8 % زادت مسؤوليات الزوج وضغوط العمل (زادت ساعات العمل)، وأشارت 50.8 % إلى تعرض أحد أفراد الأسرة لمشاكل صحية أدت إلى ذهابه للمستشفى، وأشارت 67.9 % إلى ازدياد أعباء رعاية الأسرة والوالدين ورعاية أهل الزوج وذلك خلال الـ 12 شهر الماضية.

ارتفاع نسب تعرض الأسر الفلسطينية المقيمة في الأغوار لضغوط اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية لها علاقة وطيدة بالقيود التي يفرضها الاحتلال والسيطرة على الأراضي والبناء والتخطيط، دعماً وحمايةً للمستوطنات، والتي تمنع المجتمعات الفلسطينية بحسب دراسة أوكسفام[83] من تطوير بنية تحتية حيوية، ومن الوصول إلى الخدمات الأساسية كالمياه، والكهرباء، والمدارس، والعيادات الصحية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تصاريح بناء المنازل، أو دورات المياه، أو الآبار، أو الحظائر الصغيرة للحيوانات، أو غيرها من مرافق البنية التحتية للمجتمعات المحلية، والذي بدوره انعكس سلباً على العائلات الفلسطينية المقيمة في الأغوار، والتي عادةً ما تتحمل تبعاتها النساء، اللواتي يفتقدن أمان البيت والوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، والمجبرات على ابتكار أساليب جديدة لمواجهة قسوة الحياة وتلبية احتياجات عائلاتهن.

عنف الاحتلال والمستوطنين

أولاً: العنف الذي تتعرض له النساء المقيمات في هذه المناطق على حواجز الاحتلال (المتحركة أو الثابتة في الضفة الغربية)

التوزيع النسبي للنساء اللواتي تعرضن لأشكال مختلفة من العنف على حواجز الاحتلال (المتحركة أو الثابتة في الضفة الغربية) خلال الـ 12 شهراً الماضية

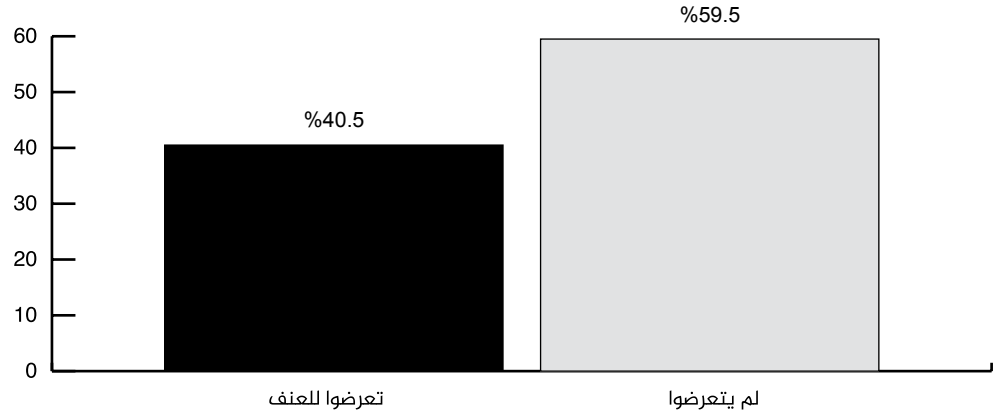

83 OXFAM. 2012. "ON THE BRINK :Israeli settlements and their impact on Palestinians in the JordanValley." https://www.oxfam.org/en/research/brink.

أشارت البيانات إلى أن 40.5% من النساء تعرض للعنف من الاحتلال أو المستوطنين في الضفة الغربية مقابل 59.5% لم يتعرض لذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية، كما أفادت النتائج بأن 28.7% من النساء تعرض للضرب من الاحتلال والمستوطنين، وأفادت 51.5% بأنهن تعرض للإهانة والشتيمة، و35.3% تعرض لتحرشات جنسية أو لفظية أو تفتيشات جسدية من قوات الاحتلال والمستوطنين. كما أفادت 53.9% بأنهن منعن من المرور وطلب منهن العودة والرجوع إلى أمكان سكناهن، و16.0% تم التحقيق معهن.

ثانياً: العنف الذي تتعرض له النساء المقيمات في مناطق الأغوار من الاحتلال أو المستوطنين

التوزيع النسبي للنساء المقيمات في مناطق الأغوار اللواتي تعرض لأشكال مختلفة من العنف من الاحتلال والمستوطنين

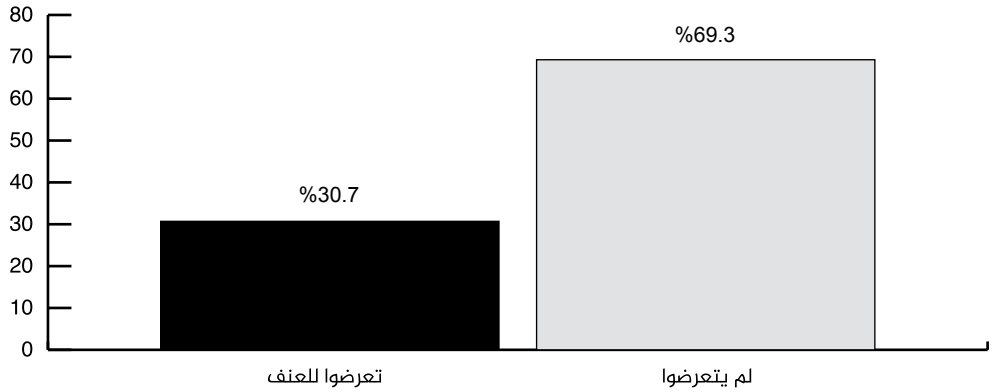

30.7% من النساء المقيمات في مناطق الأغوار تعرض لأشكال مختلفة من العنف من الاحتلال والمستوطنين.

أفادت 63.8% من النساء بأنه تمت مصادرة الأراضي والثمار وتم منعهن من الرعي في المنطقة التي يقيمن بها من الاحتلال والمستوطنين، وأشارت 69.6% من النساء إلى منعهن من الحصول على الخدمات التعليمية أو المياه أو بناء السكن والخدمات السكنية في منطقة الأغوار، وأكدت 42.9% من النساء تعرضهن للعنف النفسي، و31.9% تعرضهن للتحرش الجسدي أو اللفظي من الاحتلال والمستوطنين في هذه المناطق، وأشارت 38.6% إلى منعهن من الوصول إلى مراكز المدينة أو الخدمات الصحية، و11.3% تم التحقيق معهن و47.0% أفدن بتعرضهن لهدم الخيم والبركسات وآبار المياه و42.0% فقدن مصادر الدخل.

يشار إلى أن أكثر جهة مارست الاعتداء على النساء في هذه المناطق يمكن توزيعها على النحو الآتي: 73.9% من الجيش الإسرائيلي، و8.7% من المستوطنين، و7.8% من حرس الحدود، و6.1% من الشرطة الإسرائيلية. وهذه النتائج تتطابق مع نتائج المجموعة البؤرية التي أكدت تعرض النساء المقيمات في الأغوار لشتى أشكال الانتهاكات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على حياتهن الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، إذ تصف عضو مجلس محلي في الأغوار هذا الواقع بقولها:

"نظراً للوضع الاقتصادي المتدني في المنطقة واعتماده في الأساس على العمل في المستوطنات سواء الذكور أو الإناث وفي الغالب تعطى تصاريح للنساء ويهمش الرجال،

مما يؤثر على العلاقة الزوجية، حيث يظن الرجل أن المرأة أخذت دور الرجل في العمل الميداني، بالإضافة إلى الأجور المتدنية والعديد من الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في العمل وعدم حصولها على الحقوق العمالية كونها تعمل بالمياومة في المزارع أو المنازل وعدم تطبيق قانون العمل الاحتلالي على العمالة الفلسطينية بالإضافة إلى التدريبات العسكرية التي يمارسها الاحتلال على أراضي الأغوار كاملة، ضعف شبكة الكهرباء والماء وعدم توافر غالبية الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والشوارع، هدم البيوت وعدم إعطاء تراخيص، والاستيلاء على الأراضي ومصادر المياه وحرق المراعي وإطلاق الخنازير من أجل تدمير الموسم الزراعي".

العنف الذي تتعرض له النساء من أحد أفراد الأسرة

20.9 % من أفراد الأسرة (الزوج أو رب الأسرة أو أي فرد من أفراد الأسرة) تعرضوا للاعتداء من الاحتلال أو المستوطنين خلال الـ 12 شهراً الماضية، الأمر الذي قد يعكس مدى تأثير الاحتلال على العنف الذي تتعرض لها النساء داخل الأسرة من أي فرد من أفراد الأسرة، وأظهرت النتائج أن 30.7 % من النساء اللواتي تعرض أحد أفراد أسرهن للاعتداء من الاحتلال أو المستوطنين، تعرضن لشكل واحد من أشكال العنف خلال الـ 12 شهراً الماضية، منهن 28.1 % تعرضن للعنف الجسدي و14.1 % للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية و50.0 % للعنف النفسي من أحد أفراد الأسرة.

التوزيع النسبي للنساء اللواتي تعرضن للعنف من الزوج أو أحد أفراد الأسرة حسب نوع العنف والخصائص الديموغرافية

الخصائص الديموغرافية	نوع العنف					
	عنف نفسي		عنف جسدي		عنف جنسي أو تحرشات جنسية	
الحالة الزواجية	**لم يتعرضن**	**تعرضن**	**لم يتعرضن**	**تعرضن**	**لم يتعرضن**	**تعرضن**
لم يسبق لهن الزواج	50.0	50.0	100.0	0.0	66.7	33.3
نساء سبق لهن الزواج	50.0	50.0	84.5	15.5	72.4	27.6
الحالة التعليمية						
أقل من ثانوية	44.8	55.2	84.5	15.5	69.0	31.0
ثانوية عامة	100.0	0.0	100.0	0.0	100.0	0.0
دبلوم فأعلى	100.0	0.0	100.0	0.0	100.0	0.0

أشارت النتائج إلى أن 50.0 % من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي، و15.5 % تعرضن للعنف الجسدي و27.6 % تعرضن للعنف الجنسي أو تحرشات جنسية، في المقابل نجد أن أعلى نسبة عنف نفسي وجسدي وجنسي أو تحرشات جنسية كانت بين النساء الحاصلات على تعليم أقل من ثانوي كما هو مشار إليه في الجدول أعلاه.

علماً أن أكثر أفراد الأسرة اعتداء هم الزوج 79.7 %، يليه الإخوة الذكور بنسبة 14.1 %، ثم العم بنسبة 4.7 %، ثم الجد بنسبة 1.6 %.

تُعرّض الانتهاكات الصارخة التي يمارسها الاحتلال بحق سكان منطقة الأغوار – بما فيها تقييد وصولهم لأراضيهم عبر مصادرتها، وتقييد نشاطهم الزراعي وتقييد وصولهم للمياه – النساء إلى ضغوط نفسية وجسدية وصحية بسبب قيامها بمهم متعددة داخل المنزل وخارجه، وهذا بدوره ينعكس سلباً على علاقتها مع المحيط ويعمق المشاكل الأسرية. وفي هذا السياق تشير إحدى المشاركات في المجموعة البؤرية إلى تأثير هذه الضغوط التي خلقها الواقع الاحتلالي في منطقة الأغوار بقولها:

"النساء في الأغوار حاملات مسؤوليات كثيرة، وبشتغلن بره وجوا عشان تأمن لقمة عيشها ولأولادها، وهذا بأثر على العيلة والأولاد سلباً من الناحية الاجتماعية والتعليمة حيث لا يوجد وقت كاف للدروس ومتابعة الأبناء تعليماً وسلوكاً وهذا الضغط الكبير الذي تعيشه المرأة يسبب فجوة في العلاقة الزوجية مما يجعل الرجل يعنف زوجته من حيث الضرب والشتم والإهانة وبدورها تمارس الزوجة العنف على الأبناء وبهذا يصبح المجتمع يعاني من أمراض نفسية متعددة ومشاكل اجتماعية".

الفصل السابع
النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات

7.1 الدراسات السابقة

يعتبر المستوطنون بمثابة الأداة الأبرز لتنفيذ سياسات الاحتلال الإسرائيلي، من أجل السيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمنذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، تضاعف البناء الاستيطاني غير القانوني الذي شمل مصادرة الأراضي الفلسطينية لاستيعاب هذا التوسع وبناء الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات. ففي الفترة الممتدة بين 1996 و2000، استطاعت إسرائيل أن تزيد من مساحة ورقعة المستوطنات الإسرائيلية في محافظات الضفة الغربية بنسبة قدرها 42 %. وكان التوسع الأكبر في محافظة بيت لحم، تبعتها محافظات نابلس والخليل وطوباس والقدس من حيث نسبة الزيادة، حيث شهدت توسعاً استيطانياً بنسبة 74 %، 67 %، 63 % و52 % على التوالي. أما في الفترة الواقعة بين 2000 و2007، فقد شهدت المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية توسعاً بنسبة 31 %.[84]

تسارعت وتيرة تشييد البنى التحتية للمستوطنات، مثل شق الطرق الالتفافية الإسرائيلية التي تربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها مع بعض، الأمر الذي يقسم التجمعات الفلسطينية، ويُقيّد النمو الطبيعي للمدن والبلدات الفلسطينية وإمكانية الوصول إلى موارد المياه والزراعة ويعيق النمو الاقتصادي.[85]

أدى توسيع المستوطنات ونمو أعداد المستوطنين إلى زيادة متزامنة في العنف والترهيب الممارس من المستوطنين، ضمن سياسة ممنهجة، بحق المجتمعات الفلسطينية المحيطة، للتضييق عليهم والاشتباك معهم وتحويل حياتهم إلى جحيم لا يطاق.[86] وبخصوص المناطق الأكثر استهدافاً، أظهر تقرير المركز الفلسطيني التابع لصندوق القدس للثقافة والتنمية المجتمعية، أن معظم الاعتداءات تركزت في منطقتي (ب) و(ج)، كما أن ما نسبته 90% تقريباً من القرى التي تعرضت لاعتداءات متنوعة، تقع في المناطق الفلسطينية المحتلة التي تخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية كاملة بحسب اتفاق أوسلو، وتقطنها نسبة قليلة من السكان الفلسطينيين، وفي المقابل فإن نسبة أقل من هذه الاعتداءات تنفذ في مناطق (أ) الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، حيث يتمركز غالبية السكان الفلسطينيين في هذه المنطقة. وتشير الدراسة إلى أن معظم الاعتداءات تتمركز حول الطرق الرئيسة وخصوصاً طريق نابلس – قلقيلية، وفي نقاط تقاطع مناطق (أ)، (ب)، (ج) وذلك حتى يتمكن المستوطنون من الفرار بسهولة بعد ارتكاب اعتداءاتهم.[87]
وأثبت التقرير أن أكثر من 90 % من القرى الفلسطينية التي تعرضت لاعتداءات المستوطنين، تقع

84 معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). 2008. التوسعات في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في الفترة ما بين 1996 و2007.

85 المرجع السابق.

86 تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصى الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية. مقدم للدورة الثانية والعشرين، البند 7 من جدول الأعمال (حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى).

87 Munayyer,Yousef. 2012. “When Settlers Attack”. Palestinian center, Jerusalem Fund for Education and Community Development. Washington.

في مناطق تخضع لسيطرة هؤلاء المستوطنين، كما أن غالبية الاعتداءات ارتكبها مستوطنون من المستوطنات الدينية، تليها المستوطنات المختلطة ومن ثم العلمانية وأخيراً مستوطنات الحريديم.[88]

يكشف التقرير عن أن أغلب اعتداءات المستوطنين، وفقاً لتوزيع المحافظات الفلسطينية، تقع في محافظات الخليل ونابلس والقدس، وفقاً لأهميتها الدينية،[89] على الرغم من قلة عدد المستوطنين في الخليل ونابلس مقارنة مع محافظات القدس، وبيت لحم، وسلفيت، وقلقيلية، ورام الله.

تتخذ اعتداءات المستوطنين، بحسب تقرير لمنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية،[90] أشكالاً عدة، منها الضرب بالهراوات، ورمي الحجارة، ورشق النفايات والرمل والمياه والكلور والزجاجات الفارغة. هذا بالإضافة إلى تدمير المتاجر وتكسير أبوابها، وارتكاب السرقات، وقطع الأبواب، وقطع الأشجار المثمرة. كما تورط المستوطنون في إطلاق النار، ومحاولات دهس، وتسميم بئر للمياه، واقتحام المنازل، وسكب المياه الحارة على وجه فلسطيني، وقتل فتاة فلسطينية، ويستنتج التقرير أن هذه الاعتداءات تساهم أيضاً في "التهجير الصامت" لآلاف الفلسطينيين إلى مركز المدينة.

على الرغم من تزايد عنف المستوطنين في العام 2011 – بحسب ما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، بنسبة تتجاوز الـ 50 % في أحداث العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، إذ تم توثيق 178 حالة لجرحى فلسطينيين خلال النصف الأول من العام 2011، مقارنة مع 176 حالة للسنة كلها في 2010 [91] – فإن القوات الإسرائيلية لا تقوم بمنع المستوطنين الذين يعتدون على الفلسطينيين ويهاجمون أراضيهم، بل على العكس قامت بمهاجمة فلسطينيين احتجوا على عنف المستوطنين.[92]

وعليه، فإن المستوطنين الذين يستوطنون الضفة الغربية، كما القدس الشرقية، يعتدون ويهاجمون ويرتكبون جرائمهم بحصانة من العقاب. وتشير الحالات الموثقة من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، إلى أن جنود الاحتلال لا يحركون ساكناً لحماية الفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين. فضلاً عن ذلك، لم تكن النساء في أي حالة من الحالات الـ 58 والتي قام بتوثيقها المركز، قد عرفن عن أي تحقيق يتم إجراؤه أو أي ملاحقة قضائية تتم للمرتكبين. كما كشفت الشهادات أيضاً أن النساء يحجمن عن التقدم بشكوى، وحتى في الحالات التي يتم فيها تقديم شكوى، لم يتم اتخاذ أي إجراء ضد المستوطنين. وعندما يتم تقديم شكوى للشرطة، فإنها تخفق في فرض أي قانون على النحو المناسب، وقلما تقدم المعتدين للعدالة. إن إخفاق السلطات في الاستجابة لعنف المستوطنين يعني من الناحية الفعلية مصادقتها على أفعال العنف التي يرتكبها المستوطنون،[93] وذلك في تبادل معلن للأدوار بين سلطات الاحتلال والمستوطنين الذين يتمتعون بحماية مطلقة من سلطات الاحتلال والجيش الإسرائيلي، دون محاسبتهم على

88 Ibid.

89 تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصى الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية. مقدم للدورة الثانية والعشرين، البند 7 من جدول الأعمال (حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى).

90 B'Tselem and ACRI, "Ghost Town", May 2007.

91 نسيم، أحمد. 2012. انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في فلسطين. مركز العودة الفلسطيني، لندن.

92 http://www.hrw.org/news/2011/11/21/israel-new-commander-should-protect-palestinians-settler-violence.

93 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. 2010. أصوات النساء في ظل المستوطنات: تقرير عام 2010 حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال.

انتهاكاتهم وجرائمهم بحق الشعب الفلسطيني.[94]

وبهذا الخصوص يشير نسيم أحمد[95] في تقريره، إلى أن الشرطة الإسرائيلية لم تقم بالتحقيق كما ينبغي في الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين، والمتهم بارتكابها مستوطنون أو بمحاسبة مرتكبيها، ويلاحظ التقرير أيضاً أن القوات الإسرائيلية قامت ولأكثر من مرة بالتدخل فقط عندما كان الفلسطينيون يحاولون منع هجمات المستوطنين عليهم أو على أراضيهم أو ممتلكاتهم، ومنها حالات قام فيها الفلسطينيون برشق المستوطنين بالحجارة وحالات أخرى لم يستخدم الفلسطينيون فيها العنف، ولكن هذه القوات لم تقم بأي شيء لمنع المستوطنين من ارتكاب التجاوزات، وفي بعض الأحيان قامت باستخدام القوة المفرطة، كإطلاق الرصاص المطاطي وقنابل الغاز، ضد سكان القرى الذين لم يشكلوا تهديداً ظاهراً.

أشارت دراسة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي،[96] والتي تهدف إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي تتعرض لها النساء من المستوطنين، إلى أن النساء الفلسطينيات يعشن مع العنف أو التهديد بالعنف من المستوطنات الإسرائيلية المجاورة لمناطق سكناهن. وتكشف شهادات النساء، بحسب الدراسة، عن أشكال العنف الجسدي والنفسي والتهديدات والترويع التي تتعرض لها النساء، كالرمي بالحجارة والإيذاء الجسدي وإشعال النار بأراضيهن ومحاصيلهن وأشجار الزيتون خاصتهن.

ويبرز التقرير، أيضاً، أن حوادث العنف يمكن أن تكون فرديةً، تتعرض لها النساء أثناء انتظارهن عند نقاط التفتيش، أو سيرهن على الأقدام عائدات إلى البيت من العمل، أو تكون عملية مستمرة، حيث تعيش النساء مع العنف أو التهديد بالعنف من المستوطنات الإسرائيلية المجاورة على مدى العديد من السنوات. تقول إحداهن:

"فجأة سمعت صوت المستوطنين يصرخون عند باب المنزل الموت للعرب الموت للعرب".

كما أظهرت النتائج أن النساء يـتأذين بشدة نفسياً وانفعالياً نتيجة الاعتداءات التي تطالهن كما أسرهن وجيرانهن وممتلكاتهن وسبل رزقهن. وفي كثير من الأحيان هن قلقات وخائفات، ناهيك عن مشاعر العيش في خوف دائم تقريباً على اعتبار أنه لا يمكن التكهن بما يمكن أن يفعله المستوطنون بفعل اعتداءاتهم. في حين أفادت النتائج بأن بعض النساء لم يكن قادرات على الاستمرارية في حياتهن الصعبة بسبب الخوف من الاعتداءات المتكررة من المستوطنين. تروي إحداهن:

"أنا لا أسيطر على حياتي، لا أستطيع أن أغادر البيت أو قرية بورين بسبب المشاكل التي يسببها المستوطنون. وعندما أذهب إلى أي مكان، أظل دائماً على اتصال بالهاتف مع أمي للاطمئنان إلى أن الجميع بخير، ومعرفة ما إذا كان المستوطنون هناك. لقد رغبت

94 تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية. مقدم للدورة الثانية والعشرين، البند 7 من جدول الأعمال (حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى).

95 نسيم، أحمد. 2012. انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في فلسطين. مركز العودة الفلسطيني، لندن.

96 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. 2010. أصوات النساء في ظل المستوطنات: تقرير عام 2010 حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال.

كثيراً بالذهاب إلى الجامعة ولكن ذلك غير ممكن في ظل هذه الصعوبات. أنا أحس بأني فقدت طفولتي بسبب ما يفعلونه بنا. لقد قتلوا حيوانات لنا، ودمروا محاصيل وأشجاراً زرعناها، وحرقوا منزلنا. أنا أشعر وكأن عمري 100 سنة. فبدلاً من أن أتطلع إلى المستقبل، أراني أفكر دائماً بالمستوطنين وما يفعلونه بنا. وليس لدي أي أمل في المستقبل".[97]

وتشير الدراسة[98] إلى العواقب الاجتماعية والثقافية، كما الطرق التي تتأثر بها حياة النساء بفعل اعتداءات المستوطنين. إذ تحدثت النساء عن عدم مقدرتهن على الذهاب إلى الجامعة أو العمل خارج المنزل بسبب المتاعب التي يسببها لهن المستوطنون القريبون من منازلهن. كما كشفت الشهادات، كيف يتقاطع المجتمع الأبوي مع الاحتلال، حيث يمنع المجتمع التقليدي تشجيع النساء على الذهاب إلى الجامعة والعمل، ويقدم عنف المستوطنين سبباً لبقاء النساء في البيت، ليبقين حبيسات حيزهن الخاص.

من جانبها، أكدت سعادة[99] أن النساء الفلسطينيات يتعرض إلى عنف مضاعف في ظل سياسة الاحتلال الإسرائيلي التي تعزز من العبء المضاعف على النساء من خلال تدمير البنية التحتية وتهديد الأمن الإنساني للنساء، مما يساهم في زيادة حرمانهن من حقوقهن الأساسية. وتمارس هذه السياسة القمعية من الجهات الرسمية المتمثلة بجيش الاحتلال، وغير الرسمية المتمثلة في الأغلب بالمستوطنين. وتؤكد سعادة أن النساء الفلسطينيات يتعرضن لمختلف الاعتداءات الجسدية والنفسية من المستوطنين، خاصة أن النساء يقضين أغلب أوقاتهن في المنزل، مما يجعلهن الأكثر عرضة لهجمات المستوطنين.

يشير تقرير راصد، إلى أن النساء الفلسطينيات يقعن باستمرار ضحية تجاوزات يرتكبها المستوطنون والجنود الإسرائيليون في الأراضي المحتلة الذين ينتهكون حقوقهن الإنسانية الأساسية بممارسات تشمل التحرش والاعتداء الجنسي والضرب والإجبار على الوضع في نقاط التفتيش والمراقبة الإسرائيلية.[100]

آثار الاعتداءات والانتهاكات التي يمارسها المستوطنون بحق الشعب الفلسطيني – نتيجة انتشار المستوطنات غير القانونية على امتداد الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الضفة الغربية كما القدس الشرقية، والتي عادة ما يكون تأثيرها على النساء أكثر حدة – تؤكد عدم قانونية جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية؛ وهذا تقييم يستند بحسب الباحث نسيم أحمد إلى تفسير [المادة 49 (6)] لاتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على أنه "لا يجوز للقوة المحتلة أن تقوم بترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى المنطقة التي تحتلها". وتنطبق هذه المسؤولية سواء أكانت فلسطين تتمتع بمنزلة الدولة المستقلة أم لا، لكن إسرائيل تتعمد اعتبار الضفة الغربية منطقة "متنازعاً عليها"، وليست منطقة تحت احتلال، كي تتهرب من القانون الدولي الإنساني وحتى لا ينطبق عليها من الناحية القانونية؛ كما عمدت إسرائيل في العام 1967 إلى ضم القدس الشرقية، ولا تزال ترفض حتى اللحظة التعامل معها على أنها منطقة "محتلة".[101]

97 شهادة إيمان ص. من بورين: توثيق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2010.

98 شهادة إيمان ص. من بورين: توثيق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2010.

99 لونا سعادة، 2014 . تقرير حول توصيات محلية للحد من ظاهرة العنف ضد النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

100 لجنة سيداو، التوصية العامة 19: العنف ضد المرأة، الدورة الحادية عشرة، 1992، وثيقة الأمم المتحدة/ HRI (2004) GEN/1/Rev.7.

101 نسيم، أحمد. 2012. انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في فلسطين. مركز العودة الفلسطيني، لندن.

يوفر الإطار القانوني للقانون الإنساني الدولي حماية شاملة للمدنيين في أوضاع النزاع المسلح أثناء تنفيذ الأعمال العدائية. وينص القانون الإنساني الدولي على أن إسرائيل، باعتبارها دولة الاحتلال، مسؤولة عن المحافظة على القانون والنظام في الأراضي الفلسطينية المحتلة وضمان حماية المدنيين الواقعين تحت سيطرتها.[102] إن الواجب الذي يفرضه القانون الدولي على إسرائيل بصفتها دولة احتلال تجنب إيذاء السكان المحميين وممتلكاتهم، بل يتضمن واجبها أيضاً اتخاذ الخطوات كافة لضمان سلامتهم وحمايتهم وحماية ممتلكاتهم من العنف المرتكب من طرف ثالث، سواء كان على شكل جماعات أو أفراد.[103]

7.2 أبرز النتائج

الخصائص الديموغرافية

أشارت النتائج إلى أن 82.6% من النساء المقيمات في التجمعات القريبة من المستوطنات سبق لهن الزواج مقابل 17.4% لم يسبق لهن الزواج، و50.8% منهن حاصلات على تعليم أقل من ثانوي و23.0% ثانوية عامة و26.2% دبلوم فأعلى، وأن 23.0% منهن يعملن، مقابل 77.0% لا يعملن. كما أشارت البيانات إلى أن 23.3% من النساء أفدن بأنهن فقدن أحد أفراد الأسرة بسبب الاحتلال.

الظروف المحيطة بالأسرة

أشارت البيانات إلى أن 99.3% من الأسر تعرض أحد أفرادها (الأب أو الزوج أو رب الأسرة أو أحد أفراد الأسرة) لظرف واحد من الظروف التي تضغط عليه اجتماعياً أو اقتصادياً أو نفسياً وذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية، مقابل 0.7% أفدن بأنهن لم يتعرضن لأي ضغوط، ويمكن توزيع الضغوط على النحو الآتي:

أفادت 63.3% من النساء بتعرض رب الأسرة أو الزوج أو أحد أفراد الأسرة لاضطرابات على صعيد العمل، وأشارت 67.8% إلى زيادة الضغوط والمسؤوليات على عمل الزوج وبصورة ملحوظة (زادت ساعات العمل)، وأفادت 53.8% بتعرض أحد أفراد الأسرة لمشاكل صحية أدت إلى ذهابه للمستشفى، وأكدت 70.8% ازدياد أعباء رعاية الأسرة والوالدين ورعاية أهل الزوج، وأشارت 33.8% إلى ازدياد وتفاقم الخلافات والمشاكل مع الزوج، وأفادت 39.7% بعدم توفر وقت كاف للتواصل مع الزوجة أو الأطفال وذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية.

هذه الضغوط تفسر أسبابها سعادة،[104] بأن النساء الفلسطينيات يتعرضن إلى عنف مضاعف في ظل سياسة الاحتلال الإسرائيلي وقمع المستوطنين، والتي تعزز من العبء المضاعف على النساء من خلال تدمير البنية التحتية وتهديد الأمن الإنساني للنساء، مما يساهم في زيادة حرمانهن من حقوقهن الأساسية نتيجة تحملهن الضغوط التي يتعرض لها عادة أفراد عائلاتهن.

102 انظر المادتين 43 و46 من لائحة لاهاي (1907) و[المادة 27] من اتفاقية جنيف الرابعة (1949).

103 تنص [المادة 27] من اتفاقية جنيف الرابعة على أن "للأشخاص المحميين... حمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير".

104 لونا سعادة، 2014 . تقرير حول توصيات محلية للحد من ظاهرة العنف ضد النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

عنف الاحتلال والمستوطنين

أولاً: العنف الذي تتعرض له النساء المقيمات في هذه المناطق على حواجز الاحتلال (المتحركة أو الثابتة في الضفة الغربية)

التوزيع النسبي للنساء اللواتي تعرضن لأشكال مختلفة من العنف على حواجز الاحتلال (المتحركة أو الثابتة في الضفة الغربية) خلال الـ 12 شهراً الماضية

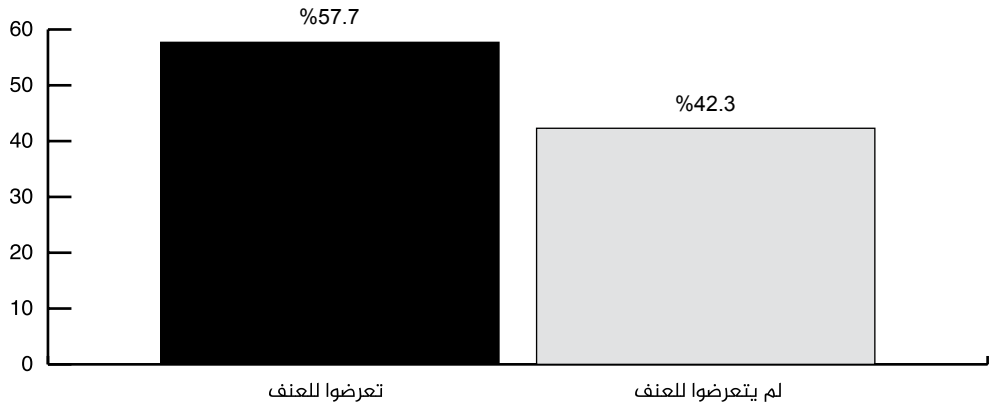

أشارت البيانات إلى أن 57.7% من النساء تعرضن للعنف من الاحتلال أو المستوطنين في الضفة الغربية مقابل 42.3% لم يتعرضن للعنف خلال الـ 12 شهرا الماضية، وأشارت 91.5% إلى تعرضهن لاستنشاق الغاز وقنابل الصوت وإطلاق الرصاص من الاحتلال والمستوطنين، وأفادت 85.2% بأنهن تعرضن للإهانة والشتيمة، وأشارت 72.6% إلى تعرضهن لتحرشات جسدية أو لفظية أو تفتيشات جسدية على حواجز الاحتلال في الضفة الغربية خلال الـ 12 شهراً الماضية.

أشكال العنف التي أبرزتها البيانات أعلاه، تتفق مع ما أجملته دراسة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي،[105] من أشكال العنف الجسدي والنفسي والتهديدات والترويع الذي تتعرض له النساء، كالرمي بالحجارة والإيذاء الجسدي وإشعال النار بأراضيهن ومحاصيلهن وأشجار الزيتون خاصتهن، بالإضافة إلى حوادث العنف التي يمكن أن تتعرض لها النساء أثناء انتظارهن عند نقاط التفتيش، أو سيرهن على الأقدام عائدات إلى البيت من العمل.

وإذا ما نظرنا إلى ارتفاع نسب تعرض النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات للعنف كما تظهره البيانات، فإن سعادة[106] تفسره في دراستها بأن النساء الفلسطينيات يتعرضن لمختلف الاعتداءات الجسدية والنفسية من المستوطنين، خاصة أن النساء يقضين أغلب أوقاتهن في المنزل، مما يجعلهن الأكثر عرضة لهجمات المستوطنين.

ولعل رواية مشاركة في المجموعة البؤرية تؤكد تفاصيل المعاناة التي تتعرض لها النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات، كعملية مستمرة، حيث تعيش النساء مع العنف أو التهديد بالعنف من المستوطنات الإسرائيلية المجاورة على مدى العديد من السنوات:

105 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. 2010. أصوات النساء في ظل المستوطنات: تقرير عام 2010 حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال.

106 لونا سعادة. 2014. تقرير حول توصيات محلية للحد من ظاهرة العنف ضد النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

"في يوم طلع على ولادي حارس المستعمرة بقولهم هاي الأرض إلي أنا ورثتها عن أبوي وبديش تيجوا عليها وتقعدوا فيها، ما ردوا عليه اتشاددوا في الكلام هو بعيد عنهم ما نزل عليهم راح حكى لجنود في النقطة هناك حكالهم انو هذول الي بيجوا هان هم وأمهم هددوني في السلاح والقتل وبدهم يضربوني ملتوف، وبيجوا المستوطنين بمنعونا من بير المي وبخلوناش انطول شوية مي نشرب، واحنا نشتغل في الأرض كنا زارعين حولين البير شجر قلعوا وحرقوا. ابن الي رجع من عند النعجات بحسبوا انو واحد من عصيرة بكزدر خلاه ماشي لمنوا قرب نط عليه المستوطن من فوق اجى عليه، لما اجى علي باقي مأمن الجيش ومخبين في أذيال المنطقة ولا لحالوا ما بسترجي ينزل على الموقع هذاك اتماسكوا هو واياه وصاروا يدحلوا عن الحبايل تحت على الواد وهم ماسكين بعض مع وصلة ابني الثاني ابني مش منتبه لجندي ضربوا في عقبة راسه في البارودة من ورا ارتمى، اجوا الجنود حلو ابني عن المستوطن وربطوه واعطوه لمستوطن ولفوا وجه على الأرض واثنين جنود عليه جروه وماسكين ايديه المستوطن ركب عليه، وصار يخنق في وجه للأرض كان شبه مغمى، حكالي كان كل جسمي برج مش قادر اوقف تعالي طلعت انا وكل العيلة معي وشفنه هناك في نفس المنظر اللي وصفه جين بناتي مسكن المستوطن عن اخوهن وقلبنه عنه وصحن وجهه عشان يوخذ نفس لانو كان خانقه والرغوة عليه ثمه والدم من مناخيره، الجندي بحكيلي روحي على البيت يا شرموطة، قلتولوا ليش شرموطة أنا معروف أهلي انت مش معروف من وين اهلك، قام المستوطن بدو يساعد الجنود، مسكتوا في صدروا دحل على الأرض، اجوا الجنود علينا لما قام المستوطن قام الولد مسك الدبشة وضربوا اياها، المستوطن ارتمى واغمى عليه صار الضابط يحكي للمستوطن طخوه وضربوه واتصاوبين بناتي الثنتين وتصابوا أولادي الاثنين وانا تصاوبت. "لا صيام مثل الناس ولا عيد لا أمان ولا استقرار، ولما بدنا نام انتا روح نام شوي وانا بقعد لمنك تصحى بنكون طالعين على مكان برجعونا احنا الوحدين احنا الي بنشغل في الأرض في بلدنا لأنها هي مصدر رزقنا حكيت لصليب اكثر من مرة جيبوا خيمة خلوني اقعد فيها".

ثانياً: العنف الذي تتعرض له النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات في الضفة الغربية

التوزيع النسبي للنساء المقيمات بالقرب من المستوطنات في الضفة الغربية حسب تعرضهن للعنف خلال الـ 12 شهراً الماضية

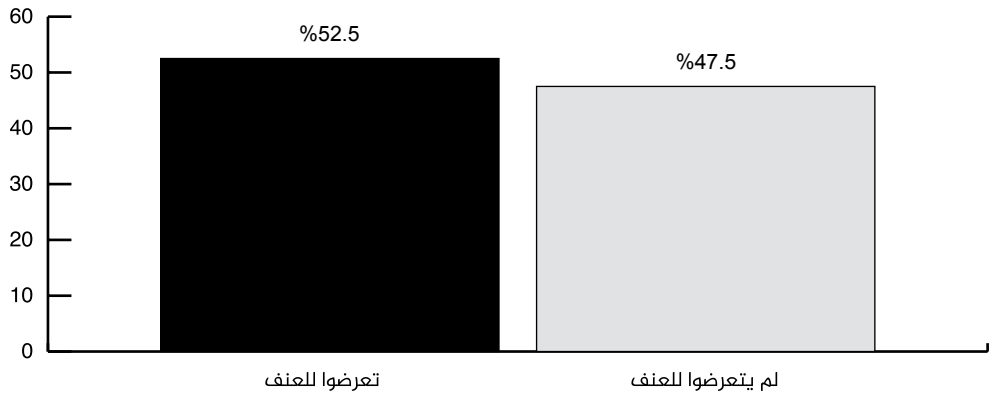

أفادت 52.5 % من النساء بأنهن تعرضن للعنف من جيش الاحتلال أو المستوطنين خلال الـ 12 شهراً الماضية، من بينهن 94.3 % تعرضن للضرب والاعتداء من جيش الاحتلال أو المستوطنين، و84.5 % تعرضن للإهانة أو الشتيمة، و65.3 % تعرضن للضرب والهجوم من المستوطنين أو جيش الاحتلال، و42.1 % من النساء تعرضن للتحرشات الجنسية من جيش الاحتلال أو المستوطنين.

وأشارت 79.9 % من النساء إلى منعهن من الحصول على الخدمات والرعاية الصحية، وقطعت المياه عنهن، وأفادت 5.4 % من النساء بسرقة الأرض أو المحصول وذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية.

كما أفادت البيانات بأن 27.4 % من النساء أشرن إلى أن جيش الاحتلال هو من أكثر الفئات اعتداءً على النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات ثم المستوطنين بنسبة 26.2 %. ورأت 36.6 % أن الجيش والمستوطنين والشرطة وحرس الحدود والمخابرات شاركوا جميعهم في الاعتداء على النساء في هذه المناطق، وأكدت 4.9 % أن المحتلين الذين مروا من هذه المناطق، شاركوا في الاعتداء على النساء.

العنف الذي تتعرض له النساء من أحد أفراد الأسرة

35.7 % من أفراد الأسرة (الزوج أو رب الأسرة أو أي فرد من أفراد الأسرة) تعرضوا للاعتداء من الاحتلال أو المستوطنين خلال الـ 12 شهراً الماضية، الأمر الذي قد يعكس مدى تأثير الاحتلال على العنف الذي تتعرض لها النساء داخل الأسرة من أي فرد من أفراد الأسرة. حيث أشارت النتائج إلى أن 49.1 % من النساء اللواتي تعرض أحد أفراد أسرهن للاعتداء من الاحتلال أو المستوطنين، تعرضن لشكل واحد من أشكال العنف خلال الـ 12 شهرا الماضية منهن 52.3 % تعرضن للعنف الجسدي، و17.6 % للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية و77.1 % للعنف النفسي سواء من الزوج أو أحد أفراد الأسرة.

التوزيع النسبي للنساء اللواتي تعرضن للعنف من الزوج أو أحد أفراد الأسرة حسب نوع العنف والخصائص الديموغرافية

الخصائص الديموغرافية	نوع العنف					
	عنف نفسي		عنف جسدي		عنف جنسي أو تحرشات جنسية	
الحالة الزواجية	**لم يتعرض**	**تعرض**	**لم يتعرض**	**تعرض**	**لم يتعرض**	**تعرض**
لم يسبق لهن الزواج	17.6	82.4	41.2	58.8	88.2	11.8
نساء سبق لهن الزواج	23.9	76.1	48.9	51.1	81.3	18.7
الحالة التعليمية						
أقل من ثانوية	14.3	85.7	44.6	55.4	83.9	16.1
ثانوية عامة	35.7	64.3	57.1	42.9	81.5	18.5
دبلوم فأعلى	28.0	72.0	44.0	56.0	80.0	20.0

أشارت النتائج إلى أن 82.4% من النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي، و58.8% تعرضن للعنف الجسدي، و11.8% تعرضن للعنف الجنسي، في المقابل نجد أن أعلى نسبة عنف نفسي بلغت 85.7% بين النساء الحاصلات على تعليم أقل من ثانوية، وأعلى نسبة عنف جسدي بلغت 56.0% بين النساء الحاصلات على تعليم دبلوم فأعلى، وأعلى نسبة عنف جنسي أو تحرش جنسي كانت بين النساء الحاصلات على تعليم دبلوم فأعلى 20.0%، وأشارت البيانات إلى أن أكثر أفراد الأسرة اعتداء على النساء هن الزوج 46.8%، يليه الأب بنسبة 11.9%، ثم الخال بنسبة 9.2% والجد بنسبة 8.3%، والأم بنسبة 6.4%.

هذه النتائج دليل على العواقب الاجتماعية والثقافية التي أشارت إليها بعض الدراسات السابقة،[107] والتي أظهرت الطرق التي تتأثر بها حياة النساء بفعل اعتداءات المستوطنين. إذ أظهرت نتائجها كيف يتقاطع المجتمع الأبوي مع الاحتلال، حيث يمنع المجتمع التقليدي تشجيع النساء على الذهاب إلى الجامعة والعمل، ويقدم عنف المستوطنين سبباً لبقاء النساء في البيت، ليبقين حبيسات حيزهن الخاص، ويمارس عليهن العنف على اختلاف أشكاله.

107 شهادة إيمان ص. من بورين: توثيق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2010.

الفصل الثامن
الأسيرات المحررات[108]

8.1 الدراسات السابقة

رصد تقرير هيئة شؤون الأسرى عام 2014 أكثر من 15.000 حالة أسر لفتيات ونساء فلسطينيات تم الزج بهن خلف القضبان منذ العام 1967 وحتى تاريخ إصدار التقرير. وقد حدثت أكبر عملية اعتقالات بحق النساء الفلسطينيات خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، إذ وصل عدد حالات الاعتقال في صفوفهن إلى 3,000 أسيرة فلسطينية. أما خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت عام 2000، فقد وصل عدد حالات الاعتقال بحق النساء الفلسطينيات إلى ما يقارب 1,000 امرأة، بينهن أربع أسيرات وضعن مواليدهن داخل السجن في ظروف قاسية وصعبة، فيما لا تزال 19 أسيرة قابعات في سجون الاحتلال. وتقبع الأسيرات الفلسطينيات في عدة سجون من بينها، "هشارون"، "هداريم"، "الدامون".

تعرضت الأسيرات الفلسطينيات منذ لحظة اعتقالهن بحسب الدراسات التي تناولت قضية الأسيرات الفلسطينيات، إلى الكثير من الانتهاكات والممارسات غير الإنسانية على يد السلطات الإسرائيلية، وتأتي هذه الممارسات ضمن سياسات ممنهجة ينتهجها المحتل. واختار أن يتمادى في ممارساتها مخالفاً بذلك مبادئ وأحكام إعلان "حماية جميع الأشخاص من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" لعام 1975، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [المادة الخامسة]: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب، ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو الحط من الكرامة". (ميثاق الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب: 3 :1994)

ومن بين هذه الدراسات دراسة سلامة (2004) التي اعتمدت على روايات الأسيرات المحررات، وأظهرت المعاناة التي تكبدتها الأسيرات في سجون الاحتلال، والأساليب المبتكرة للتعذيب التي يمارسها السجان بحقهن للضغط عليهن، وتمثلت بتعرضهن للضرب المبرح والاعتداء عليهن من الأسيرات الجنائيات اليهوديات، والتفتيش العاري، والسب والشتم بألفاظ نابية، وتعرية الأسرى الشباب أمام البنات وتهديدهن بالتعرية مثلهم، والتهديد بالاغتصاب، وزجهن في غرف يمتلئ فيها العملاء للضغط عليهن، ونتف الشعر، وبعد نتفه لفه على الأيدي للتعذيب، ومنعهن من وضع غطاء الرأس، والوقوف وهن يحملن كرسياً أو طاولة لمدة 48 ساعة، والحرمان من النوم، ووضع الأسيرات في دش ماء ساخن، ثم نقلهن إلى دش بارد، تعذيب الأسيرات بإجلاسهن بوضع الولادة والمرور على أجسادهن بآلات كهربائية والتركيز على المناطق الحساسة في الجسم، وإغلاق فم الأسيرات بمنديل لكتم صراخهن خلال التعذيب، والشد من الشعر، والعقاب بالزنازين الانفرادية، وعدم الرعاية الصحية خصوصاً للحالات المرضية الصعبة وللأمهات الرضع.

هدفت دراسة نجم إلى تشخيص واقع الحياة الاجتماعية للأسيرات المحررات في مرحلة ما بعد الاعتقال بعد قضاء سنوات الأسر وإعادة تكيف الأسيرات مع المجتمع، وذلك استناداً إلى السير الذاتية لـ 53 أسيرة محررة. وقد بينت النتائج بشكل عام النظرة السلبية التي ينظرها المجتمع للأسيرات، هناك أسيرات قابلن رفضاً من المجتمع في التعامل معهن والابتعاد عنهن وتجنب

108 يشار الى أن النتائج في هذا الفصل تعكس بيانات 61 استمارة أسيرة محررة، تم استعراض نتائجها في هذا الفصل لتكون مؤشرات أولية تبرز هذه الظاهرة وتوضح أشكال العنف من أصل 266 استمارة تم جمعها ويمكنكم الرجوع إلى صفحة 19 حول الجزء المتعلق بالمنهجية.

الحديث معهن، وأخريات لم يسمح لهن بالتواصل مع المجتمع وأجبرن على المكوث في البيت، وحرمت أسيرات من حرية اختيار الزوج وأجبرن على زوج لا يكافئهن في المواصفات، وعدم تقبل المجتمع لتزويج أبنائهم من الأسيرات، على اعتبار أن اعتقال المرأة مصيبة لا تغتفر في مجتمع ذكوري يحيد دور المرأة حيناً، وحيناً آخر يضيق نطاق حريتها في المشاركة في المجتمع المحيط بها. في المقابل هناك القليل من الأسيرات من احتفل المجتمع ابتهاجاً بخروجهن من السجن وتقديم تحية الثورة لهن لما قدمنه من نضال ودور بطولي.

أما على مستوى الواقع التعليمي للأسيرات المحررات، فقد أظهرت الدراسة معاناة أخرى في هذا الجانب، تمثلت بحرمان بعض الأسيرات من التعليم الجامعي، وحرمان بعض الأسيرات من نشر مؤلفاتهن بسبب سوء الوضع المادي، واضطرار بعض الأسيرات إلى ترك مقاعد الدراسة بسبب المطاردة المستمرة لهن من قوات الاحتلال، وحرمان الاحتلال بعض الأسيرات من إكمال تعليمهن الجامعي خارج أرض الوطن، في المقابل هناك بعض الأسيرات اللواتي استطعن استكمال دراستهن وهن متزوجات إلى جانب استمرارهن في العمل النضالي الوطني.

تشير الدراسة إلى سوء الوضع الاقتصادي للأسيرات المحررات، وتمثل ذلك بصعوبة الحصول على العمل، وعدم القدرة على توفير كامل سبل العيش لأبناء المتزوجات منهن، وتقصير القيادة الفلسطينية في رعاية الأسيرات المحررات. ولكن هناك من تم اعتقالهن وهن في وظائفهن، وبعد التحرر من المعتقل عدن إلى عملهن بصعوبة، وهذا يعني أن وضعهن الاقتصادي أفضل من غيرهن من الأسيرات.

أما الدراسة التي قام بها مركز الدراسات النسوية التنموية، فهدفت إلى الكشف عن الآثار النفسية والجسمية بعيدة المدى للتعذيب لدى الأسيرات الفلسطينيات المحررات بقطاع غزة وعلاقتها ببعض المتغيرات، حيث شملت عينة الدراسة 48 أسيرة محررة من أصل 70 أسيرة محررة في قطاع غزة، وقد تم اختيارهن بطريقة قصدية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأسيرات تعرضن للتعذيب الجسدي بنسبة 32.7%، كما تعرضن للتعذيب النفسي بنسبة 44.2%. كما أظهرت النتائج أن 41.7% من الأسيرات يعانين من اضطرابات الصدمة، بينما 58.3% من الأسيرات لا يعانين من اضطرابات ما بعد الصدمة.

وعن مدى معاناة الأسيرات من الأمراض الجسمية والأعراض النفسية، أشارت الدراسة إلى أن الأسيرات المحررات يعانين من أمراض جسمية بنسبة 30.4%، أما بالنسبة للأعراض النفسية، فقد تبين أن أعلى نسبة كانت للأعراض النفس جسمية حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة 40.5%، وفي المرتبة الثانية الوسواس القهري 33.5%، ثم الاكتئاب في المرتبة الثالثة 33.3%، ويليه القلق في المرتبة الرابعة 31%، ثم العداوة والبارانويا التخيلية في المرتبة الخامسة 29.4%، ثم قلق الخوف في المرتبة السابعة وبوزن نسبي 27.7%، ثم الحساسية التفاعلية في المرتبة الثامنة 27.2%، ثم الذهانية في المرتبة التاسعة 18.8%.

كما بينت الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لأعراض القلق على درجة التعذيب الجسدي، وهذا يدل على أنه كلما زادت شدة التعذيب الجسدي لدى الأسيرات المحررات زادت أعراض القلق لديهن والعكس صحيح. هذا بالإضافة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لأعراض القلق على درجة التعذيب النفسي، وهذا يدل على أنه كلما زادت شدة التعذيب النفسي لدى الأسيرات المحررات زادت اضطرابات الصدمة لديهن والعكس صحيح.

أما فروانة فقد أظهرت دراسته التي استندت إلى الشهادات الحية لبعض الأسيرات اللواتي تعرضن للاعتقال والتعذيب، إلى أن اعتقال الإناث كما اعتقال الذكور يصاحبه ضرب وإهانة، وترهيب وترويع،

ويتعرضن في مراكز التحقيق والاعتقال لمعاملة قاسية دون أدنى حساسية أو اعتبار لجنسهن واحتياجاتهن الخاصة. كما أظهرت النتائج ابتداع إدارة السجون وسائل لإذلال الأسيرات وقمعهن والمساس بشرفهن وكرامتهن من خلال مرور السجانين على أقسامهن ليلاً وأثناء نومهن، وفي كثير من الأحيان يتم اقتحام غرفهن مباشرة ليلاً وفجأة من السجانين دون أن يتمكنَ من وضع المناديل كغطاء على رؤوسهن، وفي أحيان أخرى تم تمزيق المناديل والجلابيب في تعد صارخ لخصوصيتهن وكرامتهن.

أما عن الأوضاع المأساوية التي تعيشها الأسيرات داخل المعتقلات، فيشير فروانة إلى المعاناة التي تحيا الأسيرات في ظلها، فالفئران تقاسم الأسيرات طعامهن غير الصحي أساساً، وهذا يشكل انتهاكاً لالتزامات الدولة الحاجزة وفقاً [للمادة 89] من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تلزم هذه الدولة توفير حصة كافية من الطعام للمعتقلين من حيث كميتها ونوعيتها، ومراعاتها للتوازن الصحي الطبيعي، لذا تضطر الأسيرات لشراء ما يحتجنه من الطعام من مقصف السجن، الأمر الذي يثقل كاهل ذويهن بأعباء إضافية.

وتضيف دراسة فروانة معاناة الأسيرات حيث البرد القارس في الشتاء والرطوبة، وعدم وجود تدفئة وأغطية كافية، والازدحام وقلة التهوية. وتتعمد إدارة السجون وضع السجينات الجنائيات الإسرائيليات في أقسام الأسيرات الفلسطينيات، حيث يقمن بمضايقتهن بشكل مستمر وإزعاجهن بالصراخ أثناء أدائهن الصلاة، وإطلاق الشتائم وسب الذات الإلهية والألفاظ القذرة. كما أشارت الدراسة إلى سياسة التفتيش العاري والتحرش الجنسي من السجانين والسجانات والتهديد بالاغتصاب. هذا بالإضافة إلى إجبارهن على تنفيذ حركات مذلة ومشينة أمام السجانات.

الأوضاع الصحية في غاية الصعوبة، فالنتائج تشير إلى أن سياسة الإهمال الطبي التي تنتهجها إدارة السجون هي سياسة مبرمجة ممنهجة تهدف لقتل الأسرى والأسيرات ببطء، إذ تعاني بعض الأسيرات من أمراض مزمنة ولا توفر لهن العناية الطبية اللازمة مما يفاقم الأمراض لديهن في ظل النقص الحاد في الطعام كماً ونوعاً. أما حالات الولادة التي تم توثيقها داخل السجون فلم تحظ بحسب النتائج بالحد الأدنى من الرعاية الطبية، كونها تمت تحت حراسة عسكرية وأمنية مشددة وكانت الأسيرات مقيدات الأرجل والأيدي، ولم يتم فكهن إلا أثناء العملية فقط ومن ثم يعاد تكبيلهن بالسلاسل الحديدية، وهذا مخالف لجميع الأعراف الدولية كما لم يسمح لأحد من أقارب الأسيرة بالحضور للمستشفى أثناء الولادة. وهذا في حد ذاته يعتبر انتهاكاً [للمادة 81] من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تلزم أطراف النزاع "بتوفير الرعاية الطبية التي تتطلبها حالة (المعتقلين/ ات) الصحية".

وبالنسبة لزيارات الأهالي، فهي نادرة وغير منتظمة ويتخللها العديد من المصاعب للأهل بدءاً من ركوب حافلة "الصليب الأحمر" فجراً وانتهاء بالعودة في ساعات الليل المتأخرة. وتشتكي الأسيرات من الإجراءات التي تفرض عليهن خلال زيارة ذويهن، حيث يمنعن من مصافحة الأهل وتجري الزيارة من خلف جدار زجاجي بلاستيكي محاط بالأسلاك الشائكة، وتتم وفق مزاج الإدارة التي غالباً ما تقوم بإلغائها بشكل مفاجئ، أو منع الأسيرات من الزيارات كعقاب. ويصل الأمر إلى منع الأسيرات من زيارات أزواجهن وأشقائهن الأسرى القابعين في سجون ومعتقلات أخرى، ولا تزال إدارة السجون ترفض طلباتهن ولا تسمح لهن بالزيارات الداخلية.

يبدو جلياً أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تمارس سياسة العقاب الجماعي بحق الأسيرات والأسرى السياسيين وعائلاتهم من خلال العقبات والعراقيل التي تضعها أمامهم، باشتراط حصولهم على تصاريح خاصة للتمكن من زيارة أبنائهم وأقربائهم المعتقلين الذين نقلتهم إسرائيل للسجون الإسرائيلية في داخل إسرائيل. وذلك على الرغم من حظر اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص

المدنيين وقت الحرب من النقل الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أياً كانت دواعي هذا النقل، [مادة (49)] القسم الثالث المتعلق بالأراضي المحتلة. وكانت السلطات الإسرائيلية قد أصدرت تعليمات محددة عام 1996 تتعلق بزيارة المعتقلين الفلسطينيين للسجون الإسرائيلية. والقاضية بالسماح فقط لبعض فئات أقارب الدرجة الأولى بزيارة المعتقلين، وتلك الفئات هي: الأب، الأم، الزوج، الزوجة، الجد، الجدة، البنات والشقيقات، الأبناء، والأشقاء والذين هم دون السادسة عشر وفوق الخامسة والأربعين.

وعلى الرغم من جملة الانتهاكات التي تتعرض لها الأسيرات الفلسطينيات من الاحتلال ناهيك عن العنف المجتمعي، فإن دراسة الطلاع والتي تهدف إلى معرفة مستوى التوافق النفسي والانتماء الوطني والعلاقة بينهما لدى الأسيرات الفلسطينيات المحررات من السجون الإسرائيلية، مقارنة مع اللاتي لم يتعرضن للأسر، أظهرت وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجات كل من التوافق النفسي، ودرجات الانتماء الوطني لدى الأسيرات، كما بينت النتائج وجود فروق دالة في مجالات مقياس التوافق النفسي والتوافق الاجتماعي بين الأسيرات واللاتي لم يتعرضن للأسر لصالح الأسيرات، ويفسر الطلاع وجود فروق في التوافق النفسي لصالح الأسيرات إلى مشاركتهن فـي العملية النضالية ومحاولة إثبات أنهن على قدم المساواة مع الرجل في هذه المجال، وبالتالي عدم خضوعهن للقيود الاجتماعية لنظرتهن إلى ذلك أنه يحط من قيمتهن، بالإضافة إلى ظروف حياة الأسر التي كان لها تأثير بالغ على تكوين الخبرات والتجـارب وحتى الوعي.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في مجالات الحاجة إلى المشاركة والحاجة إلى القيادة لصالح الأسيرات، ويمكن إرجاع ذلك بحسب الطلاع، إلى أن حس المـسؤولية ودوافـع المبـادرة والتطـوع والمشاركة تعزز الحس القيادي، والذي يمثل جزءاً من الانتماء الـوطني والمـشاركة النضالية. هذا بالإضافة إلى الفرصة التي أتيحت لهن لتولى مسؤوليات قياديـة وإداريـة فترة الأسر. ويمكن تفسير انخفاض الشعور في الحاجة إلى القيادة لدى المرأة التي لـم تتعـرض للأسر إلى التنشئة الاجتماعية التي تقوم على سلطة الرجل، وفي المقابل يتم اكتساب المرأة منذ الطفولة قيم الطاعة والخضوع وتلبية حاجات الرجل والأسرة، وبالتالي تصبح المرأة تابعة مكملة أو مسهلة لدور الرجل الأساسي في المجتمع، وعدم إتاحة الفرصـة للمـرأة للمشاركة والتفاعل الاجتماعي الذي يكسبها التجربة والوعي اللازمين لتنمية مهارات القيادة.

8.2 أبرز النتائج[109]

الخصائص الديموغرافية للأسيرات المحررات

أشارت النتائج إلى أن 45.9 % من الأسيرات المحررات سبق لهن الزواج، مقابل 54.1 % لم يسبق لهن الزواج، وأن 32.8 % منهن حاصلات على تعليم أقل من ثانوي و19.7 % على ثانوية عامة و47.5 % على دبلوم فأعلى، وأفادت البيانات بأن 24.6 % من الأسيرات اللواتي تمت مقابلتهن يعملن، مقابل 75.4 % لا يعملن، وأن 39.3 % منهن لاجئات، و26.2 % يعانين من مرض مزمن، وأفادت 19.7 % من الأسيرات المحررات بأنهن فقدن أحد أفراد الأسرة بسبب الاحتلال.

تؤكد هذه النتائج ما جاء في الدراسات التي تمت مراجعتها في هذا المحور، كما دراسة نجم التي أشارت إلى معاناة غالبية النساء في الجانب التعليمي نتيجة اضطرارهن لترك مقاعد الدراسة بسبب المطاردة المستمرة من قوات الاحتلال، كما حرم الاحتلال بعض الأسيرات من إكمال تعليمهن الجامعي خارج أرض الوطن.

109 البيانات كما أشرت في المنهجية تعكس نتائج 61 استمارة لأسير محررة.

كما يمكن تفسير ارتفاع نسب الأسيرات المحررات اللواتي لا يعملن، والتي بلغت 75.4%، بصعوبة حصولهن على العمل بسبب تخوفهن من الاعتقال مرة أخرى، أو بسبب القيود الاجتماعية التي تفرض على تحركات الأسيرات، وكذلك رفض استيعاب المؤسسات الرسمية لهن لاعتبارات تتعلق بالانتماء الحزبي، أو بسبب عدم اهتمام ومساندة بعض القيادات الوطنية والجهات المسؤولة بالأسيرات، ما انعكس على قلة تقديم خدمات لهن تعوضهن عن معاناتهن في السجن وما سببه الأسر من ألم نفسي وجسدي وعدم تقدير نضالهن وتضحياتهن كما جاء في دراسة نجم. وهذا ما أشارت إليه الأسيرات في المجموعة البؤرية، وفي هذا السياق تشير إحداهن إلى:

"إنّ الانتهاكات الإسرائيلية أعاقت المشاركة الاجتماعية للكثير من الأسيرات بعد أن ترك الاعتقال أثراً واضحاً على نفسية الأسيرات، تخوفها من الاعتقال مرة أخرى، معاقبة الأهل بالدرجة الأولى لبعض الأسيرات كقيود على تحركاتهن مما أدى إلى شلل كامل في حياتهن ورفض استيعابهن بالمؤسسات الأهلية والحكومية مما عمق من معاناتهن النفسية، عزلة المجتمع لهن، التخوف من وجودهن داخل المؤسسات العامة والخاصة، تخوف بعض الأسيرات من الانخراط في الشأن العام والمحلي بسبب الوضع الأمني والمخاطر المترتبة عليه، عدم السماح لبعض المؤسسات بطلبات التوظيف مما يؤدي إلى البطالة في صفوف الأسيرات، عدم وجود فرص عمل لتمكينهن اقتصادياً مما يؤدي إلى عدم قدرتهن على توفير حياة كريمة لهن ولعائلاتهن".

العنف الذي تعرضت له الأسيرات المحررات على حواجز الاحتلال

أفادت 72.1% من الأسيرات المحررات بتعرضهن على الأقل لشكل واحد من أشكال العنف المختلفة على حواجز الاحتلال (المتحركة أو الثابتة أثناء تنقلهن بين التجمعات) في الضفة الغربية بشكل عام، وأفادت 97.7% من الأسيرات المحررات بتعرضهن للضرب على الحواجز، و95.5% بتعرضهن للإهانة والشتيمة، و88.6% بتعرضهن للتحرش الجنسي أثناء التفتيش على الحواجز، وأفادت 72.1% بقيامهن بمراجعة المخابرات الإسرائيلية والتحقيق معهن، وأشارت 56.8% إلى أنه تمت مصادرة الجوال والحاسوب الشخصي الخاص بهن.

العنف الذي تعرضت له الأسيرات المحررات في السجون الإسرائيلية أثناء مرحلة الاعتقال

أولاً: مرحلة الاعتقال

أفادت البيانات التي تم الحصول عليها من الأسيرات المحررات بأن غالبية الأسيرات تعرضن للضرب أثناء اعتقالهن من البيت أو الحواجز من جنود الاحتلال، و88.5% تعرضن للإهانة والسب والشتم، و78.8% من الأسيرات أفدن بمنعهن من إحضار الأدوية الخاصة بهن أو حاجياتهن أثناء الاعتقال، وأشارت 86.9% إلى تعرضهن للتحرش الجنسي، و83.9% إلى تفتيش الحاجيات الخاصة بهن والعبث بأغراضهن إضافة إلى مصادرة الجوال والحاسوب الشخصي لهن أثناء الاعتقال، وأشارت 29.8% من النساء إلى أنه تم إحضار أمر كتابي باعتقالهن.

ثانياً: مرحلة التحقيق

أفادت البيانات التي تم الحصول عليها من الأسيرات المحررات بأن غالبية الأسيرات تعرضن للضرب أثناء التحقيق معهن في سجون الاحتلال و91.8% من الأسيرات المحررات تعرضن للإهانة والسب والشتم أثناء التحقيق، وأشارت 93.4% من الأسيرات إلى حرمانهن من الحصول على الأكل أو الشرب أو حتى الأدوية الخاصة بهن، وأكدت 65.6% تعرضهن للتحرش الجنسي أثناء التحقيق، وأفادت 98.4% بحرمانهن من الزيارة أو مقابلة المحامي أثناء التحقيق، وأفادت 98.4% من الأسيرات بوضعهن بالحجز الانفرادي وأفادت 91.8% من الأسيرات المحررات بأنهن قمن بالتوقيع على أوراق لا يستطعن قراءتها وبلغة ثانية.

ثالثاً: مرحلة الاعتقال من السجن

أفادت البيانات التي تم الحصول عليها من الأسيرات المحررات بأن 98.4% من الأسيرات المحررات تعرضن للضرب والاعتداء والتفتيش الاستفزازي من فترة لأخرى داخل السجن، و96.7% من الأسيرات أفدن بمنعهن من الحصول على الأدوية ورؤية الطبيب ومن بينهن النساء الحوامل وتعرضن للإهمال الصحي وذلك خلال فترة اعتقالهن، وأفادت 4.9% من الأسيرات المحررات بأنه تم تعريتهن أمام زميلاتهن داخل السجن، وأفادت 95.1% من الأسيرات بتعرضهن للإهانة والسب والشتم بشكل دائم داخل السجن، وأشارت 95.1% من الأسيرات إلى حرمانهن من مقابلة الأهل أثناء الزيارة في السجون.

هذه النتائج التي أبرزت أشكال الانتهاكات التي تتعرض لها الأسيرات في سجون الاحتلال تتفق مع ما جاء في دراسة سلامة[110] التي اعتمدت على روايات الأسيرات المحررات، اللواتي تحدثن عن الأساليب المبتكرة للتعذيب التي يمارسها السجان بحقهن للضغط عليهن، وتمثلت بتعرضهن للضرب المبرح والاعتداء عليهن من الأسيرات الجنائيات اليهوديات، التفتيش العاري، السب والشتم بألفاظ نابية، التهديد بالاغتصاب، تعذيب الأسيرات بإجلاسهن بوضع الولادة والمرور على أجسادهن بآلات كهربائية والتركيز على المناطق الحساسة في الجسم، إغلاق فم الأسيرات بمنديل لكتم صراخهن خلال التعذيب والشد من الشعر، العقاب بالزنازين الانفرادية، عدم الرعاية الصحية خصوصاً للحالات المرضية الصعبة وللأمهات الرضع.

كما تتفق مع جاء من أشكال لانتهاكات في دراسة فروانة الذي أشار إلى المضايقات التي تتعرض لها النساء الأسيرات بشكل مستمر وإزعاجهن بالصراخ أثناء أدائهن الصلاة، وإطلاق الشتائم وسب الذات الإلهية والألفاظ القذرة، بالإضافة لفرض سياسة التفتيش العاري والتحرش الجنسي بهن من السجانين والسجانات والتهديد بالاغتصاب. هذا بالإضافة إلى إجبارهن على تنفيذ حركات مذلة ومشينة أمام السجانات، ناهيك عن معاناتهن من عدم توافر العناية الطبية اللازمة، وتحديداً الحالات التي تعاني أمراضاً مزمنة.

العنف الذي تتعرض له الأسيرات المحررات من أحد أفراد الأسرة بعد خروجهن من السجن

9.8% من الأسيرات المحررات تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف من أحد أفراد الأسرة وذلك بعد خروجهن من السجن.

110 سلامة هشام (2004). الأسيرات في سجون الاحتلال: معاناة مستمرة، تحد وصمود واستعلاء، تقرير، البيان (بريطانيا)، العدد 205.

التوزيع النسبي للأسيرات المحررات اللواتي تعرضن للعنف من الزوج أو أحد أفراد الأسرة حسب نوع العنف والخصائص الديموغرافية

الخصائص الديموغرافية	نوع العنف			
	عنف نفسي		عنف جسدي	
الحالة الزواجية	**لم يتعرضن**	**تعرضن**	**لم يتعرضن**	**تعرضن**
لم يسبق لهن الزواج	%66.7	%33.3	%89.3	%10.7
سبق لهن الزواج	%52.9	%47.1	%73.8	%26.2
الحالة التعليمية				
أقل من ثانوية	%43.6	%56.4	%64.1	%35.9
ثانوية عامة	%52.2	%47.8	%83.3	%16.7
دبلوم فأعلى	%68.0	%32.0	%85.7	%14.3

الأسيرات المحررات بحسب النتائج هن الأقل تعرضاً لمختلف أشكال العنف بصرف النظر عن الحالة الزوجية أو مستوى تعليمهن، وربما هذا يعود كما تشير إليه الدراسات السابقة ومنها دراسة نجم، إلى شعور الرجال في العائلة بالفخر والاعتزاز لما قدمته للوطن من دور بطولي ضد مقارعة الاحتلال، على اعتبار أن مشاركة النساء في النضال الاحتلال تعتبر مقبولة وذات أهمية في السياق الفلسطيني الذي يقبع تحت الاحتلال. إلا أن هذا لا ينفي تعرض النساء للقيود على الحركة أو الحرمان من التواصل مع المجتمع، والإجبار على المكوث في البيت، أو حرمان بعض الأسيرات من حرية اختيار الزوج وإجبارهن على زوج لا يكافئهن في المواصفات.

الفصل التاسع
مناقشة واستنتاجات

قبل البدء بمناقشة نتائج البحث الكمي والكيفي، حري بنا التعرض إلى إمكانية أن تلعب النساء الفلسطينيات دور وكيلات للتغيير في ظل سياق احتلالي واجتماعي يمارس مختلف أشكال الانتهاكات في مختلف أماكن وجود النساء ومن ضمنها تلك التي تناولها البحث بالتفصيل. وبهذا الخصوص تشير مانشاندا،[111] إلى ضرورة رؤية وجهي دور النساء، كضحايا ووكيلات للتغيير. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار قرار مجلس الأمن رقم 1325 الذي شكل بدوره علامة فارقة في الخطاب العالمي الذي تناول دور النساء كعنصر فاعل في الصراعات لا كضحايا، فإنه من الضرورة الانطلاق في مناقشتنا للنتائج من هذا الإطار الذي يعيد إنتاج المعرفة التي تعطي القيمة الحقيقية لمساهمات النساء وأدوارهن.

في العادة، تظهر النساء، أثناء الصراعات، قدرات هائلة لا تصدق على الصمود من أجل البقاء والتكيف، وتسهم الأدوار التي تلعبها النساء في الحالات هذه كأمهات وزوجات، إلى جانب توليهن مسؤولية إعاشة العائلات، في الحفاظ على بنية العائلات وبالتالي بنية المجتمع ككل.[112]

ونظراً لما تلعبه النساء من أدوار مركبة في أوقات الصراع والحروب، فقد تعاطى المنظرون مع النساء ليس فقط من منطلق كونهن بالضرورة ضحايا للصراعات، وإنما لفتوا الانتباه للأدوار الأخرى وغير المرئية والتي عادة ما تقوم بها النساء. والهدف من ذلك، هو دراسة وضعية النساء في الحروب بشكل أكثر شمولية وموضوعية.[113] فالانتباه لأدوار النساء والقوة التي يمارسنها، أو يتمتعن بها أثناء الصراعات والحروب، أساسي من أجل العمل على تعزيز نظرة النساء لذواتهن ككائنات سياسية فاعلة، وأن لديهن قدرات وإمكانات للمساهمة في مجتمعاتهن ومحيطهن المحلي، وبالتالي تمكينهن وحماية حقوقهن على مستوى العائلة والمجتمع ككل. كما أن هذا الإقرار يعتبر أساسياً من أجل خلق حالة من التحول المجتمعي باتجاه حماية حقوق النساء كأفراد.[114]

وبالاستناد إلى ما تم طرحه نظرياً، وربطه في سياق نتائج دراستنا الكمية كما نتائج المجموعة البؤرية، التي أظهرت حجم وأشكال الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في الضفة الغربية من الاحتلال في المواقع التي تناولها البحث بالتفصيل، بالإضافة إلى ما جاء في الدراسات السابقة، يمكن الحديث هنا عن مستويين من النتائج: النتائج الكمية التي أبرزت لأول مرة حجم الانتهاكات وأشكالها والتي تظهر الواقع الذي تعيشه النساء في ظل سياق احتلالي اجتماعي، مقابل النتائج الكيفية التي أعطت قيمة لما تقوم به النساء في محيطهن العائلي والمحلي.

على صعيد النتائج الكمية التي تتعلق بالسياق السياسي الاجتماعي المعاش، وما تتعرض له النساء من عنف احتلالي ومجتمعي، سواء المقيمات بالقرب من جدار الضم والتوسع؛ أو النساء المقدسيات؛ أو النساء المقيمات بالقرب من الحواجز الإسرائيلية؛ أو النساء المقيمات في الأغوار، بالإضافة إلى

111 Kirk, J. & Taylor, S. 2007. "UN Security Council Resolution 1325". Forced Migration Review 27: 13-14.

112 Manchanda, R. 2005. "Women's Agency in Peace Building: Gender Relations in Post-Conflict Reconstruction". Economic and Political Weekly 40 (44/45): 4737-4745.

113 Manchanda, R. 2005. "Women's Agency in Peace Building: Gender Relations in Post-Conflict Reconstruction". Economic and Political Weekly 40 (44/45): 4737-4745.

114 Ní Aoláin, F. & Turner, C. 2007. "Gender, Truth and Transition". UCLA Women's Law Journal 16 (1): 229-279.

الأسيرات المحررات، فقد أبرزت نتائج البحث الكمي لأول مرة أن غالبية النساء يتعرضن للعنف على اختلاف أشكاله من جيش الاحتلال على الحواجز (المتحركة أو الثابتة) أثناء تنقلهن بالضفة الغربية خلال الـ 12 شهراً الماضية، كما في حالة الأسيرات المحررات والمقدسيات اللواتي تعرضن على الأقل لشكل واحد من أشكال العنف المختلفة على حواجز الاحتلال بنسب وصلت إلى 72.1%، 63.3%، على التوالي، كما تعرضت النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات، والمقيمات بالقرب من جدار الضم والتوسع، والمقيمات في مناطق الأغوار لأشكال مختلفة من العنف من الاحتلال أو المستوطنين خلال الـ 12 شهراً الماضية، بنسب وصلت إلى 71.2%، 57.7%، 49.2%، 30.7% على التوالي.

وعلى الرغم من أن النساء المقيمات بالأغوار هن الأقل تعرضاً لعنف الاحتلال والمستوطنين، فإن البحث أبرز أشكالاً أخرى من الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في المنطقة من الاحتلال والمستوطنين، كمصادرة الأراضي والثمار ومنع الرعي في المنطقة، ومنعهن من الحصول على الخدمات التعليمية أو المياه أو بناء السكن والخدمات السكنية في منطقة الأغوار، بنسب وصلت إلى 63.8%، 69.6% على التوالي.

كما أبرز البحث خصوصية للانتهاكات التي تتعرض لها النساء في القدس، إذ أفاد البحث بتعرض 71.2% من النساء المقدسيات لأشكال مختلفة من العنف من الاحتلال أو المستوطنين أثناء إقامتهن في القدس، من بينهن 89.8% حرمن من الحصول على عدد من الخدمات التعليمية والصحية، و45.6% حرمن من السكن والعمل في القدس، و12.2% حرمن من الحصول على الهوية أو البطاقة الممغنطة أو هددن بسحب الهوية المقدسية، و87.3% تمت مصادرة أموالهن وسياراتهن وفرض ضرائب عليهن، و14.6% منعن من السفر إلى الخارج أو مغادرة القدس من مجموع النساء اللواتي تعرضن للعنف.

وبالنسبة للأسيرات المحررات فقد تميز البحث بإبرازه حجم معاناتهن جراء الانتهاكات التي تعرضن لها أثناء فترة اعتقالهن، إذ أشارت النتائج إلى أن غالبية الأسيرات تعرضن للضرب أثناء اعتقالهن من البيت أو الحواجز من جنود الاحتلال، و88.5% تعرضن للإهانة والسب والشتم، و78.8% من الأسيرات أفدن بمنعهن من إحضار الأدوية الخاصة بهن أو حاجياتهن، في حين أن 98.4% منهن تعرضن للضرب والاعتداء والتفتيش الاستفزازي من فترة لأخرى داخل السجن أثناء فترة اعتقالهن، وأن 96.7% من الأسيرات منعن من الحصول على الأدوية ورؤية الطبيب ومن بينهن النساء الحوامل وتعرضن للإهمال الصحي خلال فترة اعتقالهن، وأن 4.9% من الأسيرات المحررات تمت تعريتهن أمام زميلاتهن داخل السجن خلال الـ 12 شهراً الماضية.

أما النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات، فقد أبرزت النتائج أن 91.5% من اللواتي تعرضن لعنف الاحتلال والمستوطنين تعرضن لاستنشاق الغاز وقنابل الصوت وإطلاق الرصاص من الاحتلال والمستوطنين، وأن 85.2% تعرضن للإهانة والشتيمة، وأن 72.6% تعرضن لتحرشات جسدية أو لفظية أو تفتيشات جسدية على حواجز الاحتلال. هذا بالإضافة إلى أن 79.9% من النساء تم منعهن من الحصول على الخدمات والرعاية الصحية وقطعت المياه عنهن، وأن 5.4% من النساء سرقت أرضهن أو محصولهن وذلك خلال الـ 12 شهراً الماضية. كما أفادت البيانات بأن 27.4% من النساء أشرن إلى أن الجيش الإسرائيلي هو أكثر الفئات اعتداءً على النساء المقيمات بالقرب من المستوطنات ثم المستوطنين بنسبة 26.2%، ورأت 36.6% أن الجيش والمستوطنين والشرطة وحرس الحدود والمخابرات شاركوا جميعهم في الاعتداء على النساء في هذه المناطق، وأن 4.9% من المحتلين الذين مروا من هذه المناطق شاركوا في الاعتداء على النساء.

أما المقيمات بالقرب من الجدار، فقد أظهرت النتائج أن 22.3% من اللواتي تعرضن لعنف الاحتلال والمستوطنين تعرضن للضرب وأن 38.4% تعرضن للإهانة والشتيمة، وأن 8.5% تعرضن لتحرشات

جنسية من الاحتلال والمستوطنين. كما أن 30.5% من النساء أفدن بمنعهن من الحصول على تصاريح المرور من البوابات، وأن منازلهن اقتحمها الجيش الإسرائيلي أكثر من مرة، فيما منعت 8.5% من الحركة والتنقل.

على مستوى آخر، أظهرت نتائج البحث الكمية وجود علاقة طردية بين العنف الموجه من الاحتلال الإسرائيلي ضد أحد أفراد الأسر المشاركة في البحث وبين العنف الموجه ضد النساء في العينة، كما في حالة النساء المقدسيات التي أفادت بتعرض 44.1 % من أفراد أسرهن للاعتداء من الاحتلال أو المستوطنين، ما انعكس على تعرض 62.1% منهن لشكل واحد من أشكال العنف من أحد أفراد الأسرة، ومن بينهن 72.7% تعرضن للعنف الجسدي، و23.5% تعرضن للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية، و90.2% تعرضن للعنف النفسي من أحد أفراد أسرهن الرجال. وكذلك الأمر بالنسبة للنساء المقيمات قرب المستوطنات اللواتي أفدن بتعرض أكثر من ثلث أفراد أسرهن للاعتداء من الاحتلال أو المستوطنين، وكانت لهذه الاعتداءات تبعاتها بتعرض 49.1% للعنف داخل أسرهن، 52.3% من بينهن تعرضن للعنف الجسدي و17.6% للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية و 77.1% للعنف النفسي سواء من الزوج أو أحد أفراد الأسرة.

تقل وتيرة العنف الموجه ضد النساء بانخفاض نسب الاعتداء التي يتعرض لها أحد أفراد أسر النساء المشاركات في البحث، ما يؤكد وجود علاقة طردية بين الاعتداءات التي يتعرض لها الرجال في العائلة والعنف الأسري الذي تتعرض له النساء داخل أسرهن. كما في حالة النساء المقيمات بالقرب من الجدار، اللواتي أفدن بتعرض أحد أفراد أسرهن للاعتداء من المحتل بنسبة أقل وصلت إلى نحو الربع، ما انعكس على انخفاض نسب تعرضهن للعنف الأسري، إذ أفادت 27.2% منهن بتعرضهن لشكل واحد من أشكال العنف من أحد أفراد الأسرة، منهن: 22.3% تعرضن للعنف الجسدي، و15.3% للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية، و43.8% للعنف النفسي من أحد أفراد الأسرة. الأمر نفسه يتكرر عند الحديث عن النساء المقيمات في الأغوار، إذ أشارت النساء إلى تعرض 20.9% من أفراد أسرهن للاعتداء من الاحتلال أو المستوطنين، ما انعكس على انخفاض تعرضهن للعنف داخل أسرهن 30.7%، ومن بينهن 28.1% تعرضن للعنف الجسدي، و14.1% للعنف الجنسي أو التحرشات الجنسية و50.0% للعنف النفسي.

الانتهاكات والمعاناة التي تتعرض لها النساء في المواقع المختارة، تجعلهن الأكثر انكشافاً لعوامل الصراع كونهن يتأثرن بشكل مضاعف مقارنة بالفئات الأخرى في المجتمع، مع ما يتبعه ذلك من انعكاسات ومسؤوليات وأعباء ملقاة على عاتق النساء اللواتي يجب أن يوفرن لعائلاتهن الأمن والأمان، وهن أبعد ما يكن عنها بالإضافة إلى الظروف المحيطة بأسر النساء اللواتي شملتهن الدراسة كما أبرزته نتائج الدراسة، والتي أفادت بتعرض غالبيتهن لضغوط اقتصادية واجتماعية منها على سبيل المثال: زيادة مسؤوليات الزوج وضغوط العمل، تعرض أحد أفراد الأسرة لمشاكل صحية أدى إلى ذهابه للمستشفى، زيادة أعباء رعاية الأسرة والوالدين ورعاية أهل الزوج بحكم أن غالبيتهن سبق لهن الزواج، باستثناء الأسيرات المحررات التي لم تتجاوز نسبة من سبق لهن الزواج 45.9%. هذا بالإضافة إلى تلقيهن الردود الغاضبة من الذكور في العائلة، في حال تعرضوا إلى انتهاكات أو في حال تمت ممارسة أي شكل من أشكال العنف بحقهن. وبالنظر إلى الخصائص الديمغرافية، نجد أن غالبية النساء في مختلف المواقع التي شملتها الدراسة ذوات تحصيل متدن "ثانوية فأقل"، كما أن غالبيتهن لا يعملن، وبالتالي هذا يجعل النساء ضمن هذه الحالة، إحدى الفئات الاجتماعية الأكثر انكشافاً لعوامل الفقر والبطالة والتهميش، مما ساهم في زيادة الأعباء المنزلية والدور الإنجابي للنساء من أجل استمرارية الأسرة وأمنها المعيشي في ظل سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية.

انتهاكات الاحتلال الموجهة ضد النساء وممارساته تزيد من وتيرة العنف الموجه ضد النساء، وهذا ما أبرزته الدراسة بما تتضمنه من انتهاكات للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والصحية، إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية، وهذه النتائج تثير تساؤلاً حول درجة الحماية التي تتمتع بها النساء كنتاج لتفاعل مجمل العوامل التي تحدثت عنها الدراسة والتي تتعلق في جوهرها بالبنى الاحتلالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، التي تتسم طبيعتها بالتوزيع غير العادل لمصادر القوة والتأثير والفعل، والتي حدت إلى درجة كبيرة من الفرص التمكينية المتاحة للنساء في الحيز العام.

وعلى الرغم من نتائج المسح الكمي التي أظهرت تعرض النساء لمعيقات أبرزها الاحتلال باعتباره يشكل تهديداً على الأمن الإنساني للجميع وبشكل خاص على النساء مما يزيد من وطأة مهامهن في الحيز الخاص، بالإضافة إلى تعرضهن لأحد أو كل أشكال العنف النفسي والجسدي والجنسي وتدني المستوى التعليمي وقلة الفرص المتاحة لهن في العمل وشح الموارد ناهيك عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بأسرهن، والفرص المتاحة لهن، فإن ذلك لا يمكنه أن يقلل من قيمة الأدوار التي تمارسها النساء لحماية عائلاتهن.

وهذا بالتحديد ما أظهرته نتائج المجموعة البؤرية التي أعطت المعاني الحقيقية لخبرات وتجارب ومعاناة وقوة النساء الفلسطينيات المستهدفات في الدراسة، في ظل سياق احتلالي يسلبهن حقوقهن وحقوق عائلاتهن. إذ لعب عامل الاحتلال الإسرائيلي دوراً في خلق مزيد من التحدي والإصرار على العمل على مواجهة الظروف الصعبة التي تمارس عليهن وعلى عائلاتهن من الاحتلال وذلك باتباع استراتيجيات وآليات إما معلنة أو غير معلنة بحسب ما تقتضيه المصلحة، وهذا ما تجاهلته الأدبيات التي ركزت على ثنائية الفصل بين العام والخاص عند الحديث عن المشاركة السياسية التي تحضر بقوة في هياكل بنية المؤسسة الرسمية وغير الرسمية في المجال العام، مع إصرارها على ضرورة ألا يكون ذات الحضور تقليدياً وامتداداً للأدوار المنمطة ثقافياً في هذه البنى. وبالتالي، لم تراع خصوصية الواقع الاحتلالي والاجتماعي والثقافي والمحلي للفئات المهمشة وتحديداً النساء الأكثر تأثراً بالواقع الاحتلالي والسياسي والاقتصادي، كنوع من إلقاء القبض على أشكال أخرى نوعية وفاعلة للمشاركة السياسية للنساء من منطلق تجاربهن كنساء لتشمل الصراعات اليومية التي تخوضها النساء في المناطق المهمشة والأكثر تهميشاً في سبيل العيش ومقاومة الاحتلال، وتغيير علاقات القوة في محيطها المحلي، بل أبقته مخفيا وغير ظاهر للعيان.

هذا التجاهل لم يعط قيمة للاستراتيجيات والمبادرات التي تقوم بها النساء الفلسطينيات والتي يمكن أن تعرض حياتهن للخطر مقابل حماية عائلاتهن ومجتمعاتهن المحلية، والتي لم يتم النظر إليها على أنها مساوية من حيث القيمة على الرغم من اختلافها في الشكل والمضمون مع ما يقوم به الرجال.

إعطاء قيمة للاستراتيجيات والآليات التي تتبعها النساء للتكيف مع الواقع الاحتلالي والثقافي، وإظهار قدراتهن الفائقة في إدارة شؤون منزلهن وحماية عائلاتهن بما تيسر من موارد بالكاد تذكر، وفي ظل أوضاع بالغة التعقيد، لمواجهة مشاكلهن، هو ما أكده كيرك وتيلر من أن النساء يظهرن أثناء الصراعات قدرات هائلة لا تصدق على الصمود من أجل البقاء والتكيف، وتسهم الأدوار التي تلعبها النساء في الحالات هذه كأمهات وزوجات، إلى جانب توليهن مسؤولية إعاشة العائلات، في الحفاظ على بنية العائلات وبالتالي بنية المجتمع ككل.[115]

115 Manchanda, R. 2005. "Women's Agency in Peace Building: Gender Relations in Post-Conflict Reconstruction". Economic and Political Weekly 40 (44/45): 4737-4745.

ما قامت به النساء اللواتي شاركن في المجموعة البؤرية لتغيير ظروفهن وظروف حياة أسرهن بحكم تماسهن المباشر مع الاحتلال هو بالتحديد ما أشارت إليه "ليستر" في طرحها خيط الفاعلية البشرية، على اعتبار أن ذلك يمكن أن يساهم في إعادة تشكيل النساء كفاعلات في السياسة. وفي هذا السياق أشارت بيل هوكس،[116] إلى أن تشكيل النساء بصفة ضحايا، يسبب لهن الأذى سياسياً وسيكولوجياً، والأفضل أن تتم دعوتهن إلى الاتحاد على أساس جوانب القوة والموارد المشتركة، بدلاً من اقتسام صفة الضحية.[117] وهذا يتفق مع طرح "كارول باتمان"[118] عندما اقترحت ضرورة قيام مواطنة تدمج "النساء بصفتهن نساء". الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى خلق الشروط الاجتماعية اللازمة لتطوير أنثوية أوتونومية. إذ ترى "باتمان"[119] ضرورة احتوائهن كمواطنات، وذلك عبر الاعتراف بقيمة شأنهن كنساء.[120]

من الضرورة بمكان تطوير حس واع بالفاعلية، في المستويين الشخصي والسياسي، الأمر الذي يعد أساسياً للخروج من مشهد النساء بصفتهن ضحايا، وظهورهن كلاعبات فاعلات. لا يمكن فقط الاعتماد على تعزيز قدرات مزيد من النساء فيؤدين دوراً بارزاً في بنى هيكلية قائمة، بل الهدف هو السماح لهن بالمشاركة بشكل مختلف محصنات بالقيم والأيديولوجيا النسوية وإحراز تقدم على صعيد "التغيير الاجتماعي"، بشكل لا ينفصل عن مكونات وخصائص محيطها الاجتماعي والمحلي، وعلى نحو لا تستطيع أشكال المشاركات الرسمية الأخرى القيام به.

116 Hooks, Bell. 1993. “Sisters of the Yam: Black Women and Self-Recovery”, London: Turnaround.

117 Hooks, Bell. 1984. “Feminist Theory from Margin to Center”. Boston: South End Press.

118 Pateman, Carol.1992. “Political Obligation, Freedom and Feminism”, American Political Science Review 86: 179-182.

119 Pateman, Carol. 1989. The Disorder of Women: Democracy, Feminism, and Political Theory. Polity Press.

120 Davies, Yuval, Nira .1997. “Gender & Nation. Chapter 4: Citizenship & Difference” .London.

الفصل العاشر
التوصيات العامة

أولاً: النساء المقدسيات

1. ضرورة إجراء دراسات معمقة حول واقع النساء المقدسيات داخل المدينة المقدسة لقلة عدد الدراسات التي تتناول واقع النساء المقيمات داخل المدينة.
2. العمل على إنشاء وحدة توثيق، لتوثيق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء المقدسيات.
3. العمل على توفير الدعم والحماية القانونية للنساء المقدسيات بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ومنها قرار 1325، واتفاقية "سيداو"، وذلك من المؤسسات الحقوقية الموجودة داخل المحافظة.
4. تأسيس وحدة إعلامية لتسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية التي تتعرض لها النساء في القدس.
5. إنتاج سلسلة من الأفلام تروي واقع النساء المقدسيات من خلال التنسيق والتشبيك مع المؤسسات التي تعمل في المجال الحقوقي والنسوي والإعلامي.
6. العمل على توعية النساء بحقوقهن القانونية والاجتماعية والاقتصادية.
7. ضرورة العمل على توعية الرجال والأزواج بموضوع العنف الأسري وضرورة التوقف عن إيذاء النساء وانعكاسات ذلك المختلفة على باقي أفراد الأسرة.

ثانياً: النساء المقيمات في الأغوار

1. ضرورة إجراء دراسات معمقة حول واقع النساء المقيمات في الأغوار لقلة عدد الدراسات ذات العلاقة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تحيا في ظله النساء المقيمات بالأغوار.
2. إيجاد بدائل للنساء اللواتي يعملن في المستوطنات مثل فرص عمل ثابتة ومشاريع مدرة للدخل من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والحفاظ على كرامتهن.
3. تحسين الخدمات الموجودة ورفع كفاءتها مثل الصحة والمواصلات.
4. التعليم، الاهتمام بفئة الشباب والخريجين والكهرباء والمياه.

ثالثاً: النساء المقيمات بالقرب من جدار الضم والتوسع والمستوطنات الإسرائيلية

1. العمل على دعم النساء نفسياً واجتماعياً واقتصادياً.
2. توثيق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء المقيمات بالقرب من الجدار والمستوطنات وإيصالها لصناع القرار ومحاسبة الاحتلال عليها.
3. التوعية الإعلامية حول القضايا المتعلقة بالانتهاكات بأشكالها كافة.
4. العمل مع مؤسسات حقوق الإنسان وتفعيل دورها.
5. أن تقوم المؤسسات المحلية على حماية النساء اللواتي يعشن قرب الجدار وبالقرب من المستوطنات ورفع التوصية للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية.

رابعاً: الأسيرات المحررات

1. إعطاء الأسيرات كوتا خاصة لتوظيفهن في المؤسسات الرسمية.
2. توفير مشاريع مدرة للدخل تحديداً للأسيرات غير المتعلمات.
3. توفير الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي من المؤسسات النسوية؛ مما يسهل اندماجها بشكل صحي في المجتمع.
4. تشكيل أجسام رسمية تُعنى فقط بمتابعة قضايا الأسيرات.
5. توفير بطاقات تأمين صحي للأسيرات دون شروط.
6. تفعيل دور هيئة شؤون الأسرى لمتابعة ملف الأسيرات تحديداً.
7. تسليط وسائل الإعلام على قضايا الأسيرات وتفعيل دورها.

المراجع

- مجلة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الخامس عشر، الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس: 1967 – 2009، د. الجدية، فوزي. 2011. دراسة في الجغرافيا السياسية. العدد الثاني، ص28–125. الاستيطان الجغرافي والديموغرافي وأخطاره في قضية القدس، التفكجي، خليل. 2007.
- مركز الزيتونـة للدراسات والاستشارات، الجدار العازل في الضفة الغربية، ط1، بيروت، لبنان. ابحيصي، حسن، وعايد، خالد، 2010.
- مركز الدراسات النسوية. القدس، دراسة احتياجات للنساء والفتيات في منطقة سلوان، عويضة، ساما. 2008.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط، 2015، المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات 2014، رام الله –فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات 2013. رام الله – فلسطين.
- المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، 2014. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، مسح القوى العاملة 2014. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، بيان صحافي لمناسبة يوم المرأة العالمي، 2015. رام الله – فلسطين.
- اتفاقية لاهاي. 1907.
- وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. آب 2005. ملخص تنفيذي "ظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية: الأسباب، الإجراءات الوقائية والعلاجية".
- جامعة القدس المفتوحة فلسطين، حسني عوض. 2010. "الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن الحواجز الاحتلالية الإسرائيلية لدى عينة من طلبة جامعة القدس المفتوحة المارين عبرها يومياً. فلسطين.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، نشرة إخبارية. 2007، ص 4.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. 2014. "جدار الضم والتوسع". الفصل الثالث: تقرير تأثير انتهاكات الاحتلال على المرأة الفلسطينية. فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). 2008. التوسعات في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في الفترة بين 1996 و2007.
- تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية. مقدم للدورة الثانية والعشرين، البند 7 من جدول الأعمال (حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى).
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2010. أصوات النساء في ظل المستوطنات: تقرير عام 2010 حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال.

- مركز العودة الفلسطيني، نسيم، أحمد نسيم. 2012. "انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في فلسطين"، لندن.
- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. لونا سعادة، 2014. تقرير حول توصيات محلية للحد من ظاهرة العنف ضد النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تقرير صادر عن المركز القومي للدراسات (م.ت.ف) لمناسبة يوم الأسير.
- هيئة شؤون الأسرى، شهر أيلول 2014.
- جمعية نادي الأسير الفلسطيني (2009): تقرير خاص لمناسبة يوم الأسير الفلسطيني حول الاعتقالات على خلفية المشاركة في فعاليات المقاومة الشعبية في تصاعد مستمر.
- تقرير البيان (بريطانيا)، سلامة هشام (2004). الأسيرات في سجون الاحتلال: معاناة مستمرة، تحد وصمود واستعلاء، العدد 205.
- جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية، منال نجم 2011. واقع الحياة الاجتماعية للأسيرات الفلسطينيات المحررات في ضوء السيرة الذاتية.
- عبد الناصر فروانة. 2007. الأسيرات الفلسطينيات. موقع فلسطين خلف القضبان.
- http://www.palestinebehindbars.org/aseratsep2007.htm.
- جامعة الأقصى – غزة، عبد الرؤوف الطلاع. 2010. التوافق النفسي وعلاقته بالانتماء الوطني لدى الأسيرات الفلسطينيات المحررات من السجون الإسرائيلية. كلية التربية.
- Pocketbook on Euro-Mediterranean Statistics, 2011 edition.
- Protection in the occupied Palestinian territories, Eguiguren, Rafael & Saadeh, Luna. 2014. They can do projects here for 1,000 years and nothing will change. Local to Global Pprotection Initiative.
- Occupation, Trauma and the Violence of Exclusion, Kevorkian, Nadera. 2010. Military: Trapped Bodies and Lives. Young Women's Christian Association – Palestine.
- http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/04/16/270745.html#ixzz3dq2lW91K.
- Munayyer, Yousef. 2012. "When Settlers Attack". Palestinian center, Jerusalem Fund for Education and Community Development. Washington.
- https://electronicintifada.net/content/palestinian-women-mobilising-resist-israels-apartheid-wall/1341.Impact of the Apartheid Wall on Palestinian Women.
- WHO West Bank and Gaza (Advocacy Unit).* https://www.map-uk.org/downloads/reports/the-impact-of-the-separation-wall-on-the-right-to-health-map.pdf, http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=3818.
- http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/hussniAwad/barriersOccupation.pdf, http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/304-article08.
- Norwegian Refugee Council. (2011)."Housing, Land and Property in the West Bank, Area C, Training Manual".
- Hague Regulation, (1907), Article 55.
- http://www.palestineland.net/index.php/wall-and-settlement/200-2014-10-08-20-59-47.

- OCHA (2009) “Restricting Space: The Planning Regime Applied By Israel in Area C of the West Bank”.
- http://www.ochaopt.org/documents/special_focus_area_c_demolitions_december_2009.pdf.
- OXFAM. 2012. “ON THE BRINK: Israeli settlements and their impact on Palestinians in the JordanValley”. https://www.oxfam.org/en/research/brink.
- In May 2011, Israeli Prime Minister Benyamin Netanyahu stated, in an address to the US Congress, “that he favours a military, as opposed to civilian, presence in the Jordan Valley”. See Washington Post (2011) “Transcript: Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu’s address to Congress”, 24 May 2011.
- The Takeover of Palestinian Water Springs by Israeli Settlers", March 2012.
- Palestinian Ministry of National Economy and the Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) (2011) op. cit.
- B’Tselem (2011). “Dispossession and Exploitation”, op. cit.
- OXFAM. 2012. “ON THE BRINK :Israeli settlements and their impact on Palestinians in the JordanValley.” https://www.oxfam.org/en/research/brink. http://www.maannews.net/Content.aspx?id=346429. http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3407.
- http://www.washingtonpost.com/world/israeli-prime-minister-binyamin-netanyahus-address-tocongress/2011/05/24/AFWY5bAH_story.html http://paltoday.ps/ar/post/181920.
- Hooks, Bell. 1993. “Sisters of the Yam: Black Women and Self-Recovery”, London: Turnaround.
- Pateman, Carol.1992. “Political Obligation, Freedom and Feminism”, American Political Science Review.
- Pateman, Carol. 1989. The Disorder of Women: Democracy, Feminism, and Political Theory. Polity Press.
- Davies, Yuval, Nira.1997. “Gender & Nation. Chapter 4: Citizenship & Difference”. London.
- Manchanda, R. 2005. “Women’s Agency in Peace Building: Gender Relations in Post-Conflict Reconstruction”. Economic and Political Weekly 40 (44/45): 4737-4745.
- Kirk, J. & Taylor, S. 2007. “UN Security Council Resolution 1325”. Forced Migration Review 27: 13-14.
- Manchanda, R. 2005. “Women’s Agency in Peace Building: Gender Relations in Post-Conflict Reconstruction”. Economic and Political Weekly 40 (44/45): 4737-4745.
- Ní Aoláin, F. & Turner, C. 2007. “Gender, Truth and Transition”. UCLA Women’s Law Journal 16 (1): 229-279.

IV. Released prisoners

1. Provide for a special quota for the employment of released female prisoners in official institutions.
2. Provide income-generating projects, mainly for uneducated prisoners.
3. Provide psychosocial and economic support through women organizations to help them reintegrate in their communities in a health manner.
4. Form official entities to follow up on the cases of prisoners.
5. Provide prisoners with unconditional health insurance.
6. Activate the role of the Prisoners' Affairs Commission to follow up on the file of female prisoners in particular.
7. Use the media to shed light on issues related to female prisoners and enhance their role.

Chapter 10
General Recommendations

I. For Jerusalemite women

1. Conduct a profound study on the reality of Jerusalemite women inside the holy city since studies on their situation are lacking.
2. Endeavor to establish a unit to document violations faced by Jerusalemite women.
3. Provide legal support and protection to Jerusalemite women based on UN Resolutions including 1325 and CEDAW in cooperation with human rights organizations in the governorate.
4. Establish a media unit to disclose Israeli violations against women in Jerusalem.
5. Produce a series of films on the conditions of Jerusalemite women via coordination and networking with human rights, women and media organizations.
6. Raise women awareness of their legal, social and economic rights.
7. Raise awareness of men and husbands of issues of domestic violence and the necessity to abstain from hurting women and explain how such violence reflects upon other household members.

II. Women in Jordan Valley

1. Carry out in-depth studies on the situation of women living in the Jordan Valley area since studies lack on their socioeconomic and political conditions.
2. Find alternative jobs for women working in settlements like stable jobs or income-generating projects in order to improve their economic situation and safeguard their dignity.
3. Improve and upgrade the services including health and transport.
4. Education with focus on young people and graduates and improve public utilities like electricity and water.

III. Women near the Apartheid and Annexation Wall and Israeli settlements

1. Provide women with psychological, social and economic support.
2. Document violations faced by women residing near the wall and settlements and submit reports thereon to decision-makers to hold the occupation liable to them.
3. Media awareness of issues related to violations of all types.
4. Work with human rights organizations and activate their role.
5. Local institutions work to protect women living near the wall and settlements and submit recommendations to the UN and other international organizations.

Women in the focus groups worked to change their conditions and the conditions of their families because they are in direct contact with the occupation. Lester, indeed, referred to this ability in her work on the human agency, which can reshape women as political activists. In the same context Bill Hoax[10] indicated that the formation of women as victims hurts them politically and psychological. It would be better to invite them to unite on the basis of their common sources of power and resources rather than sharing the attribute of the victim. [11] this statement concords with Carol Batman[12] who suggested that it is necessary to establish citizenship in which "women merge per capacity as women", which consequently leads to creating the social conditions necessary for the autonomous female evolution. According to Batman[13], it is necessary to contain them as women by recognizing their value as women.[14]

It is necessary to develop a conscious sense of activism at both personal and political levels to exit the scene of women as victims and usher into the scene of women as proactive players. It is not possible to depend only on enhancing the abilities of more women to perform a salient role in existing structures, but the purpose must be to allow them to participate in a different formation while equipped with feminist values and ideologies. As such, they can achieve "national change" in a manner that becomes integral of the components of their local and social surrounding. Other forms of official participation cannot achieve the same results.

10 Hooks, Bell. 1993. "Sisters of the Yam: Black Women and Self-Recovery", London: Turnaround.

11 Hooks, Bell. 1984. "Feminist Theory from Margin to Center". Boston: South End Press.

12 Pateman, Carol.1992. "Political Obligation, Freedom and Feminism", American Political Science Review 86: 179-182.

13 Pateman, Carol. 1989.The Disorder of Women: Democracy, Feminism, and Political Theory. Polity Press.

14 Davies, Yuval, Nira .1997. "Gender & Nation. Chapter 4: Citizenship & Difference". London.

The violations of the occupation against women raise the pace of violence against women. The study showed violations of economic, social and health rights as well as civil and political rights. The results raise questions about the extent of protection women enjoy under all factors related to the occupation, political and socioeconomic structures prevailing in the society. Such factors are, by nature, inequitable as relates to sources of power, influence and action. They hence hinder extremely any possibilities for women empowerment in the public space.

Although the quantitative survey results showed that women faced obstacles caused mainly by the occupation - which is actually a threat to human security of all, mainly of women since increases their tasks in the private space -, and that women face all forms of psychological, physical and sexual violence as well as low educational attainment and opportunities of work, and with the harsh economic and social circumstances of their families and scarce opportunities, we cannot undermine the role women play to protect their families.

This mainly appeared in the focus groups discussions, which gave real significance to the experiences and suffering of women while showing their strength. Under occupation, their rights and their families' rights are stolen. The Israeli occupation factor flames their perseverance and determination to face the difficult conditions the occupation inflicts upon them and their families. Their declared or undeclared strategies – as needed – are ignored by the literatures, which mainly focused on the dichotomy of public and private spheres when addressing political participation, as limited to official or non-official institutional structures. Literatures also show that women insist to make their presence unconventional and defy their culturally stereotyped roles but they do not take into account the sociocultural local context that marginalized groups – mainly women – live under occupation. They are the most affected by the political and economic reality of the occupation. However, in this context we see other forms of women activism when they go through their daily struggles as women in marginalized areas to survive and resist the occupation and to change the relations of power in their local community, although this role remains invisible.

Ignorance of this role did not shed enough light on the strategies and initiatives undertaken by Palestinian women who put their life to danger to protect their families and communities. This role was not considered equal in value – albeit its different expression – to what is done by men.

Highlight the value of strategies and mechanisms used by women to adapt to their cultural context and life under occupation and show their ability to manage their households' affairs and protect their families with the scarce resources available to them under very complex situation. With all this, they face their problems, as confirmed by Kerk Wetler who said that women in a state of conflict exhibit extreme abilities to steadfastness and resilience that help them survive and adapt. They continue to play their roles and mothers and wives in addition to being in charge of sustaining their families and preserving the structure of their families and of the society as a whole.[9]

9 Manchanda, R. 2005. "Women's Agency in Peace Building: Gender Relations in Post-Conflict Reconstruction". Economic and PoliticalWeekly 40 (44/45): 4737-4745.

8.5% were subject of sexual abuse by occupation army and settlers. 30.5% of women reported they were unable to have permits to pass through the Wall gates and that their houses were raided by the Israeli army several times. 8.5% of them were prohibited from movement.

On another level, the quantitative research results showed direct relation between violence committed by the Israeli occupation against any member of the households in the research sample and violence against women in the same sample. This was the case of Jerusalemite women who reported that 44.1% of members of their families were abused by occupation army or settlers. 62.1% of these women faced violence by a member of their household, 72.7% of whom faced physical violence, while 23.5% were sexually abused or harassed and 90.2% endured psychological violence inflicted by male members of their families. The same applies to women living near settlements who reported that over one third of their family members faced attacks by occupation army or settlers. These attacks resulted in increased violence in 49.1% of their households. 52.3% faced physical violence, 17.6% faced sexual violence or abuses and 77.1% endured psychological violence by their husbands or other family members.

Violence against women decreases with the drop in aggression faced by members of the households of women in the sample. This indicates a direct relation between the assaults endured by men in the family and domestic violence inflicted upon women. We notice this in the case of women living near the Wall, who reported that assaults by the occupation forces against their family members dropped to about one quarter of previous levels. Consequently, domestic violence targeting them decreased. 27.2% of them said they faced one form of violence by a family member with 22.3% of them facing physical violence, 15.3% sexual violence or abuse and 43.8% psychological violence caused by a family member. The same applied to women in the Jordan Valley area, as 20.9% of them reported that their family members faced occupation army or settlers'' violence. This increased the level of violence they faced in their families to reach 30.7%. Of the abused women, 28.1% endured physical violence, while 14.1% faced sexual violence or abuse and 50.0% psychological violence.

Violations and suffering endured by women in the selected zones make them more vulnerable to the impacts of conflict since they are under double effect in comparison to other groups. Consequently, they bear the responsibility and burden to provide safety and security for their families while they cannot even protect themselves under the surrounding circumstances. Women of the sample reported being subject of socioeconomic pressure including, for example, increased husbands' responsibilities and work pressure, a family member faced health problem that required hospitalization, increased burden by the obligation to provide care to the family, parents and in-laws since most of them have been married, except for released prisoners. Only 45.9% of released prisoners have been married. Moreover, they receive angry response from male family members when they face violations or any form of violence. Looking at the demographic characteristics, most women in the areas covered by the study have low educational attainment (high school or less). Most of them do not work, which makes them more vulnerable to poverty, unemployment and marginalization. They have to provide household care and perform their reproductive role while providing security to their families under harsh political and economic conditions.

the West Bank. In the case of release prisoners and Jerusalemites, women faced at least one form of violence at checkpoints. 72.1% and 63.3% respectively reported facing such violence. Moreover, women living near settlements or the Annexation Wall or in the Jordan Valley were subject to the occupation and settlers' violence over the past 12 months at rates of 71.2%, 57.7%, 49.2% and 30.7% respectively.

Although cases of violence against women in the Jordan Valley by occupation army and settlers were the lowest in number, the study still highlighted other forms of violations these women faced by Israeli occupation forces and settlers. The violations included confiscation of their land and crops, banning herding at the rate of 63.8% and 69.9% respectively. violations also include denying them access to educational service, water, building houses, and housing services.

The research also highlighted the specific violations committed against women in Jerusalem. It reported that 71.2% of Jerusalemite women face multiple violence by the occupation army and settlers during their residency in Jerusalem. 89.8% were deprived of their right to education and health services; 45.6% were denied the right to housing and work in Jerusalem while 12.2% were not granted ID or Magnetic cards or received threats of withdrawal of their Jerusalem ID Card. Property and cars of 87.3% of them were seized while taxes were imposed upon them and 14.6% of abused women were prevented from traveling abroad or leaving Jerusalem.

As for released prisoners, the research emphasized their suffering as a result of the violations they faced while in detention. The findings indicated that most female prisoners were beaten by Israeli soldiers upon their detention from their homes or at checkpoints. 88.5% were maltreated and humiliated while 78.8% reported being denied the right to bring their special medication or other private needs. 98.4% faced beating, abuse and provocative search from time to time while in jail. 96.7% of female prisoners were denied access to medicines or medical visit including pregnant women who were deprived of health care throughout their detention. Moreover, 4.9% of released prisoners were stripped of their clothes in front of their cellmates in the past 12 months.

As for women living near settlements, results showed that 91.5% of them endured violence by the occupation army and settlers; they were exposed to tear gas, sound bombs and live bullets. 85.2% were maltreated and humiliated while 72.6% were subject to physical or verbal abuse not to mention corporal search at the occupation checkpoints. Moreover, 79.9% were denied access to medical care and service and their water supply was cut. 5.4% of women endured expropriation of their land and crops in the past 12 months. Data also showed that 27.4% of women reported that most attacks against women near settlements came from the occupation army followed by settlers – who were responsible for 26.2% of such aggression. Furthermore, 36.6% of the army, settlers, police and border guards and security services collectively attacked women in these areas not to mention that 4.9% of the occupation forces members passing through these areas participated in the aggression against women.

In the case of women residing near the Wall, results showed that 22.3% of them faced beating by occupation army and settlers while 38.4% were maltreated and sworn at.

Chapter 9
Discussion and Conclusions

Prior to discussing the results of the qualitative and quantitative results, it is necessary to address the possibility that Palestinian women become agent of change under occupation and within their social context in which they endure different forms of violation in their different places of residence. Manchanda[6] refers here to the necessity to see the two sides of the role of women: victims and agents of change. If we consider UN Resolution 1325, a milestone in the global discourse on the role of women as active agents in conflicts rather than victims, it becomes important to focus our discussion of the results in the framework that reproduces the knowledge that gives real value to women's contributions and roles.

In conflicts, women often exhibit incredible resilience and adaptation. Their roles as mothers and wives, in addition to providing for their families, preserve the very structure of their families, and subsequently the structure of the society as a whole.[7]

The compound roles played by women in times of conflict and war urged theoreticians to see them not only as victims of such conflicts but also as performers of invisible roles. The purpose here is to conduct a more holistic and objective study of the status of women in times of war. Paying attention to the role of women and their strength during conflicts and war is essential to promote women's self-perception as active political agents with the ability and power to contribute to their communities and local society. This will be a means to empower them and safeguard their rights at household and society levels. This acknowledgment is vital to create a state of social transformation toward protection of women human rights.[8]

Building on this theoretical argument and the findings of the quantitative study, the focus groups discussions revealed the size and forms of violations women in the Wet Bank face because of the occupation in the zones searched in detail. In addition to the previous studies, we can speak here of two levels of findings: quantitative results measured for the first time the size and forms of violations that take place against women in their occupation and social context compared to the quantitative results that added value to what women do in their family and local community.

As regards quantitative results on the sociopolitical living context, women suffer violence because of the occupation and social norms. Women residing in the vicinity of the Annexation Wall, Jerusalemite women and women living near Israeli checkpoints or in the Jordan Valley as well as release prisoners suffer. The quantitative results for the past 12 months showed for the first time that most women are subject to various forms of violence at (mobile and fixed) checkpoints of the occupation while moving around

6 Kirk, J. & Taylor, S. 2007. "UN Security Council Resolution 1325". Forced Migration Review 27: 13-14.

7 Manchanda, R. 2005. "Women's Agency in Peace Building: Gender Relations in Post-Conflict Reconstruction". Economic and PoliticalWeekly 40 (44/45): 4737-4745.

8 Ní Aoláin, F. & Turner, C. 2007. "Gender, Truth and Transition". UCLA Women's Law Journal 16 (1): 229-279.

Women near settlements

- Data showed that 57.7% of women endured occupation or settlers' violence in the West Bank compared to 42.3% who did not over the past 12 months. Results also showed that 91.5% sustained tear gas inhalation.
- Results showed that 52.5% of women faced occupation army and settlers' violence compared to 47;.5% who did not in the past 12 months.
- Data revealed that 27.4% of women reported that the occupation army is the largest aggressor against women residing near settlements; settlers come next with 26.2% of hostilities over the past 12 months.

Released female prisoners

- Data showed that 72.1% of released female prisoners faced at least one form of violence at (mobile or fixed) occupation checkpoints during their moving between different communities in the West Bank in the past 12 months.
- Data obtained form released female prisoners showed that most of them were beat upon their arrest at their homes or at the checkpoints by occupation soldiers. 88.5% were maltreated and sworn at while 78.8% reported being denied access to bringing their own medication or other needs while in detention, over the past 12 months.
- Data obtained from released female prisoners showed that 98;.4% were beaten, attacked or searched in a provocative manner from time to time while under detention. 96.7% said they were denied access to medication or doctor visits. They included pregnant women who were left without health care while under detention. 4.9% of released female prisoners were stripped of their clothes in front of their cellmates in the past 12 months.

Chapter One
Summary of Findings

Jerusalemite women

- 63.3% of Jerusalemite women reported having been victim of violence by the Israeli army at the (mobile or fixed) checkpoints while moving to the west bank in the past 12 months.
- The results showed that 88.3% were hit at the checkpoints while 90.4% were cursed or faced degrading treatment at the same occupation checkpoints over the past 12 months.[5]
- 71.2% of Jerusalemite women faced different forms of violence by the occupation army or settlers while residing in Jerusalem, compared to 28.8% who were not subject to this violence over the past 12 months.

Women living near the Annexation Wall

- 49.2% of women reported having been victim of violence by the occupation or its settlers because they live near the Annexation Wall, compared to 50.8% who did not face such violence in the past 12 months.
- Data showed that 65.7% of women endured aggression of the occupation army in the areas around the Wall while 6.2% were aggressed by settlers and 3.4% by the Israeli police.
- 42.0% of women living in the vicinity of the Annexation Wall reported that their households' economic situation was moderate, while 12.5% said they were poor compared to 28.2% who said they were well-off.

Women in the Jordan Valley Area

- 30.7% of women in the Jordan Valley area endured different forms of occupation and settlers' violence in the past 12 months.
- 63.8% of women reported that their land and crops were confiscated and that they were prohibited from herding their cattle in their area of residence because of the occupation its settlers. 69.6% said they were denied access to educational and water services and were banned from building housing units or receiving services in the Jordan Valley area. 42.9% faced psychological violence in the past 12 months.
- 20.9% of household members (spouse, head of household, or any other member) were attacked by the occupation army and settlers in the past 12 months, which consequently affected the level of violence endured by women by members of these households. Results showed that 28.1% of women endured physical violence while 14.1% were victim of sexual violence or abuse and 50.0% sustained psychological violence in the past 12 months.

5 In the past 12 months, means the period from Oct. 2013 to Oct. 2014.

the situation of released female prisoners and women living near settlements. Data was collected about these five categories to assess the size of violations to which the occupation and its settlers subject Palestinian women.

The study will help planners and policy-makers devise programs and interventions to help provide protection to women and girls, with reliance in UN Resolution No 1325 of 2000, CEDAW (1979) and the Declaration on the Protection of Women and Children in Emergency Situations and Armed conflicts (UN General Assembly Resolution 2200 a) of 16th January 1966. This Resolution states that all parties concerned with an armed conflict must make all effort to protect women and children from the suffering of war. They must take all necessary measures to ensure avoidance of the following crimes: abuse, torture, punishment and violence against civil population, mainly against women and children and the International Human Rights Indicator (Vienna Declaration and Action plan), and (Geneva Conventions and the two additional protocols).[4]

4 http://www.arabwomenorg.org/Content/Publications/strpecarabic.pdf.

Introduction

Violence is a major challenge for human rights organizations in general, and for women organizations in particular. The latter realize the destructive effect of violence on the society structure and on individuals, mainly on women as the first victims of violence. Indeed, violence against women is the cumulative result of discrimination and inequality between men and women. Consequently, women are constrained to losing many of their rights and status in the society.[1]

Similar to other societies, Palestine encounters numerous challenges in addressing this phenomenon. With the Israeli occupation and its systematic violence against members of the community of all ages and genders, Palestinian institutions – of all types – find it harder to devise policies and procedures to limit this phenomenon.[2] On the other hand, sociocultural factors, habits, and traditions worsen the situation and enhance gender-based violence and discrimination.

Human insecurity, following gender-based violence, does not affect women alone nor its impact is limited to abused women. It is transmitted through these women to other generations, affecting males and females alike. Violence legacy in a household expands then to the surrounding society and general community with all its institutions. As such, it grows as part of the hegemonic social culture. Subsequently, the responsibility to stop violence is not limited to human rights or women institutions. It is rather a public responsibility that must be shouldered by all specialized governmental and nongovernmental entities.[3]

The Palestinian Initiative for the Promotion of Dialogue and Democracy (MIFTAH) adopted action to implement UN Security Council Resolution 1325, issue it in its session 4213 in 2000. UN Resolution 1325 calls to increased women participation at all levels, mainly at decision-making level at all local, regional and international levels, including in the mechanisms to prevent, manage and settle conflicts and in negotiations and peace-making.

The Resolution calls mainly for the protection of women and girls against sexual violence and gender-based violence, especially in sates of emergency and human calamities. To achieve this purpose, the UN Security Council Resolution decreed a particular status to the issue of women, peace and armed conflicts/ wars and crimes against humanity because of their sensitive nature (toward a national framework to implement UN Security Council 1325 in Palestine, 2012).

The report aims to assess the level and forms of violence faced by women because of the occupation and its settlers, by reviewing the situation according to geographic zones: Jerusalem, Jordan Valley, and the vicinity of the Annexation Wall. It also addresses

1 http://www.wclac.org/atemplate.php?id=314.

2 Ibid.

3 Saadah, Luna (2014), Report on local recommendations to mitigate violence against women in West Banka and Gaza Strip, Office of the Higher Human Rights Commissioner.